جامعة ابن خلدون- تيارت-
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر وإشكالية تخفيض معدلات البطالة
دراسة تقييمية لحالة الجزائر (2010-2019)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

إعداد الطالبين:
- بوسرية زكريا
- آيت أعمر مزيان يوغرطة

الأستاذ المشرف:
- طالم علي

نوقشت و أجيزت علنا يوم :2020/10/05

أعضاء لجنة المناقشة

أ/د. حواس أمين.....رئيسا

أ/د. طالم علي.....مقررا

أ/د. بلخير فريد.....مناقشا

أ/د. بوزكري جمال .....مناقشا

السنة الجامعية 2019-2020

جامعة ابن خلدون- تيارت-
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر وإشكالية تخفيض معدلات البطالة
دراسة تقييمية لحالة الجزائر (2010-2019)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

إعداد الطالبين:
- بوسرية زكريا
- آيت أعمر مزيان يوغرطة

الأستاذ المشرف:
- طالم علي

نوقشت و أجيزت علنا يوم :2020/10/05

أعضاء لجنة المناقشة

أ/د. حواس أمين.....رئيسا

أ/د. طالم علي.....مقررا

أ/د. بلخير فريد.....مناقشا

أ/د. بوزكري جمال .....مناقشا

السنة الجامعية 2019-2020

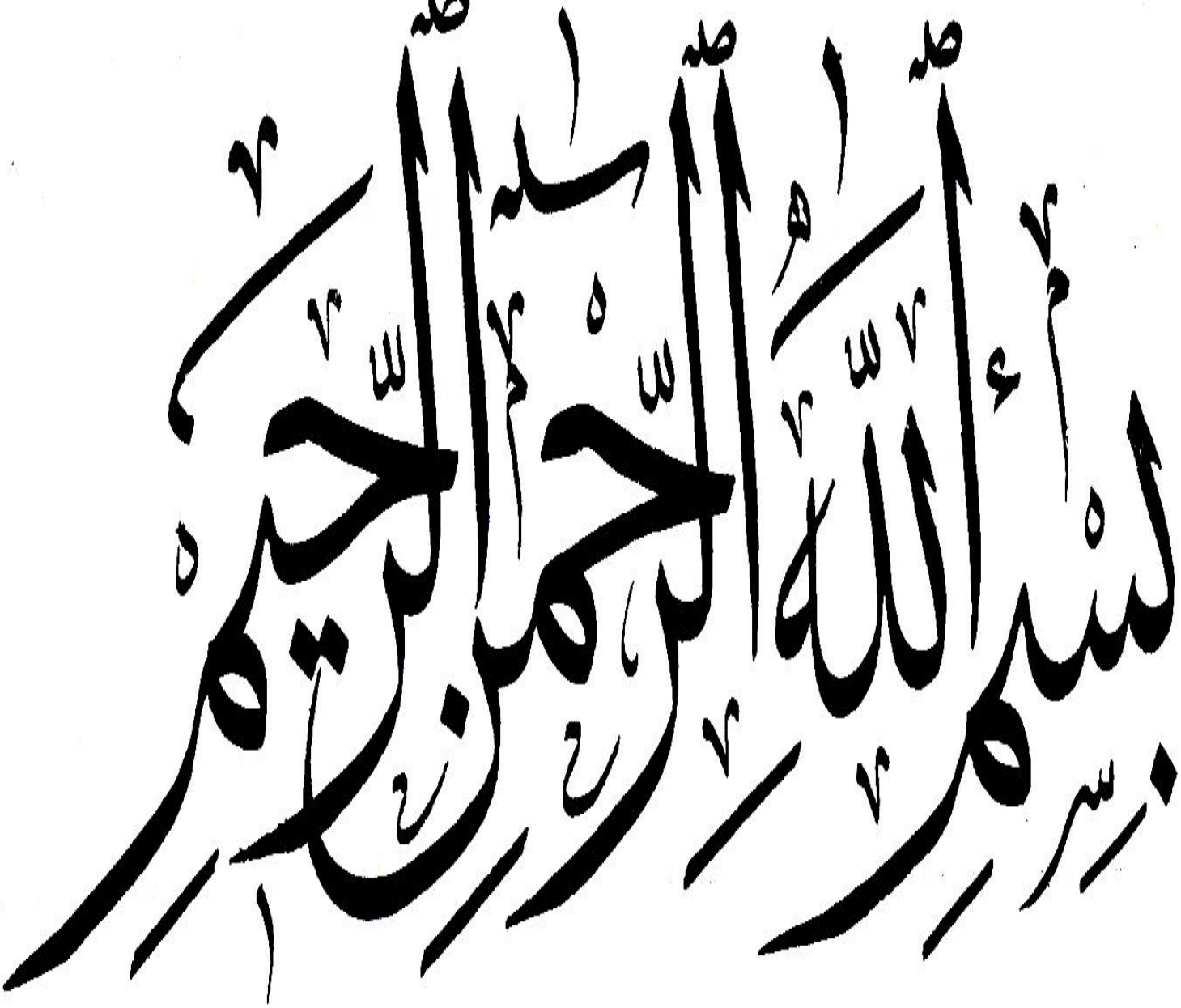
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى من ركع العطاء أمام قدميها
وأعطتنا من دمها وروحها وعمرها حبا وتصميما ودفعا لغدٍ أجمل
إلى الغالية التي لا نرى الأمل إلا من عينيها
أمي الحبيبة

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب
إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة
إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم
والدي العزيز

إلى من هم اقرب إليّ من روحي
إلى من شاركني حضن ألام إلى من آثروني على نفسهم
إلى من علموني علم الحياة
إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة
إخوتي

إلى من آنسني في دراستي وشاركني همومي
تذكاراً وتقديراً

أصدقائي

شكر و تقدير

نحمدُ الله ونشكره تعالى على ما أنعم به علينّاَ من فضل وتوفيق فمنحنا العلم والمعرفة والقدرة على إتمام هذا البحث المتواضع ويسرنا أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأستاذنا الدكتور طالم علي والذي تكرم مشكورا بقبول الإشراف على هذا البحث حيث قدم لنا النصح والإرشاد الذكي طيلة فترة إعداده .

ويسرنا أن نتقدم لكافة الأساتذة الكرام وكافة العاملين في كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير بجامعة ابن خلدون بالشكر والتقدير على صبرهم و دعمهم لنا

فبارك الله فيكم أجمعين

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء

شكر و تقدير

قائمة الجداول و الأشكال

الملخص

مقدمة عامة ----------أ-د

الفصل الأول :عموميات حول الإستثمار الأجنبي المباشر----------01

تمهيد ----------01

1 النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر----------01

1.1نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الكلي----------**02**

1.1.1 نظرية سوق رأس المال ----------**02**

2.1.1 نظرية اللياقة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر----------**03**

2.1 نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر الجزئي----------**04**

1.2.1 النظرية النسقية ----------**04**

2 ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر----------06

1.2 تعاريف الإستثمار الأجنبي المباشر----------**06**

2.2 أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر----------**07**

1.2.2الدوافع و الأهداف----------**07**

2.2.2 الطريقة المتبعة لإنشاء الإستثمار الأجنبي المباشر----------**09**

3.2.2 تمييز منظمة التجارة العالمية (1996) ----------**10**

4.2.2 دوافع FDI من منظور الدولة المضيفة ----------11

3 أثارالإستثمار الأجنبي المباشر ----------11

1.3 التأثير المباشر وغير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة ----------13

1.1.3 الاستثمار الأجنبي المباشر القطاعي والعمالة ----------16

2.1.3 الإستثمار الأجنبي المباشروالزراعة ----------17

3.1.3 الإستثمار الأجنبي المباشر والموارد ----------17

4.1.3 الإستثمار الأجنبي المباشر والتصنيع ----------18

5.1.3 الإستثمار الأجنبي المباشر والخدمات ----------18

2.3 محددات الإستثمار الأجنبي المباشر ----------18

4 توزيع الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم ----------19

1.4الاستثمار الأجنبي المباشرفي آسيا والمحيط الهادئ 2019 ----------20

1.1.4المشاريع الكبرى الأخيرة ----------22

2.4 الاستثمار الأجنبي المباشرفي أوربا 2019 ----------23

1.2.4المشاريع الكبرى الأخيرة ----------23

3.4 الاستثمار الأجنبي المباشرفي أمريكا الشمالية 2019 ----------25

1.3.4 المشاريع الكبرى الأخيرة ----------27

4.4 الاستثمار الأجنبي المباشرفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 2019 ----------28

1.4.4 المشاريع الكبرى الأخيرة ----------30

5.4 الاستثمار الأجنبي المباشرفي الشرق الأوسط و إفريقيا ----------31
1.5.4 المشاريع الكبرى الأخيرة ----------34
خلاصة الفصل الأول ----------34
الفصل الثاني: واقع إشكالية البطالة في الأدب الإقتصادي----------35
تمهيد ----------35
1 أهم النظريات المفسرة للبطالة ----------35
1.1 النظريات النقدية في تفسير البطالة ----------35
1.1.1 نظرية هوتري ----------38
3.1.1 نظرية هايك ----------39
4.1.1 نظرية ميلتون فريدمان ----------41
2.1 نظرية معدل البطالة الطبيعي ----------45
1.2.1عامل التغير في هيكل قوة العمل ----------45
2.2.1 عامل سياسات الرفاهية الاجتماعية ----------46
3.2.1 عامل تزايد البطالة الاحتكاكية ----------46
4.2.1 عامل نقابات العمال وجمود الاجور ----------47
2مفهوم البطالة،أنواعها و أسبابها ----------48
1.2تعريف البطالة ----------48
1.1.2قياس معدل البطالة ----------50
2.2 أنواع البطالة ----------52
1.2.2 البطالة الدورية ----------52
2.2.2 البطالة الاحتكاكية ----------53

3.2.2 البطالة الهيكلية ----------54
4.2.2 البطالة السافرة والبطالة المقنعة ----------55
5.2.2 البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية ----------55
6.2.2 البطالة الموسمية ----------56
7.2.2البطالة السلوكية ---------- 56
8.2.2 البطالة المستوردة ----------56
3.2أسباب البطالة ----------56
1.3.2 البطالة في الدول الصناعية الرأسمالية ----------57
4.3.2 البطالة في الدول العربية ----------60
3. آثار البطالة والحلول الناجعة لتقليصها ----------63
1.3آثار البطالة ----------63
2.3 الإرتفاع بمعدل النمو الاقتصادي وتخفيض تكلفة العمل ----------64
3.3 تعديل ظروف سوق العمل ----------65
4.3 الحاجة إلى بيئة دولية مواتية----------66
5.3 مواجهة أزمة البطالة بالدول النامية ----------67
خلاصة الفصل الثاني ----------70
الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و أثره على معدلات البطالة ----71
تمهيد ----------71
1 الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ----------72
1-1 الأطر القانونية للاستثمار الاجنبي المباشر ----------72
2.1 الهيئات المكلفة بمتابعة وترقية الاستثمار ----------76
2-ملامح الإستثمار الأجنبي في الجزائر و تأثيره على البطالة ----------78
1.2-حجم الإستثمار الأجنبي المباشرفي الجزائر خلال الفترة (2010-2019) ----------78

2.2 بيانات التصريح بالإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2002-2017) ----------79

3.2 المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة(2015-2019)---------81

3 وضعية مناخ الإستثمار في الجزائر و تأثيره على البطالة----------82

1.3 وضعية مناخ الإستثمارفي الجزائر وفق المؤشرات الدولية ----------83

2.3 تأثير مناخ الإستثمار في الجزائر على البطالة ----------84

4 معوقات FDI في الجزائر والحلول اللازمة لتحسين المناخ الإستثماري ----------85

1.4 معوقات بنيوية ----------85

2.4 معوقات قانونية وتنظيمية ----------86

3.4 معوقات إقتصادية و مالية ----------87

4.4 معوقات اجتماعية ----------88

5.4 الحلول اللازمة لتحسين المناخ الإستثماري الجزائري ----------91

خلاصة الفصل الثالث ----------99

الخاتمة العامة ----------100

قائمة المراجع----------/////

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	الآثار المباشرة وغير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر	14
2.1	أنواع الاستثمار الأجنبي وأهميته في التوظيف	15
3.1	تصنيف الأونكتاد لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر	19
4.1	الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ حسب أرقام المشروع 2019	21
5.1	الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من منطقة آسيا والمحيط الهادئ حسب أرقام المشروع 2019	22
6.1	الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من منطقة آسيا والمحيط الهادئ عن طريق الاستثمار الرأسمالي 2019	22
7.1	الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا حسب أرقام المشروع 2019	24
8.1	الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من أوروبا حسب أرقام المشروع 2019	25
9.1	الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من أوروبا عن طريق الاستثمار الرأسمالي 2019	25
10.1	الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا الشمالية حسب أرقام المشروع 2019	26
11.1	الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من أمريكا الشمالية حسب أرقام المشروع 2019	27
12.1	الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من أمريكا الشمالية عن طريق الاستثمار الرأسمالي 2019	27
13.1	الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حسب أرقام المشروع 2019	29

14.1	الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حسب أرقام المشروع 2019	30
15.1	الاستثمار الأجنبي المباشرالخارج من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن طريق الاستثمار الرأسمالي 2019	30
16.1	الاستثمار الأجنبي المباشر في الشرق الأوسط وأفريقيا حسب أرقام المشروع	32
17.1	الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الشرق الأوسط وأفريقيا حسب أرقام المشروع 2019	33
18.1	الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الشرق الأوسط وأفريقيا عن طريق الاستثمار الرأسمالي 2019	33
1.3	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما بين 2010-2019	87
2.3	المشاريع المشتركة مع الأجانب خلال الفترة 2002-2017	79
3.3	المشاريع المشتركة مع الأجانب من حيث قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2018	80
4.3	تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم خلال الفترة (2015-2019)	81
5.3	أهم 5شركات نستثمرة في الجزائر خلال الفترة(2015-2019)	81
6.3	إجمالي توزيع الإستثمارات الجديدة خلال الفترة(2015-2019) من حيث نوع النشاط	81
7.3	أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة(2015-2019).	82
8.3	أهم عناصر القوة والضعف، الفرص والتهديدات لإمكانات الاستثمار في الجزائر	90

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة ، أكبر 10 اقتصادات مضيفة ، 2018-2019	20
2.1	النسبة المئوية للتغيير في عام 2018 حسب أرقام المشروع	21
3.1	الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عن طريق الاستثمار الرأسمالي 2019	22
4.1	النسبة المئوية للتغيير في عام 2018 حسب أرقام المشروع	24
5.1	الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا عن طريق الاستثمار الرأسمالي 2019	25
6.1	:النسبة المئوية للتغيير في عام 2018 حسب أرقام المشروع	26
7.1	الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا الشمالية عن طريق الاستثمار الرأسمالي 2019	27
8.1	:النسبة المئوية للتغيير في عام 2018 حسب أرقام المشروع	29
9.1	الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن طريق الاستثمار الرأسمالي 2019	30
10.1	النسبة المئوية للتغيير في عام 2018 حسب أرقام المشروع	32
11.1	الاستثمار الأجنبي المباشر في الشرق الأوسط وأفريقيا حسب رأس المال الاستثمار 2019	33
1.2	توضيح الفئة التي يتم إحصاؤها ضمن البطالين	51
1.3	المكونات الأساسية لجذب و تدعيم الإستثمار الأجنبي المباشر	92

الملخص:

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجي ، فهو تمويل غير مكلف بالمقارنة بالقروض الخارجية و ما تتميز بها هذه الأخيرة من فوائد مركبة ثقيلة ، زيادة على الشروط التعجيزية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية في مقابل منحها تلك القروض و حتى المساعدات الرسمية.
كما أن الإستثمار الأجنبي المباشر ليس انتقال لرؤوس الأموال فحسب ، بل كثيرا ما يصاحبه انتقال للتكنولوجيا الحديثة والخبرات الإدارية والتسويقية والتي تكون الدول النامية في أمس الحاجة إليها لتحقيق تنميتها الإقتصادية.كذلك يؤدي إنشاء مشاريع إستثمارية جديدة و توسيع أخرى قائمة إلى توفير فرص عمل والمساهمة في الحَد من مشكلة البطالة .من جهة أخرى برزت ظاهرة البطالة كمشكلة عالمية وقضية ذات أبعاد إقتصادية و إجتماعية و حتى سياسية ، وأضحت تتزايد سنة بعد أخرى نظرا للزيادة السكانية المضطردة ، وأصبحت الدول أمام حتمية توفير فرص العمل للتقليل من البطالة والعواقب الوخيمة المترتبة عنها. وهنا يمكن للإستثمار الأجنبي المباشر المساهمة في التخفيف من معدلات البطالة من خلال توفير فرص العمل ، خصوصا لحملة الشهادات العليا.

الكلمات المفتاحية:الإستثمار الأجنبي المباشر ، البطالة ،العمالة.

Summary:

Foreign direct investment is one of the most important sources of external financing, as it is inexpensive financing compared to foreign loans and the heavy compound interest that distinguishes the latter, in addition to the impracticable conditions imposed by international financial institutions in exchange for granting these loans and even official aid. In addition, foreign direct investment is not a transfer of capital only, but is often accompanied by a transfer of modern technology and administrative and marketing expertise that developing countries are in dire need of to achieve their economic development. The creation of new investment projects and the expansion of existing ones also lead to providing job opportunities and contributing to the reduction. From the unemployment problem. On the other hand, the phenomenon of unemployment has emerged as a global problem and an issue with economic, social, and even political dimensions, and is increasing year after year due to the steady population increase, and countries have come to the imperative of providing job opportunities to reduce unemployment and the dire consequences resulting from it. Here, foreign direct investment can contribute to reducing unemployment rates by providing job opportunities, especially for holders of higher degrees.

Key words: foreign direct investment, unemployment, employment.

مقدمة عامة

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يفرض النظام العالمي وجود حرية في حركة رؤوس الأموال و تدفق للاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول، وكذا تكامل الأسواق وانفتاحها على بعضها البعض، ما جعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم مصادر التمويل الخارجية التي تعتمد عليها الدول في تنمية اقتصادياتها، كما تعتبر الشركات متعددة الجنسيات من أهم المؤسسات التي تتولى تنفيذ هذه الاستثمارات. وبالتالي فإن الآثار المحتملة للإستثمار الأجنبي المباشر لهذه المؤسسات على العمالة تكمن في قيام تلك الشركات بدور هام في النهوض بمستويات التوظيف من خلال فرص العمل المباشرة التي يتيحها تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة المضيفة، و الأهم من ذلك فرص العمل التي تتحقق نتيجة دعم الصناعات المحلية ورفع مستويات الإنتاجية في المجتمع و العمل على تهيئة المناخ الإستثماري وفق ما تتطلبه الإستثمارات المحلية و الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

لا تتعلق فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر فقط بنقل التقنيات الجديدة وتحسين الجودة ومراقبة التكاليف ، فهي أيضا أهم أداة لنقل تقنيات أكثر تطوراً في الإدارة والتسويق ، وكذلك تنمية رأس المال البشري ومع ذلك ، فإن الآثار غير المباشرة لن تحدث بشكل افتراضي ،حيث يوجد تفاوت بين البلدان المضيفة في درجة الإستفادة من الإستثمار الأجنبي المباشر، بعض البلدان تتمتع بآثار إيجابية من الاستثمار الأجنبي المباشر ، وهو ما ينعكس في النمو المتسارع لاقتصاداتها ، في حين هناك بلدان ألحق بها الاستثمار الأجنبي المباشر ضرراً أكبر من الفوائد.

تتمتع البلدان ذات المؤسسات القوية و الجيدة بفرص أفضل لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر،لأن إختيار السياسات الصحيحة و العمل على تقوية المناخ الإستثماري أول الخطوات الحاسمة و اللازمة لتعظيم فوائد الإستثمار الأجنبي المباشر.

وتعتبر الجزائر من الدول النامية التي تسعى إلى جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة مع إنفتاحها على إقتصاد السوق، وذلك من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية الصحيحة ورفع مستوى المعيشة وكسب مقومات وإمكانيات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية ، ومن أجل تحقيق نتائج في مجال توفير فرص العمل و الحد من البطالة.

الإشكالية الرئيسية:

خطت الجزائر أولى خطواتها في بداية التسعينات من خلال إصدار مجموعة من القوانين التي من شأنها تقديم التسهيلات و التحفيزات من أجل استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر ، و قد عززت هذه القوانين بتعديلات من شأنها بعث ضمانات للمستثمر الأجنبي و حماية حقوقه،إلا أن تواجد الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ظل محدودا على الرغم من وجود إمكانيات متعددة ومتنوعة، و قد أجمعت عدة تقارير دولية تهتم بالمناخ الإستثماري للدول أن الجزائر لديها الكثير من العوائق التي تحول دون وجود مناخ إستثماري جاذب و قوي،حيث لابد من إزاحة هاته العوائق بشتى الوسائل الصحيحة من أجل ضمان الإستقرار العام و الفعلي الذي من شأنه بعث و تحفيز الإستثمارات المحلية و الأجنبية على الإنطلاق في مشاريع تنموية إستراتيجية تهدف إلى جعل الجزائر دولة قوية ذات إستقلالية، لا تخضع لأي تبعية أو ضغوطات دولية ، و تتعامل مع الدول القوية ندا بند ،دولة تضمن حق العيش الكريم لشعبها و تستفيد من القدرات البشرية فيه ، و لا يكون

ذلك إلا بتفادي هدر الموارد البشرية عن طريق الإستفادة من القوة العاملة بأقصى درجة ، فالخطط التنموية مرهونة بالأداء الكلي للطبقة العاملة فإن هي جردت من حقوقها و عانت من ويلات البطالة ، و أصبحت القدرة الشرائية لديها متدنية ،فسيأدي كل هذا إلى تفاقم مشكلة البطالة وتبرز كمسألة مصيرية يجب تسجيلها في أعلى سلم الأولويات إذا أرادت الجزائر تفادي إنفجار إجتماعي أعنف من إنفجار أكتوبر 1988 وأعمق من الأزمة المتعددة الجوانب التي دخلتها الجزائر منذ هذا التاريخ،ضمن هذا السياق سيكون التساؤل الأساسي الواجب مواجهته هو:

كيف يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر المساهمة في التخفيف من البطالة المرتفعة في الجزائر؟

و لإبراز ملامح و حقيقة الإشكالية لابد من الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية :

- ما مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر،وما تأثيره على العمالة؟
- كيف فسر الفكر الاقتصادي البطالة وما هي الحلول العاجلة و الآجلة للتقليص منها ؟
- هل المناخ الإستثماري في الجزائر قادر على استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر ؟

فرضيات البحث :

لكي نجيب على الإشكالية الرئيسية و الإشكاليات الفرعية ، بطريقة سليمة إعتمدنا على مجموعة من الفرضيات ،إرتأينا أنها تساهم في تحديد معالم الموضوع ووضعه في إطاره الصحيح ، هي كالآتي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد الوسائل الرئيسية لزيادة فرص العمل في الدول النامية .
- هناك اختلاف في نظرة كل من المدارس الاقتصادية للبطالة وتفسيرها ولا توجد لها حلول نهائية وجذرية للقضاء عليها.
- يعتبر الفساد المستشري في مؤسسات الدولة الجزائرية خاصة في أعلى مستوى و عدم كفاءتها العامل الأساسي المؤدي إلى تدهور المناخ الإستثماري .

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من المكانة الكبيرة التي يحتلها الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد العالمي وما له من آثار مباشرة وغير مباشرة على الدول النامية ، خاصة أثره على تقليص معدلات البطالة التي اصبحت تأرق النظام العالمي بأسره ،ولأن إشكالية البطالة في الجزائر أصبحت تهدد الإستقرار العام للبلاد ،لذا إنه من المهم التطرق إلى العلاقة الموجودة بين الإستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة المرتفع في الجزائر ،وأيضا تقييم الوضعية الراهنة للجزائر و قدرتها على إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر.

أهداف البحث:

فيما يخص الدراسة التي بين أيدينا "استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر و إشكالية تخفيض معدلات البطالة في الجزائر" ،فإن الأهداف المرجوة منها هي كالتالي:

- تبيان مكانة و أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الأدبيات الإقتصادية.
- رصد دور الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد العالمي و أثره على التشغيل و العمالة .
- قراءة التفسيرات المختلفة لإشكالية البطالة من حيث المفاهيم و الأساسيات، والتطرق إلى الحلول العاجلة و الأجلة لها.
- تقييم المناخ الإستثماري الجزائري، ومعرفة أهم نقائصه و عيوبه.
- تقديم الحلول الواقعية التي من شأنها أن تساعد في بناء إستراتيجية قوية و ذكية للتقليص من إشكالية البطالة الخطيرة.

الدراسات السابقة:

1- Aleksandar Jovanovic (2016) آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على العمالة في مقدونيا في الفترة (2001-2013) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية ، جامعة ليوبليانا ،وكانت الإشكالية الرئيسية فيها "ما هي درجة الاستثمار الأجنبي المباشر التي تساعد في التخفيف من البطالة المرتفعة في البلاد؟" تشير نتيجة هذا البحث إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثرعلى العمالة إيجابيا ، إلا أنه ليس حاسماً بعد في الحد من البطالة في مقدونيا.

2- Poonam Mehta (2016) تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في أفريقيا في الفترة (2003-2014) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيسترفي الإدارة والتنمية الحضرية ، المعهد الدولي للإدارة الحضرية ،جامعة روتردام، وكانت إشكاليتها الرئيسية "بأي طريقة يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على العمالة في أفريقيا " ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر ليس له أي تأثير كبير على التوظيف على مستوى البلد والمدينة وعلى المستوى الإقليمي ، تم العثور على نتيجة مماثلة للغاية باستثناء منطقة جنوب أفريقيا، أيضا لا يؤثر إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر على جودة العمالة في القارة الأفريقية .

3- عشيط لبنى (2018) الإستثمار الأجنبي المباشر و دوره في تقليص البطالة في الجزائرفي الفترة (2000-2016) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية ،جامعة البويرة جاءت إشكليتها الرئيسية بـ:" ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016؟" ،أشارت النتائج التي مفادها أن الإستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابا على البطالة من خلال تقليصها.

منهج البحث:

يستخدم البحث أسلوبا وصفيا في التعرف على المبادئ والمفاهيم الأساسية من خلال استعراض جملة من وجهات النظر المختلفة عن المدارس الاقتصادية التي تناولت بالبحث والتحليل كلا من الإستثمار الأجنبي المباشر و البطالة و بما أن التنمية الاقتصادية المستدامة قد أخذت تشق طريقها من خلال التركيز على أهمية العنصر البشري في تطور ونمو الاقتصاد فقد لزم علينا الأمر أن نسلط الضوء على آثار البطالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المجتمع باعتبار أن البطالة لا تظهر وتنتشر بين الآلات والوسائل بقدر ما تنتشر وتستشري بين القوى البشرية التي تشغل تلك الوسائل والآلات. لذا فانه من الطبيعي بمكان أن من يهتم بإقامة وإنشاء أسس صحيحة للتنمية الاقتصادية المستدامة عليه أن يقي العنصر البشري من شر إصابته بداء البطالة عن طريق المزيد من التطوير والتأهيل والاستثمار في البنى التحتية بواسطة سياسات تخطيطية رشيدة قائمة على مبدأ الدراسة والتحليل والتقييم لكل مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي آخذة بعين الاعتبار احتمالات الانحراف عن الأهداف المرجوة وطرق المعالجة الآنية لتلك الانحرافات وإقامة البدائل والحلول الضرورية لتفادي تفاقم الأزمات الاقتصادية في المستقبل القريب والبعيد من خلال تحقيق التكامل النوعي والكمي مابين السياسات التعليمية والتربوية وحاجات المجتمع من نوعية وكفاءة رأس المال البشري المتعلم والمتخصص.

خطة البحث:

تماشيا مع المنهج السابق قمنا بتقسيم هذا البحث الى ثلاثة فصول، حاولنا فيها الإلمام بجوانب البحث و تحليل الإشكالية المطروحة و محاولة إختبار الفرضيات المذكورة سابقا .

حيث نتطرق في الفصل الأول إلى ماهية الإستثمار الأجنبي المباشرعن طريق إطلالة مختصرة على أهم المفاهيم الأساسية له،أنواعه و تأثيراته المباشرة و الغير مباشرة على العمالة إضافة إلى توزيعه حول العالم وماهي أقوى الدول من حيث إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر أما الفصل الثاني فخصصناه للبطالة و ما حظيت به من إهتمام في الأدب الإقتصادي بذكر أهم النظريات المفسرة للبطالة ،مفهومها ،أنواعها إضافة إلى الأسباب و الآثار الناجمة عنها و ما تعلق بالحلول العاجلة و الآجلة لتقليصها.

و كان الفصل الثالث متناول لوضعية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال توضيح أهم القوانين المؤطرة له و المؤسسات العاملة على تنظيمه و رعايته ، واستعرضنا من بعد تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة المذكورة أدناه ، تضمن الفصل ايضا واقع المناخ الإستثماري في الجزائر و أهم المعوقات و العراقيل التي أدت إلى تدهوره ،ثم اتبعنا ذلك بتقديم حلول من شأنها تحسين الوضع الحالي للإقتصاد الجزائري بإعتبار تهيئة مناخ الإستثمار من الأولويات الأولى للبلاد حيث سيعود ذلك بالنفع بالدرجة الأولى على الإستثمارات المحلية التي تكون قادرة في ما بعد على محاكاة المشاريع الإستثمارية الأجنبية و الإستفادة منها بأقصى درجة.

الفصل الأول:

عموميات حول الإستثمار

الأجنبي المباشر

تمهيد:

إن الدول اليوم في ظل النظام الدولي السائد تسعى جاهدة لتصدير و إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، لزيادة قدراتها الإنتاجية المتمثلة في رأس المال ، التكنولوجيا ،المهارات التنظيمية و الإدارية و الكفاءة التسويقية ..إلخ، حيث لا يخفى على أحد تأثير العولمة و آلياتها من خلال ربط الأسواق مع بعضها البعض و التأكيد على حرية إنتقال عناصر الإنتاج بين الدول ، ولقد حظي الإستثمار الأجنبي المباشر بالإهتمام الواسع من طرف الباحثين و الإقتصاديين لما له من أهمية بالغة في التجارة الدولية ناهيك عن مساهمته في الرفع من معدلات النمو عالميا و التقليص من نسب البطالة ، كما أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر أداة لقياس مستوى الأداء الإقتصادي لأي دولة سواء ما تعلق بإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر أو القدرة على إقتحام الأسواق الخارجية عن طريق الشركات متعددة الجنسيات ،يبقى على الدول المضيفة أن تضع استراتيجية محكمة للمفاضلة بين مختلف أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر بما يتوافق مع أهدافها المسطرة و يعود عليها بالنفع على المدى القصير و البعيد معا ، و يتأتى ذالك من خلال دراسة و معرفة الدوافع و الأسباب ثم النتائج المراد تحقيقها ،وتجسيد ذالك يكون بالبدء في تهيئة المناخ الملائم لجذب و إقتناص الإستثمار الأجنبي المباشر ،أما بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات فقرار الدخول في الأسواق الخارجية راجع أساسا إلى مجموعة من المحددات تتباين على حسب نوع و حجم الإستثمار الأجنبي المباشر أو التوجه الجغرافي و القطاعي له .

وفي هذا السياق سنبين من خلال الفصل الأول المفاهيم الأساسية التالية:

- النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر.
- ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر.
- آثار الإستثمار الأجنبي المباشر و محدداته.
- توزيع الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم لسنة 2019.

1- النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

وفقًا لـ Denisia (2010) ، فإن منظور الاقتصاد الكلي للاستثمار الأجنبي المباشر هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر نفسه هو نوع من تدفق رأس المال عبر الحدود ، بين الوطن والبلدان المضيفة ، ويتم تسجيله في بيان ميزان المدفوعات للبلدان .من ناحية أخرى ، يرتبط منظور الاقتصاد الجزئي بدوافع الاستثمار خارج الحدود الوطنية ، كما يتبين من وجهة نظر المستثمر. ويتبع ذلك Shin (1998) الذي استعرض بشكل نقدي النظريات الحالية للاستثمار الأجنبي المباشر واستشهد بالعديد من العلماء الذين صنفوا نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقة مماثلة .صنّف Petrochilos (1983) قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الكلي بناءً على المتغيرات التي تحدد قرار الاستثمار ، وتقليد سلوك الاستثمار في الشركات ، في ظل أهمية حجم السوق في البلد المضيف مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي ، ونمو حجم السوق ، وأسعار العوامل ، والفائدة، معدلات الربحية وحماية المستثمرين ضد التعريفات الجمركية وغيرها من العناصر .ووفقًا لـ Petrochilos (1983)، فإن المحددات الاقتصادية الجزئية ، المستمدة من نظرية التنظيم الصناعي (نظرية الشركة) ، أكثر

اهتمامًا بميزات الشركة والصناعة التي ستمنح الشركات متعددة الجنسيات مزايا معينة على الشركات المحلية . قدم Caves (1971) أمثلة على هذه الميزات التي تشمل تمايز المنتجات ، والتكنولوجيا ، ودورة حياة المنتوج وحجم الشركة مقاسة بمبيعاتها أو قيمة أصولها. وأشارGray (1981) إلى أن نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد الكلي تؤكد على العوامل الخاصة بكل بلد ، وكانت أكثر تواؤمًا مع التجارة والاقتصاد الدولي ، في حين أن نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد الجزئي تكون محددة للشركة ، وتتعلق بزيادة الملكية وفوائدها الداخلية وتميل نحو الاقتصاد الصناعي ، وعيوب السوق لتحقيق السيطرة.

1.1- نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الكلي

وصف Lipsey(2004) وجهة نظر الاقتصاد الكلي على أنها تلك التي تعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل معين من أشكال تدفق رأس المال عبر الحدود الوطنية ، من البلدان الأصلية إلى البلدان المضيفة ، مقاسة في إحصاءات ميزان المدفوعات، وتؤدي هذه التدفقات إلى ارتفاع شكل معين من مخزونات رأس المال في البلدان المضيفة ، وهي قيمة الاستثمار في الوطن الأم ، والشركات عادة ، التي يسيطر عليها مالكوها في البلد الأصلي ، أو التي يمتلكون فيها حصة معينة تعطي حق التصويت. وأوضح Lipsey (2004) أيضا أن متغيرات الفائدة هي كل من تدفق رأس المال ، وقيمة مخزون رأس المال الذي تراكمت من قبل الشركات المستثمرة ، وتدفقات الدخل من الاستثمارات،في حين تشمل المحددات على المستوى الكلي التي تؤثر على قدرة البلد المضيف على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حجم السوق ، ومعدل النمو الاقتصادي ، والناتج المحلي الإجمالي ، والبنية التحتية ، والموارد الطبيعية ، والعوامل المؤسسية مثل الاستقرار السياسي للبلد ، من بين أمور أخرى تناقش أدناه.

1.1.1 نظرية سوق رأس المال

هذه النظرية ، التي يشار إليها أحيانًا باسم "نظرية منطقة العملة" ، هي واحدة من أقدم النظريات التي شرحت الاستثمار الأجنبي المباشر. بناء على عمل Aliber (1970) ،حيث افترضت أن الاستثمار الأجنبي بشكل عام نشأ نتيجة لعيوب سوق رأس المال. وكان الاستثمار الأجنبي المباشر على وجه التحديد نتيجة للاختلافات بين عملات المصدر والعملات المضيفة التي شهدت تحركات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان ذات العملات القوية إلى البلدان ذات العملات الضعيفة(Nayak & Choudhury) 2014، وفقًا لـ Aliber (1970)، فإن العملات الضعيفة لديها قدرة أعلى على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهي أكثر قدرة على الاستفادة من الاختلافات في معدل الرسملة السوقية ، مقارنة بعملات البلدان الأقوى. يرغب مستثمرو الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا في دفع سعر أعلى للاستثمار في الدولة ذات العملة القوية مقارنة بشركة في بلد ضعيف العملة ؛ حيث يعتقد أن العملات الضعيفة تنطوي على مخاطر وتقلب أكبر من العملات القوية. في هذه الحالة ، يوجد حافز للمستثمرين من الدول ذات العملات الضعيفة لتحويل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول ذات العملات القوية. ومع ذلك ، تتمتع الشركات من الدول ذات العملات القوية بميزة على الشركات المحلية في الدولة ذات العملة الضعيفة ، وبالتالي ستجد أنه من المربح متابعة أجندة الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الاقتصادات(Moeti) 2005.، علاوة على ذلك ، يمكن للشركات متعددة الجنسيات في بلد المصدرالتي مقرها في مناطق العملة الصعبة الاقتراض بسعر فائدة أقل من شركات الدولة

المضيفة وهذا يمنح شركات دول المصدر ميزة الاقتراض لأنها تستطيع الوصول إلى مصادر أرخص لرأس المال للشركات التابعة لها في الخارج (Aliber) 1970.في حين أن نظرية سوق رأس المال هذه صحيحة في حالة البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا ، فقد واجهها العلماء لاحقًا على أساس تجاهل أساسيات إدارة مخاطر العملات الأساسية. كان أحد الانتقادات الرئيسية لنظرية Aliber هو أن النظرية لم تكن قابلة للتطبيق أو ذات صلة في حالة البلدان الأقل نموًا التي لديها أسواق رأسمالية غير كاملة أو غير موجودة إلى حد كبير ، وتلك ذات أسعار الصرف المنظمة بشدة. يشير أيضًا Nayak and Choudhury (2014)إلى حقيقة أن نظرية Aliber لا تفسر الاستثمار بين دولتين متقدمتين تتمتعان بعملات قوة مماثلة ، ولا كيف يمكن للشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية ذات العملات الضعيفة الاستثمار في البلدان المتقدمة التي لديها عملات أقوى. وقد مثلوا ذلك باستخدام حالة الشركات الصينية ذات الاستثمارات الضخمة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة .

2.1.1- نظرية اللياقة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر

يركز مصطلح "لياقة الاستثمار الأجنبي المباشر" ، Wilhems and Witter (1998)، على قدرة البلد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستيعابه والاحتفاظ به .إن قدرة هذا البلد على التكيف ، أو التواؤم مع التوقعات الداخلية والخارجية لمستثمريه ، هي التي تعطي البلدان اليد العليا في تسخير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .تحاول النظرية نفسها تفسير التوزيع غير المتكافئ لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان .تستند نظرية اللياقة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى أربع ركائز أساسية - الحكومة والسوق واللياقة التعليمية والاجتماعية والثقافية.توجد في قاعدة الهرم عوامل اجتماعية-ثقافية هي أقدم المؤسسات وأكثرها تعقيدًا .وفوق ذلك هو التعليم ، الذي أكد Wilhems and Witter(1998) على أنه ضروري لضمان بيئة جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن رأس المال البشري المتعلم يعزز القدرة على البحث والتطوير (R&D) وقدرة معالجة المعلومات .و ما هو مؤكد هو أن التعليم الأساسي قد يؤثر على إنتاجية وكفاءة عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر ، مما يجعل التعليم التكويني مثل القدرة على التحدث ، والاستماع ، والفهم ، والتفسير ، وتنفيذ التعليمات مفتاحًا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر،الركيزة الثالثة ركيزة الأسواق ، تمثل الجوانب الاقتصادية والمالية المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر ، في شكل آلية (رأس المال المادي) والائتمان (رأس المال المالي) تعد الأسواق المالية المتطورة وذات الأداء الجيد سمة بارزة في عملية اتخاذ قرارات الاستثماربالنسبة للشركات متعددةالجنسيات MNC لأنها تؤثر على المعاملات الاقتصادية والمالية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.الركيزة الرابعة والأخيرة هي الحكومة واللتي هي أكبر قوة مؤسسية في البلد حيث لابد من توافر اللياقة العالية فيها لوقاية و إدارة السوق.وأضاف Popovici and Calin (2014) أن لياقة الحكومة تكمن في ضمان الانفتاح الاقتصادي والتدخل لضبط سعر الصرف و العمل الجاد والدؤوب لدحر الفساد وزيادة الشفافية .فإذا كانت السياسات معادية وغير مواتية تجاه المستثمرين ، فإن الشركات متعددة الجنسيات ستبتعد عن دول لا يوجد فيها عدم استقرار سياسي .

2.1- نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر الجزئي

يؤكد Lipsey (2004) أن وجهة نظر الاقتصاد الجزئي تدرس دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور المستثمر ، والتي ستكون مساعدة على مستوى الشركة أو الصناعة لاتخاذ القرار المناسب .وبالتالي فإن هذه النظرة الدقيقة تدرس العواقب على عمليات الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات التابعة لها ، بالنسبة للمستثمر ، وللدول المضيفة، بدلاً من حجم التدفقات أو قيمة الأسهم الاستثمارية أو الاستثمار في حد ذاته، تنشأ هذه العواقب من خلال العمليات اللتي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات في تجارتها وتوظيفها وإنتاجها وتدفقاتها وإدارة مخزونها ، كلها مقاسة في تدفقات رأس المال والأسهم في ميزان المدفوعات Lipsey (2004).وفقًا لنظرية الميزة الخاصة بالشركة ، التي طورها Hymer (1976)، فإن قرار MNC للاستثمار في الخارج يعتمد على مزايا معينة تحت تصرفها ، مثل الوصول إلى المواد الخام ووفورات الحجم الكبير والوصول إلى العمالة وانخفاض تكاليف المعاملات والأصول غير الملموسة في شكل علامات تجارية وبراءات اختراع. إنه في الواقع قرار على مستوى الشركة (خاص بالشركة) ، وليس قرارًا في سوق رأس المال، كما دعمت نظرية هايمر التي وضعت الأساس في شرح الإنتاج الدولي من قبل علماء مثل Kindleberger (1969)في نموذج الأسواق الغير كاملة ، Knickerbocker (1973)نظرية رد فعل احتكار القلة باتباع زعيم السوق ، النظرية الداخلية Buckley and Casson(1976) في سياق دولي ، استندت هذه النظريات إلى نفس المبدأ الأساسي - وجود أسواق غير كاملة .

1.2.1.النظرية النسقية:

قام Dunning بدمج العديد من النظريات ، كالأسواق غير الكاملة (الاحتكار) ونظريات التطبيع ، واستكملت هذه النظرية بنظرية الموقع ، .وفقًا لـ Dunning ، حتى تتمكن الشركة من الانخراط في الاستثمار الأجنبي المباشر ، يجب أن تفي في نفس الوقت بثلاثة شروط.

يجب أن تمتلك الشركة مزايا ملكية صافية، مزايا الملكية هذه خاصة بالشركة وحصرية لتلك الشركة ، في شكل أصول ملموسة وغير ملموسة مثل العلامات التجارية وبراءات الاختراع والمعلومات والتكنولوجيا ، مما سيؤدي إلى تخفيضات تكاليف الإنتاج للشركة ، مما يمكنها من المنافسة مع الشركات الأخرى، تم التأكيد على هذه المزايا أيضًا من قبل Hymer (1976) و Kindleberger (1969) في نظريات عيوب السوق الخاصة بهم حول المزايا الخاصة بالشركة والاحتكارية ، على التوالي.

ثانيًا ، لتكوين ربحية أكثر للشركة التي تمتلك مسبقا مزايا الملكية لابد من استخدامها لنفسها في عملية التوطين، بدلاً من بيعها أو تأجيرها لشركات أجنبية من خلال عقود الترخيص أو الإدارة (النقل الخارجي). يشير Boddewyn (1985) إلى هذا على أنه شرط الاستيعاب، بافتراض استيفاء الشروط السابقة ، تستغل الشركة هذه المزايا من خلال الإنتاج ، بالتعاون مع عوامل الإدخال الإضافية مثل الموارد الطبيعية ورأس المال البشري..إلخ ، لخدمة الأسواق الخارجية من خلال الصادرات ، والأسواق المحلية عن طريق الإنتاج المحلي .في حين يجب أن تأخذ الشركات المستثمرة العوامل الخاصة بالموقع بعين الاعتبار ، وفقًا للجغرافيا

الاقتصادية ونظريات اللياقة المؤسساتية للاستثمار الأجنبي المباشر التي تمت مناقشتها في إطار نظريات الاقتصاد الكلي للاستثمار الأجنبي المباشر.

على الرغم من أن النظرية الانتقائية تم اختبارها تجريبيا من قبل dunning نفسه ، إلا أنها لا تزال لديها بعض القيود التي أبرزها النقاد على مر السنين .وأشاد Boddewyn (1985) بنظرية Dunning لشرح القرار الأولي للاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات المتعددة الجنسيات ، لكنه أعرب عن أسفه لعدم وجود تفسير فيما يتعلق بالزيادات اللاحقة للاستثمار الأجنبي المباشر ، والتي قد تتطلب تغييرات فقط في بعض عوامل OLI وليس بالضرورة كلها بالإضافة إلى ذلك ، شكك Shin (1998) في إمكانية تطبيق النظرية على البلدان الأقل نمواً التي لا تمتلك عمومًا مزايا احتكارية خاصة بالشركة مثل وجود مستوى معرفي عالي، ومن الانتقادات الأخرى للنظرية الانتقائية أنها أدرجت العديد من المتغيرات لدرجة أنها لم تعد عملية من الناحية التطبيقية لأنها لم تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الصناعة والبلد، كان هذا على أساس أن Dunning حاول الجمع بين العديد من النظريات التكميلية لعيوب السوق ، والتي تعتبر نوعا ما معقدة بالفعل.

لمعالجة هذه العيوب ، توصل Dunning (1981) لاحقًا إلى نظرية مسار تنمية الاستثمار (IDP) ، التي اقترح فيها الربط بين مستوى التنمية الاقتصادية للبلد ومواقفه الاستثمارية .كان لدى IDP أربع مراحل اتبعت نمطًا مشابهًا لنظرية دورة حياة المنتج (المقدمة والنمو والنضج والانحدار)،في المرحلة الأولى ، لا يوجد استثمار أجنبي مباشر أو محدود لأن الدولة لا تقدم حاليًا أي ملكية أو مزايا خاصة بالموقع مثل القوى العاملة غير المتعلمة ، وإطار قانوني وتنظيمي غير مطور وبنية تحتية غير كافية ، لتبرير إنشاء .MNC في المرحلة الثانية ، بدأت تظهر مزايا خاصة بالموقع في البلد المضيف بسبب تدخل سياسة الاقتصاد الكلي الحكومية ، وبالتالي جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.في مرحلة النضج ، تتمتع الشركات المحلية بمزايا الملكية ، مما يؤدي إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج ،في المرحلة الثالثة يشهد ذلك تحسين الميزة التنافسية للشركات المحلية ، إلى جانب الدعم الحكومي للشركات المحلية لاستكشاف الفرص الدولية ، مما أدى إلى تخفيف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .وأخيراً في المرحلة الرابعة ، ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ويصبح البلد المضيف مستثمراً صافياً إلى الخارج ، مما يعكس مزايا الملكية القوية لشركاته المحلية .غالبًا ما تستغل هذه الشركات مزاياها من موقع أجنبي ، وبالتالي تصبح الشركات متعددة الجنسيات في السوق الدولية في هذه العملية .الفرضية الأساسية هنا هي أنه بسبب التفاعل الديناميكي بين الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما وسياساته الاقتصادية ، فإن كلاهما لديه القدرة على التأثير على مزايا ملكية الشركات المحلية والأجنبية(Nayak & Choudhury) 2014، على الرغم من هذه التحديات لا تزال نظرية دانينج الانتقائية أكثر نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر شهرة.

أثار انتقاد آخر لنموذج OLI لـ Dunning من قبل Forssbaeck و Oxelheim (2008) عندما شككوا في الدورالهام للجوانب المالية في قرار الاستثمار الأجنبي المباشرفي دفاعه ، اعترف Duning (1993) بوجود "ميزة الأصول المالية" وهي معرفة الشركة بمصادر رأس المال الأجنبية وإمكانية الوصول إليها ، لكنه أشار إلى أن ذلك كان مجرد منتج ثانوي للحجم والكفاءة والمعرفة من الشركات المتعددة الجنسيات ، وليس بالضرورة ميزة قائمة بذاتها .جادل Forssbaeck و Oxelheim (2008) بأن استراتيجية مالية قوية

مكنت الشركة من تقليل تكلفتها وزيادة توافر رأس المال إلى أقصى حد ؛ وبالتالي عن طريق خفض عامل الخصم لأي استثمار ، يزداد احتمال مشاركة هذه الشركة في الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة للميزة المالية. ولتحقيق هذه الغاية ، افترضوا أن الشركة ستنخرط في الاستثمار الأجنبي المباشر عندما يكون لديها حق الوصول إلى الأسهم ذات الأسعار التنافسية ، عندما تقوم بإدراج أسهمها في سوق أسهم أكبر وأكثر سيولة ، عندما تتمتع بتصنيفات ائتمانية استثمارية قوية ، وعندما تكون قادرة على التفاوض على تخفيض الضرائب و / أو جذب الإعانات .اختبر Forssbaeck و Oxelheim (2008) تجريبياً فرضياتهما باستخدام عينة من 1379 عملية استحواذ دولية لشركات أوروبية غير مالية .في سلسلة اختباراتهم ، قاموا بتقييم الأثر بما في ذلك المتغيرات الخاصة بالتمويل ، وكان لها تأثير على نموذج OLI الخاص بـ Dunning ، ووجدوا أن هناك قوة تفسيرية قوية للمتغيرات المالية ، وبالتالي استنتجوا أن العوامل المالية مهمة بنفس القدر في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام OLI كنموذج.

2-ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر

1.2 تعاريف الإستثمار الأجنبي المباشر

يُعرَّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار الدولي الذي يقوم به كيان مقيم في اقتصاد ما في كيان مقيم في اقتصاد مختلف ، بقصد إنشاء مصلحة دائمة (IMF) 1993 .يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) عندما يحصل مستثمر مقره في أحد البلدان (البلد الأصلي) على أصل في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارة هذا الأصل (WTO) 1996 ،البعد الإداري هو ما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن استثمارات المحافظ في الأسهم الأجنبية والسندات والأدوات المالية الأخرى .وبدلاً من ذلك ، يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر ملكية 10٪ أو أكثر من الأسهم العادية أو الأسهم التصويتية للمشروع والذي يعتبر عادة للإشارة إلى "تأثير كبير" من قبل المستثمر (IMF) 2000 .(ومع ذلك ، يختلف هذا من بلد إلى آخر ، ويمكن حتى تحديده بسياساتهم ، التي يقيِّد بعضها مستويات ملكية الأجانب في الشركات المحلية.

الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الأجنبي الذي يثبت مصلحة دائمة أو سيطرة إدارية (نشطة) فعالة على أي مؤسسة (World Bank) 2004،في منشور منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD (2008) بعنوان "التعريف المعياري للاستثمار الأجنبي المباشر" ، يُعرَّف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه صافي تدفقات الاستثمار المضطلع بها للحصول على حصة إدارية دائمة (10% أو أكثر من الأسهم المصوتة) في شركة تقوم بأعمال تجارية في أي اقتصاد آخر .لكي يصبح الاستثمار مؤهلاً للاستثمار الأجنبي المباشر ، يتم التركيز على حقيقة أن المستثمر يجب أن يستوفي عتبة حصة التصويت البالغة 10٪ (OECD) 2008. Lipsey, Feenstra, Hahn.KHatsopoulos قد علقوا في وقت سابق على أن "المصلحة الدائمة" تعني وجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر والشركة ، فضلاً عن درجة كبيرة من التأثير على إدارة الشركة. ووفقا لعبد السلام ابو قحف (2001) فإن الإستثمار الإجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي على جزء من أو الكل من الاستثمارات في مشروع معين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو السيطرة الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة الملكية .ويرى سيد سالم عرفة (2009)أن (FDI)هو تكاليف تأسيس مشروع

جديد او مشروع موجود تكون السيطرة على عملياته من قبل مستثمر اجنبي، او هو قروض بين الشركات يحصل عندما يكون مستثمر موجود في بلد معين.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الإستثمار الأجنبي المباشر يتميز بمعياريين هما :

- المعيار الإداري: الذي يستوجب الحق في الإشراف و الإدارة مع السيطرة الجزئية أو الكلية للمشروع بشرط إمتلاك حصة تصويتية عادة تكون 10%على الأقل.

- المعيار الزمني: حيث لابد من وجود علاقة طويلة الأمد و مصلحة مشتركة بين أطراف الإستثمار الأجنبي المباشر .

2.2 -أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر وفقًا لمعايير مختلفة ، وأحد هذه المعايير هو الدوافع ، والأهداف اللتي تسعى لتحقيقها الشركات متعددة الجنسيات ، وسيقرر المسؤولون التنفيذيون في الشركات الذهاب مع الاستثمار الأجنبي المباشر بمجرد التوصل إلى استنتاج مفاده أن النتائج المالية المستقبلية ستفوق تكاليف الدخول في إجراءات الاستثمار الأجنبي المباشر ، بالإضافة إلى طبيعة الشركات متعددة الجنسيات وفقا للقطاع الذي تشتغل فيه و الإسترتيجية المتبعة للظفر بالأهداف المراد تحقيقها وبناءً على ذلك ، يميز Cohen (2007) بين أربع فئات فرعية للاستثمار الأجنبي المباشرهي كالتالي:

1.2.2الدوافع و الأهداف:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الموارد** : أحد أقدم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ، والذي كان الشكل السائد للاستثمار الأجنبي المباشر بعد الحرب العالمية الثانية.يتم تنفيذ هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات التي تعمل في مجال استخراج المعادن (المعادن والفلزات) والسلع الاستوائية (الفواكه الاستوائية والمطاط) ، ولا تزال الجيولوجيا والمناخ هي المحددات الرئيسية لهذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر - حيث توجد هذه المعادن والفلزات ، وحيث يكون المناخ هو الأكثر ملاءمة لزراعة المنتجات الاستوائية .المحددات الإضافية هي البنية التحتية لوسائل النقل وإمكانية الوصول إلى المواد الخام ، بالإضافة إلى الحكم الرشيد وسيادة القانون والسياسات الضريبية الحكومية.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن السوق** :متابعة نموذجية لاستراتيجية التسويق الأولية على أساس الصادرات ، تقرر المؤسسة الاستثمارية إنشاء عملية في بلد أجنبي لتكون أقرب إلى العملاء الحاليين والمحتملين ؛ لتضع نفسها بشكل أفضل على السوق الأجنبية ضد المنافسين المحليين أو الشركات التابعة للشركات متعددة الجنسيات الأخرى ؛ استجابةً لحواجز الاستيراد الأكثر صرامة أو التقلبات غير المواتية المتوقعة في أسعار الصرف لعملة البلد الأصلي ، قد يكون الدافع المهم الآخر لهذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر هو تقليل الوقت والتكلفة في النقل ، وهو عامل مهم بشكل خاص عند التعامل مع المنتجات الضخمة والثقيلة ، علاوة على ذلك ، يقدم الوجود المادي في السوق الخارجية من القدرة MNE على الاستجابة ، والتوقع، لتغيرات أذواق وتفضيلات العملاء المحليين.

كما أنه يحسن صورة الشركات متعددة الجنسيات كمساهم في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في البلد المضيف ، حيث ينجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن السوق في البداية إلى الأسواق الكبيرة والمربحة والمتنامية التي توفر العملاء والعمال المهرة.

- **البحث عن الكفاءة و الفعالية :**الهدف من هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر هو تقليل تكاليف الإنتاج ، من خلال الاستثمار في الاقتصادات التي تتميز باليد العاملة الرخيصة ، وفي تلك التي تمكن من تحقيق وفورات الحجم ، إذا كان هؤلاء العمال لديهم أخلاقيات العمل ، فيمكن إثبات أنها فعالة من حيث التكلفة في العمليات منخفضة التقنية وكثيفة العمالة ، ولكن أيضًا في العمليات التي تتميز بتكنولوجيا عالية. من أجل البقاء أو أن تصبح أكثر تنافسية ولا سيما في الصناعات كثيفة رأس المال وذات تكاليف أولية عالية في التطوير والإنتاج ، تضطر الشركات متعددة الجنسيات إلى البحث عن الاستثمار في البلدان التي توفر اقتصادات حجم أفضل. يمكن أن يؤثر هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر سلبًا على العمالة في بلدان المنشأ. تجادل النقابات العمالية في هذه البلدان بأنه من أجل تقليل تكاليف الإنتاج ، تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإغلاق عملياتها في بلدها الأصلي وتتجه إلى البلدان الأقل نموًا حيث تكون العمالة أرخص. يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر الساعي إلى الكفاءة بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي للبلد المضيف ، ويمكن أن يكون له تأثير إيجابي عن طريق الحد من البطالة ، على الرغم من أنه لن يؤدي بالضرورة إلى زيادة مهارات العمل أو الرواتب. معظم عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تتسم بالكفاءة موجهة نحو التصدير ، وبالتالي زيادة دخل البلد المضيف من النقد الأجنبي. بالإضافة إلى ذلك ، يمكن للشركات المحلية الاستفادة من تكيفها وتقليد عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأصول** :الدافع وراء هذا الاستثمار الأجنبي المباشر هو تعزيز وضع MNE التنافسي من خلال الحصول على الأصول الاستراتيجية في مؤسسة أجنبية.قد تساعد هذه المناورة MNE على توسيع تشكيلة منتجاتها وتحسين منتجاتها من الناحية التكنولوجية ، بالإضافة إلى إضعاف موقف المنافسين من خلال منعهم من الحصول على هذه الأصول ، وسيكون المستفيدون النهائيون من هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر هم المساهمين في MNE هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر شائع في البلدان المتقدمة

من جانب الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في استراتيجية الإنتاج العالمية لشركة MNE لكسب ميزة تنافسية ، هناك فرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي والعمودي.

مع الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي ، تكرر MNE أنشطتها الإنتاجية في بلدان أخرى من أجل الوصول إلى أسواقها.هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر هو الأكثر شيوعًا في قطاع التصنيع ،حيث يتم نقل جزء من الإنتاج المحلي إلى الخارج من أجل تعزيز الوضع التنافسي لل MNE ، سيؤدي هذا النقل في البداية إلى انخفاض في صادرات هذه المنتجات من الوطن ،ومع ذلك ، يمكن تعويض ذلك بزيادة الصادرات في المنتجات الأخرى.قد تؤدي العمليات الأجنبية إلى زيادة تصدير بعض مكونات المنتج والمعدات وقطع الغيار اللازمة لعمليات الإنتاج الخاصة بهم ، بالإضافة إلى تصدير نماذج المنتجات التكميلية التي يتم إنتاجها فقط في البلد الأصلي.وبالمثل ، سيتم إلغاء جزء من الوظائف في البلد الأصلي في البداية ؛ ومع ذلك ،يمكن توظيف القوى العاملة الزائدة في عمليات الإنتاج الأخرى لل MNE في الوطن الأم أو العثور على وظائف في

شركات أخرى. على سبيل المثال ، قد تقوم Nike ، وهي شركة مقرها في الولايات المتحدة ، بشراء شركة Pumaالألمانية .كلاهما في صناعة الملابس الرياضية وبالتالي سيتم تصنيفها كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي.

في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي ، تقوم MNE بتجزئة عملية الإنتاج في العديد من البلدان ، من أجل جني فوائد مزاياها النسبية الفردية في مراحل إنتاج معينة وبالتالي تقليل تكاليف الإنتاج.يتم تصنيع أجزاء مختلفة من المنتج النهائي في دولتين أو أكثر. إحدى الحالات النموذجية للاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي هو الاستعانة بمصادر خارجية لمراحل الإنتاج التي تتطلب عمالة كثيفة ، وخدمات منخفضة التقنية و بعمالة رخيصة نسبيًا ، والتي عادة ما تكون في الدول النامية ، في حين أن العمليات كثيفة رأس المال التي تتطلب مهارات عالية في الغالب تكون في البلدان المتقدمة ، والتخصص الجغرافي لمراحل الإنتاج المختلفة يعزز نمو التجارة داخل الشركات ، حيث يتم تصدير السلع الوسيطة من البلدان المضيفة إما إلى البلد الأصلي (الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي المتراجع) أو إلى بلد مضيف آخر لتجميع المنتج النهائي (الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي المتقدم). على سبيل المثال ، قد تتطلع شركة Hersheys الأمريكية المصنعة للشوكولاتة إلى الاستثمار في انتاج الكاكاو في البرازيل .يُعرف هذا بالتكامل الرأسي العكسي لأن الشركة تشتري مورداً محتملاً في سلسلة التوريد.

هناك فئة أخرى من الاستثمار الأجنبي المباشر -عن طريق التكتل ، والتي يشير إلى عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود بين مؤسستين من بلدان مختلفة ليستا في نفس الصناعة (مثل الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي) ولا ترتبطان بسلسلة التوريد العمودية (مثل الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي).

قد يبدو هذا غريبا بالنسبة للبعض ، لكنه يوفر للشركات الكبيرة فرصة للتوسع والتنويع في مجالات جديدة . لتوضيح ذلك ، تصل بعض الشركات الكبرى إلى نقطة حيث يبدأ الطلب على أعمالها الأساسية في الانخفاض . من أجل البقاء ، يجب أن تستثمر في مشاريع جديدة .حتى الشركات الكبرى ذات الطلب القوي قد تتطلع إلى صناعات جديدة حيث يكون النمو والعائد على الاستثمار أكبر بكثير. على سبيل المثال ، قد يستثمر Walmart، وهو بائع تجزئة أمريكي ، في شركة BMW الألمانية لصناعة السيارات.

2.2.2الطريقة المتبعة لإنشاء الإستثمار الأجنبي المباشر:

هناك أساس آخر لتصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر وهو الطريقة التي تم بها إنشاء عملية الإستثمار الأجنبي و نعدد منها ما يلي:

يحدث الاستثمار في المجال الأخضر (greenfield investment)عندما يبني المستثمر الأعمال الأجنبية من نقطة الصفر كشركة مملوكة بالكامل أو مشروع مشترك ، وهو استثمار في إنتاج جديد أو توزيع ، تبدو معظم البلدان مواتية لهذه الاستثمارات ، لأنها تولد فرص عمل جديدة وزيادة في إنتاج القيمة المضافة ، وعلى الجانب الآخر ، يمكن أن تؤثر هذه الاستثمارات سلبًا على الصناعة المحلية ، مما يتسبب في تأثير مزدحم ، حيث أن الشركات متعددة الجنسيات قادرة على إنتاج منتجات أرخص ، لأنها عادةً ما تمتلك تقنيات وعمليات

أكثر تقدمًا بالإضافة إلى ذلك ، فإن الأرباح المكتسبة من هذه الاستثمارات ، إذا لم يتم إعادة استثمارها ، يتم تحويلها إلى بلدانMNE.

ينطوي الاندماج على دمج مؤسستين في كيان جديد واحد ، لكي يتم اعتباره كنوع من الاستثمار الأجنبي المباشر ، يجب أن يكون مقر هاتين المؤسستين في دولتين مختلفتين ، عندما يقوم المستثمر بشراء مشتريات من أسهم التصويت في مؤسسة أجنبية موجودة بالفعل ،تصبح عملية استحواذ ، حيث أن المستثمر الأجنبي يستحوذ على الشركة ،و يسيطر على المشروع المكتسب من المالك المحلي وفي معظم الحالات ، يعيد تنظيم العمليات التجارية بالكامل ، سواء في البنية التحتية أو الإدارة ، وتصبح المؤسسة المكتسبة شركة تابعة لـ MNE.

تعتبر عمليات الاندماج والإستحواذ أقل تكلفة ومخاطرة ، ويرجع ذلك أساسًا إلى أنه إذا كانت الشركة المستحوذ عليها في حالة الإنحدار وتتميز بسوء الإدارة والخسائر المالية ، فسيتم شراؤها بسعر أقل من السوق ، ويمكن للمستثمر الوصول إلى السوق بشكل أسرع مما كان عليه عند إنشاء عملية جديدة تمامًا .بالنسبة للبلد المضيف ، تعتبر هذه الاستثمارات أقل تفضيلاً من الاستثمارات الجديدة ، على الأقل في المقام الأول ، والمنطق الأساسي لهذا الموقف هو أن عمليات الاندماج والشراء هي في الأساس نقل للملكية ، مما قد يؤدي إلى إعادة هيكلة جذرية للعملية سيركز المالك الجديد مبدئيًا على خفض التكاليف في مرحلة التغيير التي ستنتهي بتسريح كبير للعمال أو إنهاء بعض الأنشطة الأقل ربحية. في مراحل لاحقة ، عندما يتم تحسين الإدارة و عمليات الإنتاج تصبح أكثر كفاءة ، قد يقوم المالك الجديد بتوسيع الأعمال التجارية في المؤسسة الأجنبية المكتسبة. في لحظة الاندماج أو الاستحواذ ، لا تؤدي هذه الإجراءات إلى زيادة القدرات الإنتاجية للبلد المضيف. في هذا الخط ، يشير Cohen (2007) ، إلى أن "التزايدية" هي الفرق الرئيسي بين الاستثمارات الجديدة والاندماج والاستحواذ ، لأنه في حين أن الاستثمار الجديد يخلق نشاطًا اقتصاديًا متزايدًا ، فإن عمليات الاندماج والاستحواذ لا تغير سوى ملكية النشاط. قضية أكثر حساسية عندما يتم تنفيذها في مجال مثل قطاع الإعلام ، قد يُنظر إليها على أنها تهديد محتمل للهوية أو الثقافة الوطنية ،لذا وجب على الدولة تدعيم الإستثمارات المحلية الحساسة بدلا من تركها للمستثمرين الأجانب.

إلى جانب بدء عمل تجاري جديد أو الاستثمار في العملية القائمة بالفعل ، إما من خلال الاستحواذ أو الاندماج ، يمكن للمستثمر الأجنبي أيضًا الاستثمار في مشروع مشترك (Joint venture)، وهو عمليًا شراكة بين مؤسسة أجنبية مع مؤسسة محلية أو مؤسسة حكومية .في الأساس ، هو كيان جديد ، حيث يوفر أحد الجانبين عادة الخبرة الفنية والقدرات التمويلية ، ويقدم الجانب الآخر الخبرة في القوانين المحلية إضافة إلى البيئة الإجتماعية ، ويسيطر كلا الجانبين على العملية وتقاسم الإيرادات ، وكذلك ما يعرف بالتحالف الاستراتيجي ، ما يجعله مختلفًا عن المشروع المشترك هو أنه ، على عكس إنشاء كيان جديد ، يمثل التحالف الاستراتيجي التعاون بين مؤسستين من بلدان مختلفة لا تزال كيانات منفصلة قانونًا.

3.2.2-تمييز منظمة التجارة العالمية (1996) :

للاستثمار الأجنبي المباشر ثلاثة أشكال وفقا لمنظمة التجارة العالمية هي كالتالي :

- **رأس المال:** استثمار MNE في أسهم مؤسسة أجنبية ، ويشمل الاستثمارات الجديدة التي سبق شرحها و استثمارات الإندماج و الإستحواذ.
- **الأرباح المعاد استثمارها :**جزء من الأرباح المكتسبة التي يتم إرجاعها في المؤسسة الأجنبية بدلاً من توزيعها كمقسوم أرباح تم تحويله إلى MNE .
- **رأس المال الآخر:**الاقتراض المتبادل والإقراض بين MNE والشركات التابعة للشركات الأجنبية.

4.2.2-دوافع FDI من منظور الدولة المضيفة

من منظور الدولة المضيفة ، يوجد استثمار أجنبي مباشر يحل محل الاستيراد ، والاستثمار الأجنبي المباشر المتزايد للصادرات والاستثمارالأجنبي المباشرالذي بدأته الحكومة Moosa (2002)، الدافع وراء الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يحل محل الاستيراد هو الحد من استيراد السلع عن طريق إنتاجها في البلد المضيف .

يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر المتزايد في الصادرات عندما يبحث المستثمر عن مصادر جديدة للمواد الخام أو السلع الوسيطة ، وفي مثل هذه الحالات ، سيؤدي هذا الاستثمار إلى زيادة الصادرات من المواد الخام والسلع الوسيطة للبلد المضيف ، عندما يتم تصديرها إلى بلد المستثمر أو إلى بلد آخر .

تحدث الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تبدأها الحكومة عندما تقدم الحكومة المضيفة الحوافز لتحفيز الاستثمارات الأجنبية من أجل تحقيق أهداف معينة أهمها الحصول على المعرفة و اكتساب التكنولوجيا الحديثة و غيرها.. .

3-أثارالإستثمار الأجنبي المباشر

كانت و لاتزال آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على البلد المضيف لا سيما في البلدان النامية ، موضوع نقاش في الأدبيات الحالية، حيث تشير معظم الدراسات إلى التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على نمو البلدان المضيفة ورفاهها ، في حين توضح بعض الدراسات الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد المضيف. يقيم Nunnenkamp (2004) دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تقدم البلدان النامية ويجادل حتى عندما تكون الدولة جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر ، فالحجم الكبير من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ليس ضمانًا لتحقيق نتائج إيجابية مثل النمو الاقتصادي أو التخفيف من حدة الفقر في العالم الثالث .يثبت Carkovic and Levine (2002) أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس له أي تأثير مستقل على النمو الاقتصادي.

وقد بين العوامل Aitken and Harrison (1999)وLipsey and Sjöholm (2005) الخارجية السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر مثل سرقة السوق والازدحام من الشركات المحلية الأقل كفاءة و أيضا الظروف في البلدان الفقيرة مثل ضعف القدرة الاستيعابية ، وانخفاض مستوى رأس المال البشري ، ونظام عدم التبادل التجاري وما إلى ذلك ، تمنع التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر وقد تستغرق وقتًا طويلاً للإسهام في العوائد الاجتماعية الإيجابية في البلدان ذات الاحتياجات الإنمائية الأكثر إلحاحًا (2004) Nunnenkamp ؛ Borensztein (1998).ومع ذلك ، فقد انخفض مؤخراً عدد الدراسات التي تحدد الأثر السلبي ربما لأن

البلدان النامية تستعد أكثر فأكثر ليس فقط لجذب الاستثمار الأجنبي ولكن أيضًا لتحسين قدرتها الاستيعابية و في نفس الوقت الإعتماد على نفسها . تشير الدراسات الحديثة إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشريكون إيجابيا إذا تعلق أساسا بعامل استعداد الدولة لامتصاص الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث تعتبر العوامل التي تتسبب في انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الدولة ذات أهمية حيوية Khordagui et Saleh (2013)يمكن أن تكون الفوائد التي تجنيها الشركات المحلية من وجود الشركات المتعددة الجنسيات معيارًا مهمًا للاستثمار الأجنبي المباشر للتأثير على الاقتصاد.

يعتمد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الشركات المحلية على مستوى القدرة الاستيعابية للشركات المحلية ، أي قدرة الشركات المحلية على استيعاب المعرفة والتكنولوجيا التي تتسرب من Glass MNEs and Saggi (1998)؛ Kalotay and Hunya (2000) ؛ Girma and Görg(2005). يستخدم(2009) Nguyen نموذج التمثيل الضوئي. لشرح ضرورة القدرة الاستيعابية للبلد للاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر. يستخدم تشبيه مثير للاهتمام لمتطلبات أجزاء النبات الأخضر مثل الجذور والسيقان والأوراق التي يجب أن تكون كلها في حالة صحية لعملية البناء الضوئي لتحويل ضوء الشمس والمياه إلى نموها وتغذيتها للإشارة إلى حاجة البلد النامي المضيف إلى القدرة الاستيعابية الكافية المتعلقة بموارد رأس المال البشري ، والقدرة الاستيعابية للشركة المحلية ، والأنظمة المالية ، والبنية التحتية المادية ، والتطور التكنولوجي والمؤسسي لاشتقاق تأثير إيجابي من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد .

تم تلخيص العلاقة بين القدرة الاستيعابية والعمالة من قبل(2003) Narula وهي أن القدرة الاستيعابية مع التدفقات التكنولوجية يؤديان بشكل عام إلى الابتكار والارتقاء ونمو الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة الماهرة. يرتبط خلق فرص عمل جديدة ارتباطًا وثيقًا بالابتكار الذي يعتمد بدوره على التكنولوجيا لترقية أو تصميم منتجات وخدمات جديدة (Szirmai et al. 2013a).

يشير (2013) Inekwe إلى أن الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر تبدو أقوى من الآثار السلبية . هناك عدد من الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر مثل نقل التكنولوجيا ، وتنمية المهارات ، وخلق فرص العمل ، وتحسين الأجور ، وزيادة إنتاجية العوامل وما إلى ذلك. زيادة المنافسة في السوق المحلية بسبب دخول الشركات متعددة الجنسيات يمكن أن تعزز القدرة الإنتاجية للشركات المحلية وقد تؤدي إلى زيادة في صادرات الدولة المضيفة. وبناءً على البيانات من 31 دولة نامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، يبرم Hansen and Rand (2006) علاقة سببية قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي ويجادلون بأن تأثير تعزيز النمو للاستثمار الأجنبي المباشر لا يختلف عبر القارات قيد الدراسة.

باختصار ، يمكن وصف فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للبلد المضيف بأنه يضيف الموارد إلى الشركات المحلية ، ويحفز نقل التكنولوجيا والمعرفة لتعزيز القدرة التنافسية لها ، ويخلق الروابط ويمكّن الشركات المحلية من المشاركة في الأسواق المعولمة والأنشطة الاقتصادية .ومع ذلك ، فإن آثاره السلبية هي أن الاستثمار المحلي قد يتأثر بالاستثمار الأجنبي المباشر ما يؤدي إلى المنافسة بين المناطق أو المدن في نفس البلد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر(2005) Ernst ؛ Nahidi and Badri 2014 .

على الرغم من أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة ، مع الأخذ في الاعتبار النسبة المئوية الصغيرة من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأفريقية في الوقت الحاضر ،قد يبدو صغيرًا ، فإن التأثير طويل المدى على النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية أمر حيوي. تظهر الأدبيات على أن لدى الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة تأثيرًا مختلطًا. على الرغم من استمرار الجدل حول التأثير الإيجابي أو السلبي أو المحايد للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة ، يُنظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل متزايد على أنه جانب أساسي من جوانب التنمية التي لها آثار إيجابية على الملف الشخصي لمهارات العمل ، ومعظم الأدبيات صريحة حول زيادة كمية العمالة التي يسببها الاستثمار الأجنبي المباشر. لا يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يوجد فرص عمل جديدة فقط من خلال الاستثمار الرأسمالي وإنشاء مؤسسة جديدة ولكن أيضًا بشكل غير مباشر من خلال الروابط مع الشركات المحلية Dupasquier and Osakwe (2006) لا توضح الأدبيات الحالية التأثيرات غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة ، ويدعي UNCTAD (1994) أن الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على كمية العمالة تساوي على الأقل الآثار المباشرة إن لم تكن أكبر. في دراسة عن الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة في المملكة المتحدة ، لاحظ Bailey and Driffield (2007) أنه على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر يفيد العمالة الماهرة في المملكة المتحدة ، إلا أنه كان له تأثير سلبي على العمالة الغير الماهرة. ويجادل Asiedu (2004) بأن التوظيف الناتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر مفيد للبلد المضيف لأنه يعزز الأجور ويعزز نقل التكنولوجيا ويزيد من إنتاجية البلد المضيف.(2003a) .Radosevic et al يدعي أن الشركات الصغيرة والمتوسطة لم تحافظ فقط على العمالة الحالية بل ولدت أيضًا وظائف جديدة وعملت كضمانة مهمة ضد انخفاض العمالة في ستة اقتصادات في وسط أوروبا ومع ذلك ، يتأثر الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة بعدد من العوامل الكلية والجزئية التي لم يتم فهمها جيدًا . .قد تؤدي "سرقة السوق" من قبل الشركات متعددة الجنسيات إلى عوامل خارجية سلبية وضغط المنافسة على الشركات المحلية Djankov and Hoekman (2000). إذا لم تكن الشركات المحلية فعالة بما فيه الكفاية أو متخلفة تقنياً جداً للتكيف مع التغييرات الجديدة ، فقد يكون التأثير أكثر شدة (2014) .Danakol et al. في دراسة آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات الاندماج والاستحواذ (M&A) على دخول المشاريع المحلية في سبعين دولة في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء وجدت علاقة سلبية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وريادة الأعمال المحلية.

1.3 التأثير المباشر وغير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة

يمكن ملاحظة الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على التوظيف من حيث عدد الوظائف المباشرة التي أنشأتها الشركات متعددة الجنسيات .من ناحية أخرى ، الروابط الأمامية والخلفية التي أنشأتها الشركات المتعددة الجنسيات مع شركات البلد المضيف والامتداد الناجم عن عمليات الانتقال الماهرة من الشركات متعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية .Radosevic et al(2003)، فلجني منافع التوظيف من الاستثمار الأجنبي المباشر ، لابد من وجود بعض المتطلبات الأساسية مثل البنية التحتية الجيدة والدخل الجيد والانفتاح على التجارة والعمالة المتعلمة .

لشرح الآثار المباشرة وغير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في البلد المضيف ، نقدم الجدول التالي:

الجدول الأول (1.1): الآثار المباشرة وغير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر

التركيز	الآثار المباشرة داخل الشركات	الآثار غير المباشرة داخل الشركات وبين الصناعات
مهارات كمية	تغيير في الطلب على المهارات من خلال التكنولوجيا المستوردة عبر الاستثمار الأجنبي المباشر FDI	نقل المهارات من FDI إلى الفروع المحلية .التركيز على أنواع المهارات والآليات ومحددات نقلهم (الآثار الجانبية).
العمالة الكمية	التوظيف المباشر أو التخفيض أو الاستبدال	خلق أو تخفيض غير مباشر للتوظيف آثار سوق العمل (الأجور وحركة العمالة)

المصدر:Radosevic et al (2003) pp. 57

وبالتالي يمكن أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير مباشر على الطلب على المهارات وخلق فرص العمل أو الحد منها أو استبدالها في الشركات ويمكن النظر إلى الأثر غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة من حيث نوعية العمالة وكميتها .إن الأثر غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على نوعية العمالة هو من حيث الآثار الجانبية التي يمكن تفسيرها على كمية العمالة إما عن طريق إيجاد فرص العمل أو تخفيض العمالة الحالية.

يميز الأدب بين التأثيرعلى التوظيف للاستثمار الجديد والتأثيرفي عمليات الاندماج والاستحواذ من قبل الشركات المتعددة الجنسيات . حيث يعتبر الاستثمار في Greenfield طريق جيد لتحقيق فرص عمل جديدة ووظائف لم تكن موجودة من قبل ، في حين أن تأثير التوظيف في عمليات الاندماج والاستحواذ لا يلاحظ على الفور(2008) Dunning (2005) Ernst .(2006) Jenkins يعطي أهمية مقارنة أنواع مختلفة من الاستثمارات الأجنبية مثل استثمارات الحافظة والاستثمار الأجنبي المباشر وأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يتعلق بالقدرة على خلق فرص العمل كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (2.1):أنواع الاستثمار الأجنبي وأهميتها في التوظيف

أنواع الاستثمار الأجنبي	أهمية الاستثمار و تأثيره في العمالة
FPI	ضئيل
FDI	متوسط
الخصخصة	مختلط
الاستثمار الأفقي	عالي
الاستثمار الرأسي	متوسط
عمليات الدمج والاستحواذ	مختلط
جرينفيلد	عالي
البحث عن الموارد	ضئيل
البحث عن السوق	متوسط
البحث عن الكفاءة	متوسط-عالي

المصدر:Ernst (2005).pp. 14

يمكن ملاحظة أن الاستثمار الأجنبي مثل الاستثمار في الحوافظ المالية ليس له أهمية في خلق فرص العمل ، فإن قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص العمل تعتمد على نوع الاستثمار الأجنبي المباشر. يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي بسعة قصوى لتوليد التوظيف .

ينطوي الاستثمار الجديد على إنشاء مؤسسات جديدة ، وأماكن جديدة لإنتاج السلع والخدمات ، وقدرات إنتاج جديدة وتوظيف قوى عاملة جديدة بينما قد تنطوي عمليات الاندماج والشراء على تخفيض القوى العاملة الحالية أو توظيف قوة عمل جديدة Carp (2012) ، لا يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الموارد بقدرة كبيرة على إيجاد فرص العمل بسبب كثافته الرأسمالية وكثافته التكنولوجية العالية Asiedu (2015). وأشار UNCTAD (1994) إلى ثلاثة أنواع من استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات التي لها آثار على العمالة. أولاً ، استراتيجية قائمة بذاتها ، حيث تخدم MNE السوق المحلية وقد تؤدي إلى مستوى عالٍ من التوظيف على مستوى الشركة وكذلك التوظيف غير المباشر من خلال إنشاء روابط محلية.

وثانياً ، استراتيجية تكامل بسيطة تقوم فيها MNE بالتصدير وقد تخلق بعض الوظائف المباشرة بأقل من الوظائف غير المباشرة حيث تعتمد MNE على تحويل البضائع المستوردة.

أخيرًا ، إذا اتبعت MNE استراتيجية تكامل معقدة أو عميقة ، فإنها لا تكرر أنشطة القيمة المضافة ، ولكن تقوم بترشيد وتدعيم أنشطتها للحصول على الكفاءة وتوسيع نطاق المزايا. في الشركات التي تنتقل من استراتيجية قائمة بذاتها إلى هذه الاستراتيجية ، قد يحدث انخفاض في العمالة.

1.1.3 الاستثمار الأجنبي المباشر القطاعي والعمالة

يختلف التكوين القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر من بلد إلى آخر. بينما لا يزال القطاع الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للبلدان الأفريقية منحصر في أغلبه على إستخراج الموارد الطبيعية وبالنسبة لبلدان أخرى ، فإن قطاع الخدمات يأخذ زمام المبادرة في الاستثمار الأجنبي المباشر Dilek and Sayek (2007) وداخل أفريقيا أيضا ، لا تزال الاختلافات في التكوين القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر قائمة. والروابط الخلفية والأمامية التي أنشأتها الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تلعب دوراً هاماً في خلق فرص العمل ، وقد يختلف حجم هذه الروابط وحجمها من قطاع لآخر ، إلا أن الروابط بين قطاع التصنيع والخدمات واسعة النطاق .(Dilek and Sayek 2007) .لذلك ، يعد التكوين القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على العمالة القطاعية أساسي للدراسة في الصميم. في سياق البحث عن العمالة في أفريقيا ، يصبح الأمر أكثر أهمية لأن البعد الهيكلي للعمالة هو جانب مهم من التنمية الاقتصادية في المنطقة. تُعد الزراعة جهة عمل رئيسية لنسبة كبيرة من السكان في البلدان الفقيرة ، ومع تقدم الدولة في التنمية الاقتصادية ، تصبح العمالة في التصنيع والخدمات أكثر بروزًا. علاوة على ذلك ، يعاني العمل في الزراعة والخدمات في أفريقيا من عدم رسمية (2013) .Szirmai et al. وكما يشير Tybout (2000) ، فإن صناع السياسات في البلدان النامية قد ركزوا اهتمامًا كبيرًا على قطاع التصنيع على أمل إيجاد فرص العمل .ومع ذلك ، فإن التجربة في أفريقيا ، وخاصة في التنمية الصناعية لم تكن واعدة وكانت هناك علامات على تراجع التصنيع في العديد من البلدان. فشل قطاع التصنيع الحالي في تقديم أي مساهمة ملحوظة في خلق فرص العمل Lall and Wangwea (1998). علاوة على ذلك ، انكمش قطاع التصنيع في العديد من البلدان الأفريقية حيث كان هناك زيادة في حصة الخدمات UNCTAD (2015).

يوضح الأدب تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر القطاعي على النمو الاقتصادي حيث يصف Alvaro (2003) كيف يختلف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإجمالي وكذلك على النمو في القطاعات الأولية والثانوية والخدمية .ويجادل في أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإجمالي أمر لا لبس فيه ، في حين أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الأساسي له تأثير سلبي .ومع ذلك ، يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي له تأثير إيجابي على النمو وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات غير حاسم.

أثناء مناقشة نتائج التوظيف في الاستثمار الأجنبي المباشر ، من الضروري التحقيق في تأثير الاستثمار في مختلف القطاعات على العمالة .يوجد جدل سياسي حول أي قطاع زراعي أو قطاع ثانوي أو قطاع خدمات يجب أن يُعطى أولوية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر .

وقد تمت مناقشة التأثير القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر كعنصر من عناصر الحد من الفقر ، حيث يدرس Axarloglou and Pournarakis (2007) تأثير قطاعات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد المحلي في الولايات المتحدة ويجادلان بأن القطاع الذي يتم فيه الاستثمار الأجنبي هو جانب حاسم من حيث تأثيره السلبي أو الإيجابي على الاقتصاد بما في ذلك التأثير على العمالة.

2.1.3-الإستثمار الأجنبي المباشروالزراعة:

من حيث قدرة القطاع على توليد فرص العمل ، تعد الزراعة في الوقت الحاضر أكبر مصدر وحيد للعمالة في أفريقيا ، لكنها تولد عمالة منخفضة الجودة ذات إنتاجية منخفضة .هناك حاجة إلى عملية تغيير هيكلي لاستيعاب العمال الزائدين من القطاع الزراعي إلى قطاعات أخرى. تشمل القطاعات والأنشطة التي يمكن أن تستوعب العمال الذين يغادرون الزراعة التقليدية إلى الزراعة التجارية وإنتاج محاصيل ذات قيمة مضافة عالية العمالة ؛ قطاع الخدمات غير الرسمية الريفية والحضرية ؛ قطاع الخدمات الرسمي ، ولا سيما خدمات الأعمال والسياحة والنقل والخدمات اللوجستية والتوزيع ؛ التعدين ؛ اعمال بناء؛ التصنيع والقطاع العام . Szirmai et al (2013 pp. 15)ومع ذلك ، فإن الوظائف التي يوفرها القطاع غير الرسمي والزراعة التقليدية أقل جودة وتلك التي توفرها خدمات التصنيع والأعمال التجارية المنتجة Fine et al (2012).

وهكذا في سياق أفريقيا حيث توجد نسبة كبيرة من العمالة غير الماهرة ، من الضروري أن ينجذب الاستثمار الأجنبي إلى القطاعات التي يمكن أن تخلق فرص عمل كالزراعة Asiedu and Gyimah-brempong(2007). طور Sarbjit and Mukhopadhyay (2014) توازنًا عامًا من ثلاثة قطاعات حيث يكون صالحًا ويصل إلى استنتاج مفاده أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة في البلدان النامية مرغوب فيه لأنه له آثار إيجابية على كل من العمالة والرفاهية .لقد جنت الصين فوائد اجتماعية واقتصادية هائلة من خلال السماح بالاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة وإعطائه الأولوية.

3.1.3-الإستثمار الأجنبي المباشر والموارد

وقد قيل أن "لعنة الموارد الطبيعية" تمنع نمو دولة غنية بالموارد وتمثل مثال على الركود في نمو البلدان الغنية بالموارد منذ السبعينيات لدعم هذه الحجة Sachs and Warner (2001pp.837) ومن ناحية أخرى ، فقد قيل أن الدول الغنية بالموارد لديها فرصة لتجاوز "طفرة السلع" التي تحدث بسبب زيادة الطلب على المواد الخام(Kjöllerström and Dallto 2005) .يمتلك الاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد الطبيعية ، الذي يحتوي على أكبر نسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا ، قدرة محدودة جدًا على توليد فرص العمل.

(Asiedu et al. 2015)يستكشف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد الطبيعية على توليد العمالة باستخدام مثال Tullow Oil ، حيث أدت الزيادة في الطلب العالمي على الطاقة إلى استكشافات وإنتاج موارد جديدة في منطقة جنوب إفريقيا ، لكنها لم تخلق تأثيرًا كبيرًا على التوظيف في المنطقة.

4.1.3-الإستثمار الأجنبي المباشر والتصنيع

Dinh et al. (2011) يوضح كيف يمكن للصناعات الخفيفة أن تكون مفيدة لخلق فرص العمل في أفريقيا . بالنظر إلى ميزة انخفاض تكلفة العمالة ووجود المواد الخام في معظم البلدان الأفريقية ، فإن المنطقة لديها القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في التصنيع الخفيف ولديها أيضًا إمكانية تحويل النشاط من شرق وجنوب شرق آسيا إلى أفريقيا إذا كانت هناك جوانب ضرورية معينة مثل تنمية الموارد البشرية وسهولة ممارسة الأعمال . في دراسة حول تأثير العمالة على الاستثمار الأجنبي المباشر في فيتنام ، تقول Jenkins (2006) أن التوظيف المباشر الناتج عن التصنيع منخفض للغاية بسبب "إنتاجية العمل العالية وانخفاض نسبة القيمة المضافة إلى الناتج .ومع ذلك ، توضح الرسوم البيانية والأرقام الواردة أنه في حالة أفريقيا ، فإن قطاع التصنيع هو الذي ولّد الحد الأقصى من الوظائف المباشرة مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الأخرى.

5.1.3-الإستثمار الأجنبي المباشر والخدمات:

التصنيع ليس الأمل الوحيد لأفريقيا في عصر اقتصاد المعرفة ،و ثورة تكنولوجيا المعلومات والعولمة ، وغالباً ما يتم الاستشهاد بحالة الهند في الأدبيات حيث لعبت خدمات مثل تكنولوجيا المعلومات والاستعانة بمصادر خارجية في معالجة الأعمال دورًا حاسمًا في التنمية بالإضافة إلى خلق فرص عمل على نطاق واسع في قطاع الخدمات Kucera and Roncolato (2012) ويلزم دراسة أهمية هذه الجوانب من التحول القطاعي للعمالة في أفريقيا في سياق الاستثمار الأجنبي المباشر،وقد تم الترحيب بالخدمات باعتبارها واحدة من أسرع القطاعات نموًا في الآونة الأخيرة وأكثر من 60 في المائة من الناتج العالمي ويتم النظر أيضًا إليها على أنها مصدر رئيسي للعمالة Hoekman and Mattoo (2008) ؛ Dash and Parida (2013) .كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات في جميع أنحاء العالم آخذ في الارتفاع .يكشف UNCTAD(2014) أن حصة الصناعات الاستخراجية تتناقص بسرعة وحصة التصنيع والخدمات ترتفع بشكل كبير وهذا يستدعي إجراء تحقيق في كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر لقطاع الخدمات على سيناريو العمالة في أفريقيا.

2.3 -محددات الإستثمار الأجنبي المباشر

على الرغم من أن معظم الأدبيات الاقتصادية تركز خلال هذه السنوات الأخيرة على المزايا الانتقائية الثلاث للنموذج المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر ، إلا أن بحث أجراه Lundan and Dunning (2010) يضيف عاملًا واحدًا ، يُعرف بالعامل المؤسسي .Chawla and Rohra(2015) Francis et al. (2005) أوضح أن الشركات تعمل في بيئات معقدة مليئة بالشكوك ؛ وبالتالي ، لا تستند قرارات الاستثمار التي تتخذها الشركات فقط على عوامل خاصة بالشركات ، ولكن أيضًا على القوى المؤسسية التي تعمل فيها الشركات أو تتأثر بها ، أي اللوائح والقوانين .كما أشار Assuncao et al (2011) إلى الاستقرار السياسي باعتباره أحد العوامل المؤسسية في تحديد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف .عامل مهم آخر جدير بالذكر

هو الفساد كما وجدت الدراسات السابقة أن المستوى المنخفض للفساد يؤدي إلى تحسين الجودة المؤسسية للدولة المضيفة ، والتي بدورها تحفز وتجذب الاستثمار الأجنبي المباشرChawla and Rohra (2015).

واستناداً إلى البحوث والدراسات الاستقصائية للاستثمار الأجنبي المباشر ، يصدر UNCTAD تقرير الاستثمار العالمي سنوياً منذ عام 1991 للإبلاغ عن أحدث اتجاه للاستثمار الأجنبي المباشر وتطوره في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء .وبغية التمكن من إعداد تقارير سنوية ، وضع الأونكتاد إطاره الخاص لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وهو ما يتضح من الجدول التالي أدناه .يصنف UNCTAD (2002) خمسة متغيرات حاسمة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ، وهي (1) متغيرات السياسات ، (2) متغيرات الأعمال ، (3) المحددات الاقتصادية ذات الصلة بالسوق ، (4) المحددات الاقتصادية المتعلقة بالموارد (5) المحددات الاقتصادية المتصلة بالكفاءة كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم (3.1) : تصنيف الأونكتاد لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المحددات / المتغيرات	أمثلة
المتغيرات السياسة	السياسة الضريبية ، السياسة التجارية ، سياسة الاقتصاد الكلي ، سياسة الخصخصة
المتغيرات الإقتصادية	حوافز الاستثمار
المحددات الاقتصادية المتعلقة بالسوق	حجم السوق ، نمو السوق
المحددات الاقتصادية ذات الصلة بالموارد	الموارد الطبيعية ، المواد الخام ، التكنولوجيا ، توفر العمالة
المحددات الاقتصادية المتعلقة بالكفاءة	البنية التحتية للاتصالات والنقل ، إنتاج العمالة

Source: (UNCTAD, 2002) in (Chawla and Rohra, 2015).

وخلاصة القول ، فقد حللت الدراسات السابقة الخيارات المختلفة للمتغيرات التفسيرية ، على الرغم من أن البعض يشير إلى أن حجم السوق والبنية التحتية والانفتاح التجاري مقبولة عمومًا كمحددات للاستثمار الأجنبي المباشر Akpan et al (2014) .ذكر Karbalaei and Ho (2013) and Faisal et al (2005) على الرغم من أنهما يعتمدان على متغيرات مختلفة ، فإنهما يقترحان أن عوامل الاقتصاد الكلي هي المحددات الرئيسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف.

4 -توزيع الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم

ظل الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي (FDI) ثابتًا في عام 2019 ، عند 1.39 تريليون دولار ، بانخفاض 1٪ عن 1.41 تريليون دولار معدلة في 2018. وذلك على خلفية ضعف أداء الاقتصاد الكلي وعدم اليقين بشأن السياسات بالنسبة للمستثمرين ، بما في ذلك التوترات التجارية.

تواصل الاقتصادات النامية استيعاب أكثر من نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية ، ويقع نصف أكبر 10 متلقين للاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفئة (الشكل 1) ظلت الولايات المتحدة أكبر متلقٍ

للاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث اجتذبت 251 مليار دولار من التدفقات الوافدة ، تلتها الصين بتدفقات بلغت 140 مليار دولار وسنغافورة بمبلغ 110 مليار دولار.

الشكل رقم (1.1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة ، أكبر 10 اقتصادات مضيفة ، 2018-2019
(مليار دولار أمريكي)

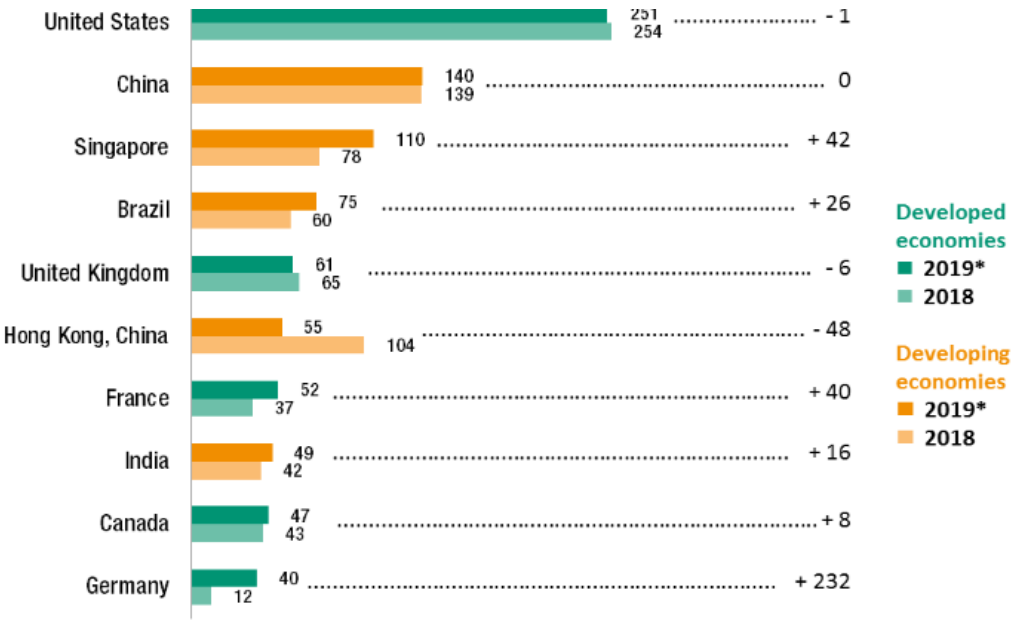

Source: UNCTAD.

1.4-الاستثمار الأجنبي المباشرفي آسيا والمحيط الهادئ 2019

- انخفض عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 10٪ في عام 2019 ، مع الإعلان عن 3787 مشروعًا. كما انخفض الاستثمار الرأسمالي بنسبة 30٪. ومع ذلك ، تمثل أرقام 2019 زيادة بنسبة 6٪ في أرقام المشروع مقارنةً بعام 2017 وزيادة بنسبة 29٪ في الاستثمار الرأسمالي.
- كانت الصين الوجهة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بإجمالي 771 مشروعًا في عام 2019 ، على الرغم من انخفاض بنسبة 3٪ مقارنة بعام 2018.
- على الرغم من الانخفاض بنسبة 9٪ في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند في عام 2019 ، يبقى أعلى من مستوى عام 2017 البالغ 642 مشروعًا ، مع تسجيل 655 مشروعًا في عام 2019 شهدت سريلانكا ارتفاعًا كبيرًا في الاستثمار الرأسمالي من 2.2 مليار دولار في 2018 إلى 24.9 مليار دولار في 2019. وكان ذلك فقط بسبب إعلان سوجيه إنرجي إنترناشيونال عن مشروع تكرير بترول 24 مليار دولار في هامبانتوتا من خلال شركة فرعية محلية.

- شهدت فيتنام زيادة بنسبة 6٪ في الاستثمار الرأسمالي من 28.8 مليار دولار في 2018 إلى 30.6 مليار دولار في 2019 ، وانتقلت من المركز الثالث إلى المركز الثاني بين أكبر 10 دول في آسيا والمحيط الهادئ.
- بعد تحقيق نمو كبير في عام 2018 ، شهدت تايلاند انخفاضًا بنسبة 24٪ في أعداد المشاريع في عام 2019 إلى 131 ، على الرغم من أن هذا الرقم لا يزال يمثل زيادة بنسبة 18٪ مقارنةً بعام 2017.
- احتفظت الصين بمكانتها كأكبر مصدر للاستثمار الرأسمالي الخارجي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ حيث استثمرت 61.4 مليار دولار في الخارج
- احتلت اليابان المرتبة الثانية مرة أخرى ، حيث بلغ إجمالي الاستثمارات الخارجية 43 مليار دولار.

- شهدت سريلانكا ارتفاعًا كبيرًا في الاستثمار الرأسمالي من 2.2 مليار دولار في 2018 إلى 24.9 مليار دولار في 2019 بسبب إعلان مشروع مصفاة نفط كبير.

الشكل رقم (2.1) :النسبة المئوية للتغيير في عام 2018 حسب أرقام المشروع

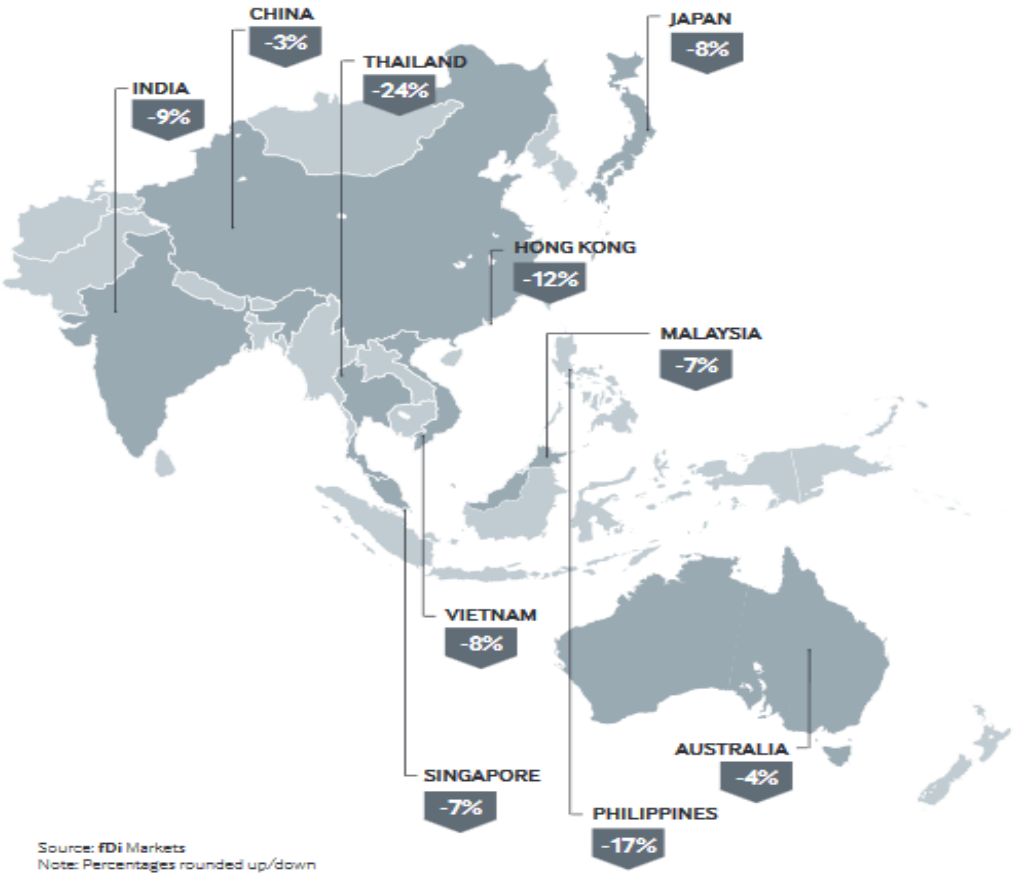

Source: fDi Markets
Note: Percentages rounded up/down

الجدول رقم(4.1): الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ حسب أرقام المشروع 2019

Country	Projects
China	771
India	655
Singapore	361
Australia	357
Vietnam	256
Japan	210
Malaysia	153
Hong Kong	151
Thailand	131
Philippines	125
Other	617
Total	3787

Source: fDi Markets

1.1.4المشاريع الكبرى الأخيرة

- تخطط شركة Sugih Energy International لفتح مشروع لتكرير النفط بقيمة 24 مليار دولار في هامبانتوتا ، سريلانكا ، من خلال شركة فرعية محلية .وستبلغ طاقة المصفاة 420 ألف برميل يوميا.
- أعلنت شركة هيونداي موتورهاس ومقرها كوريا الجنوبية أنها ستنشئ مصنعًا لتجميع المركبات في ماليزيا .سيتم إنشاء المرفق الذي تبلغ قيمته 2 مليار دولار من قبل اتحاد يضم هيونداي ، وشركة PAP Gas and Oilومقرها تايلاند ومجموعة Astana City Group وماليزيا .ستنتج 150.000 سيارة في السنة.
- أعلنت شركة رويال فوباك ، ومقرها هولندا ، وهي مشغل محطة دبابات ، عن خطط لاستثمار 1.5 مليار دولار في منشأة محطة للغاز الطبيعي المسال البرية في باكستان.
- تخطط شركة AES ، ومقرها الولايات المتحدة ، وهي شركة متنوعة لتوليد الطاقة والمرافق العامة ، لاستثمار 3.1 مليار دولار لبناء محطة لتوربينات الغاز ذات الدورة المركبة ومحطة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال في مقاطعة بينه ثوان بفيتنام .من المتوقع أن يبدأ المصنع العمليات التجارية في عام 2024 ، وستبلغ طاقته الإجمالية 2.2 جيجاوات.

الجدول رقم (5.1): الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من منطقة آسيا والمحيط الهادئ حسب أرقام المشروع 2019

Country	Outbound projects
Japan	787
China	576
Australia	283
India	281
Singapore	230
South Korea	213
Hong Kong	159
Taiwan	118
Thailand	61
New Zealand	48
Other	123
Total	2879

Source: fDi Markets

الجدول رقم (6.1):الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من منطقة آسيا والمحيط الهادئ عن طريق الاستثمار الرأسمالي 2019

China	61.4
Japan	43.0
South Korea	30.0
Indonesia	24.7
Singapore	19.0
Hong Kong	11.0
Australia	10.5
Thailand	9.9
India	7.1
Taiwan	6.2
Other	5.7
Total	228.5

Source: fDi Markets
Note: Includes estimates

الشكل رقم (3.1):الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عن طريق الاستثمار الرأسمالي 2019

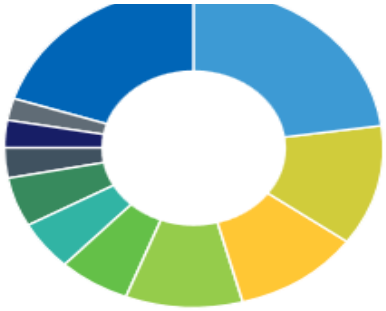

Asia-Pacific market share %		Capital investment ($bn)
23%	China	59.5
12%	Vietnam	30.6
11%	India	29.0
10%	Sri Lanka	24.9
6%	Australia	15.0
5%	Philippines	11.9
5%	Indonesia	11.9
3%	Malaysia	8.8
3%	Japan	7.7
2%	Singapore	6.4
20%	Other	50.4

Source: fDi Markets
Note: Includes estimates

2.4 -الاستثمار الأجنبي المباشرفي أوربا 2019

- انخفض عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا في عام 2019 بنسبة 6٪ إلى 6344. وانخفض استثمار رأس المال بنسبة 11٪ إلى 214 مليار دولار.
- انخفض الاستثمار الرأسمالي في أوروبا الغربية بنسبة 12٪ في 2019 إلى 136.1 مليار دولار. انخفضت أعداد المشاريع بنسبة 6٪ إلى 4789
- تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أوروبا الصاعدة بنسبة 6٪ ، مع الإعلان عن 1555 مشروعاً.
- كانت المملكة المتحدة الوجهة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا ، بإجمالي 1271 مشروعًا في عام 2019 ، وحصة سوقية إقليمية عامة بنسبة 20٪ وانخفاضًا بنسبة 1٪ في عدد المشاريع في عام 2018. وانخفض استثمار رأس المال إلى 32.3 مليار دولار.
- شهدت فنلندا نموًا بنسبة 33٪ في أعداد المشاريع إلى 177 ، إلى جانب انخفاض بنسبة 3٪ في الاستثمار الرأسمالي من عام 2018.
- ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في إسبانيا بنسبة 19٪ من خلال عدد المشاريع إلى 658. ومع ذلك ، انخفض الاستثمار الرأسمالي بنسبة 40٪ إلى 19.1 مليار دولار
- ارتفع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى بولندا بنسبة 14٪ في عام 2019 ، مما أدى إلى زيادة بنسبة 43٪ في الاستثمار الرأسمالي إلى 21.8 مليار دولار.
- كانت المملكة المتحدة أكبر بلد مصدر لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر من أوروبا ، بعد زيادة بنسبة 12٪. ويمثل ذلك 19٪ من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر من المنطقة.
- كانت المملكة المتحدة الوجهة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا ، بإجمالي 1271 مشروعًا في عام 2019 ، وحصة سوقية إقليمية عامة بنسبة 20٪ وانخفاضًا بنسبة 1٪ في عدد المشاريع في عام 2018. وانخفض استثمار رأس المال إلى 32.3 مليار دولار.

1.2.4-المشاريع الكبرى الأخيرة

- تخطط مجموعة إنتل لمعالجة الرقائق الدقيقة ومقرها الولايات المتحدة لزيادة توسيع القدرة التصنيعية في منشأتها في ليكسليب ، أيرلندا .ستضيف الشركة 110،000 متر مربع للمنشأة الحالية .تم تعيين الاستثمار بقيمة 4.3 مليار دولار لخلق 1600 وظيفة عند الانتهاء.
- أعلنت شركة Innogy ، وهي شركة تابعة لمجموعة RWE المتخصصة في الطاقة ومقرها ألمانيا ، عن خطط لتطوير مزرعة رياح بقيمة 3.9 مليار دولار قبالة الساحل الشمالي الشرقي للمملكة المتحدة .سيكون مشروع 1.4 جيجاوات صوفيا موجودًا على Dogger Bank ، وسيعمل على تشغيل ما يقرب من 1.2 مليون منزل .ومن المقرر التكليف الكامل للحديقة في عام 2026.
- تعتزم شركة Ineos الكيميائية ومقرها سويسرا إنشاء وحدة تكسير إيثان بقيمة 3.3 مليار دولار مع وحدة إزالة الهيدروجين من البروبان في ميناء أنتويرب ، بلجيكا .وستنتج 750 كيلوطن من البروبيلين سنويا .ستزود المنشأة وحدات مشتقات الإثيلين والبروبيلين في Ineos في وسط وشمال أوروبا.

الجدول رقم (7.1):الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا حسب أرقام المشروع 2019

Country	Projects
UK	1271
Germany	702
Spain	658
France	500
Poland	373
Netherlands	314
Russia	245
Turkey	211
Ireland	203
Belgium	182
Other	1685
Total	6344

Source: fDi Markets

Editor's note: Our German and French data sources had not released all 2019 figures as this report went to press in April 2020, so 2019 data for Germany and France in the report is underestimated.

الشكل (4.1) :النسبة المئوية للتغيير في عام 2018 حسب أرقام المشروع رقم

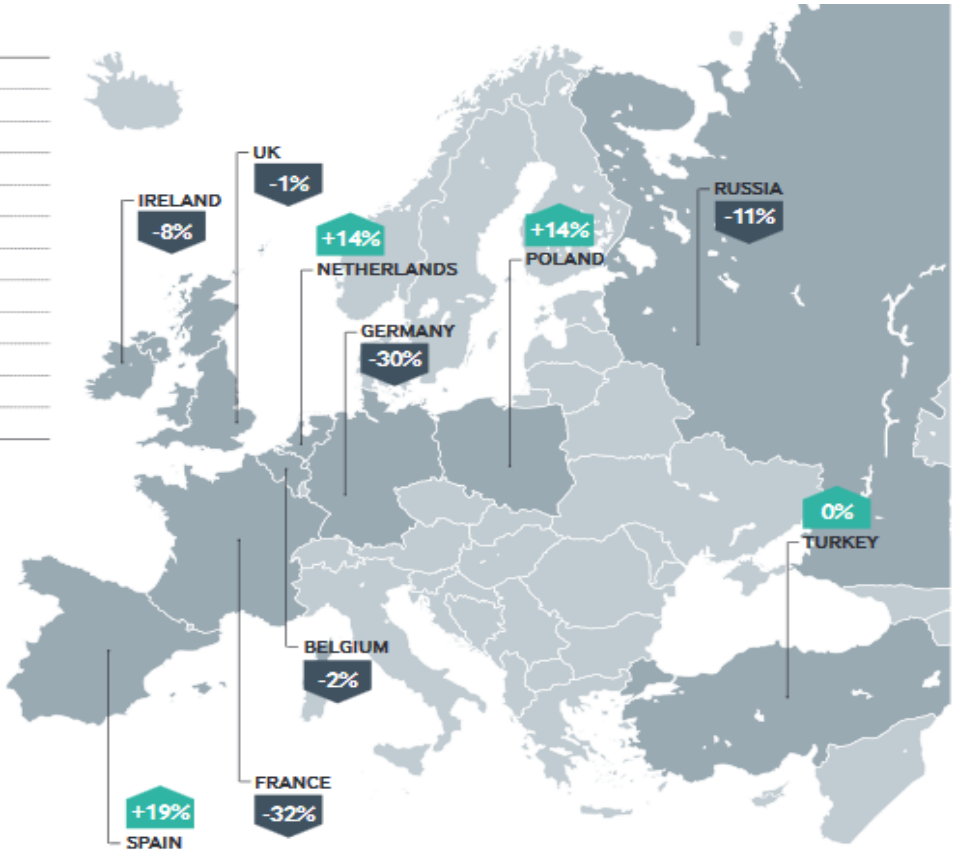

Source: fDi Markets
Note: Percentages rounded up/down

الجدول رقم (8.1): الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من أوروبا من حسب أرقام المشروع 2019

Country	Outbound projects
UK	1484
Germany	1395
France	879
Switzerland	716
Spain	491
Netherlands	466
Sweden	305
Italy	277
Ireland	228
Denmark	198
Other	1252
Total	7691

Source: fDi Markets

الجدول رقم (9.1):الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من أوروبا عن طريق الاستثمار الرأسمالي 2019

Country	Outbound $bn
Germany	69.7
UK	44.8
France	40.5
Spain	25.8
Switzerland	24.9
Netherlands	21.8
Italy	10.8
Ireland	10.2
Sweden	9.8
Norway	7.7
Other	59.5
Total	325.5

Source: fDi Markets
Note: Includes estimates

الشكل رقم (5.1): الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا عن طريق الاستثمار الرأسمالي 2019

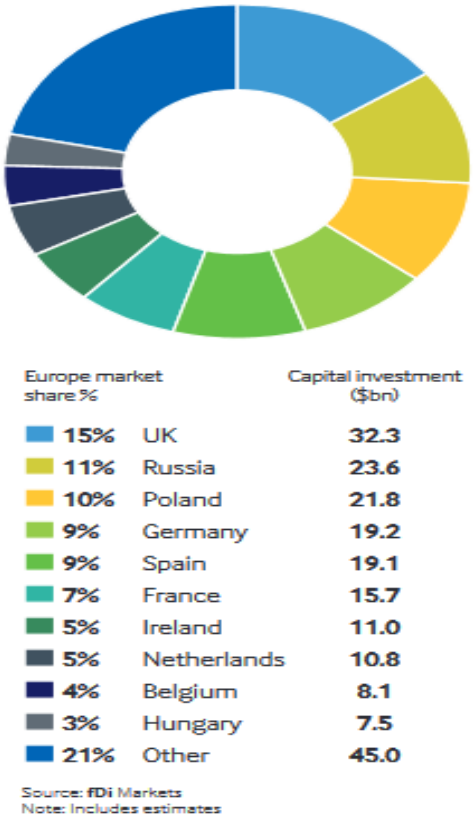

Source: fDi Markets
Note: Includes estimates

3.4-الاستثمار الأجنبي المباشرفي أمريكا الشمالية 2019

- ارتفع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا الشمالية في عام 2019 بنسبة 14٪ إلى 2177 ، على الرغم من انخفاض الاستثمار الرأسمالي بنسبة 11٪
- ظلت الولايات المتحدة الوجهة الأولى في المنطقة ، حيث اجتذبت 84٪ من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر و 90٪ من رأس المال المستثمر. هذه زيادة عن حصة رأس المال لعام 2018 بنسبة 58٪ و 86٪ لعام 2017
- ارتفع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في كندا من 328 في 2018 إلى 345 في 2019. وانخفض إجمالي الاستثمارات الرأسمالية في البلاد بنسبة 79٪ ، على الرغم من أن ذلك يرجع إلى حد كبير إلى إعلان في عام 2018 عن منشأة للغاز الطبيعي المسال بقيمة 29.8 مليار دولار في البلاد.
- ظلت كاليفورنيا ونيويورك أكبر دولتين للوجهة في عام 2019 لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر شكلت الوجهتان معًا 20 ٪ من أرقام مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا الشمالية خلال 2019.

- تلقت تكساس أعلى تدفق للاستثمار الرأسمالي من أي ولاية، حيث حققت 19.1 مليار دولار. كما زادت المشاريع في تكساس بنسبة 35٪ بين 2018 و 2019 ، مع تسجيل 175 صفقة. ويرجع هذا النمو جزئياً إلى صعود قطاعي الطاقة وتكنولوجيا البيئة.
- كانت كولومبيا البريطانية المقاطعة الرئيسية لنمو رقم المشروع في كندا. اجتذبت المقاطعة 33 ٪ من المشاريع أكثر مما فعلت في 2018 ، وواصلت اتجاه النمو المستمر في أعداد المشاريع من عام 2016.
- ارتفع الاستثمار الرأسمالي في ولاية أوهايو بنسبة 328٪ من 2018 إلى 2019 ، مع استثمار بقيمة 6.2 مليار دولار .ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الإعلان عن مصنع إل جي كيم وشركة جنرال موتور لتصنيع بطاريات السيارات الكهربائية بتكلفة 2.3 مليار دولار في لوردستاون.

الشكل رقم(6.1) :النسبة المئوية للتغيير في عام 2018 حسب أرقام المشروع

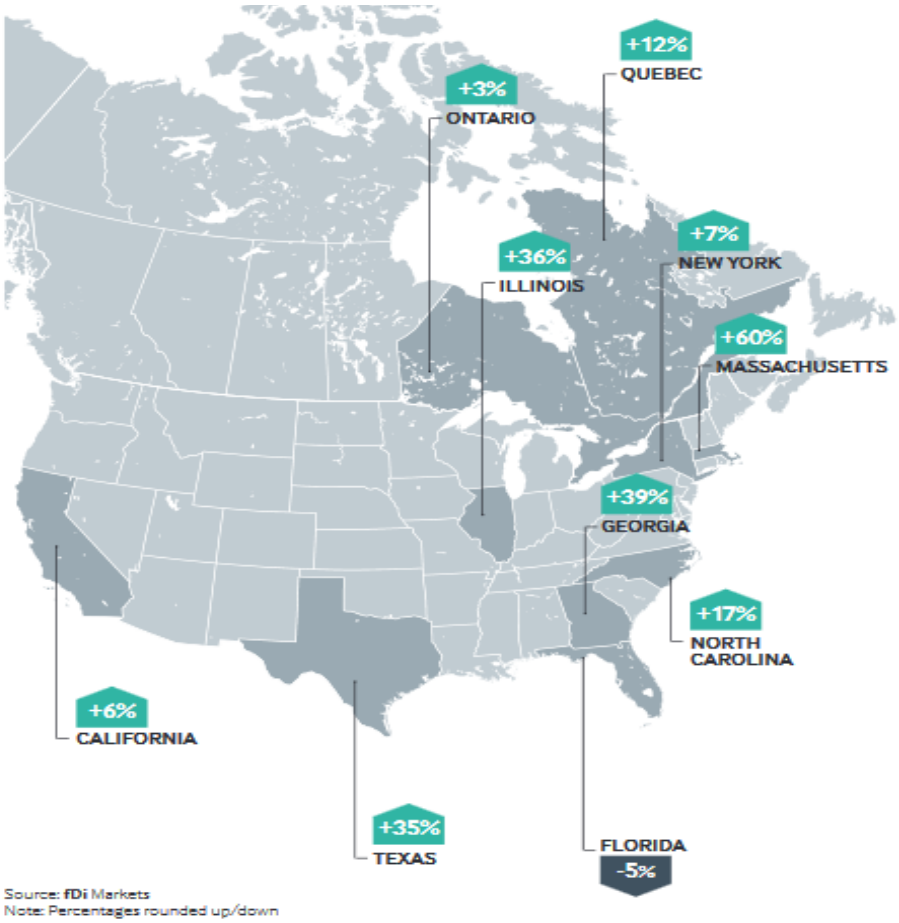

Source: fDi Markets
Note: Percentages rounded up/down

الجدول رقم (10.1): الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا الشمالية حسب أرقام المشروع 2019

California	236
New York	194
Texas	175
Ontario	153
Illinois	101
Massachusetts	91
Florida	84
Quebec	82
Georgia	78
North Carolina	68
Other	915
Total	2177

Source: fDi Markets

الجدول رقم (11.1): الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من أمريكا الشمالية حسب أرقام المشروع 2019

State/province	Outbound projects
California	925
New York	649
Ontario	234
Illinois	193
Texas	172
Massachusetts	160
Washington	154
Pennsylvania	105
Quebec	98
Florida	89
Other	1135
Total	3914

Source: fDi Markets

الجدول رقم (12.1): الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من أمريكا الشمالية عن طريق الاستثمار الرأسمالي 2019

State/province	Outbound $bn
California	35.9
Illinois	12.4
New York	9.9
Texas	9.4
Ontario	7.9
Washington	6.9
Virginia	6.4
Massachusetts	5.7
British Columbia	5.6
Maryland	4.9
Other	45.3
Total	150.2

Source: fDi Markets
Note: Includes estimates

الشكل رقم (7.1): الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا الشمالية عن طريق الاستثمار الرأسمالي2019

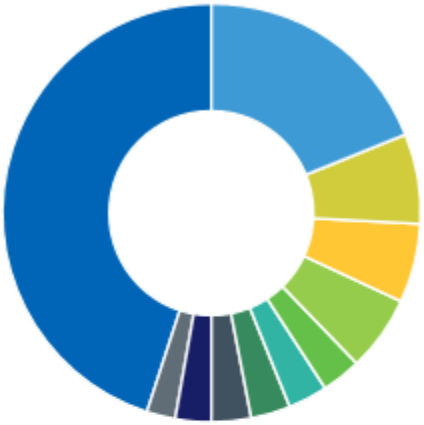

North America market share %		Capital investment ($bn)
19%	Texas	19.1
7%	California	7.1
6%	Ohio	6.2
6%	New York	5.6
3%	Michigan	3.6
3%	Ontario	3.4
3%	Illinois	3.0
3%	Quebec	2.9
3%	Louisiana	2.6
2%	Georgia	2.5
45%	Other	46.4

Source: fDi Markets
Note: Includes estimates

1.3.4-المشاريع الكبرى الأخيرة

- تستثمر قطر للبترول وإكسون موبيل 9.9 مليار دولار لتوسيع مصنع للغاز الطبيعي المسال في بحيرة سابين بولاية تكساس .سيتم الانتهاء من توسيع المشروع المشترك في عام 2024 وسيوفر 200 وظيفة دائمة .سيكون لديها القدرة على إنتاج 16 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنويًا.
- ستستثمر Kennecott Utah Copper ، وهي شركة تابعة لشركة Rio Tinto ومقرها المملكة المتحدة ، 1.5 مليار دولار لتوسيع منجم Bingham Canyon للنحاس في مقاطعة سولت ليك ، يوتا .سيسمح التوسع للشركة بتقديم ما يصل إلى مليون طن من النحاس المكرر بين 2026 و 2032 لتلبية الطلب المتزايد على النحاس في السيارات الكهربائية وقطاعات الطاقة المتجددة في الولايات المتحدة.

- ستستثمر LG Chem ، وهي شركة تابعة لشركة LG ومقرها كوريا الجنوبية ، مع جنرال موتورز 2.3 مليار دولار لإنشاء مصنع لتصنيع بطاريات السيارات الكهربائية في لوردستاون بولاية أوهايو ، لخلق 1100 وظيفة .سوف تسرع مبادرة جنرال موتورز لإدخال 20 مركبة كهربائية جديدة على مستوى العالم بحلول عام 2023.

4.4-الاستثمار الأجنبي المباشرفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 2019

- ارتفع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 6٪ في عام 2019 إلى 1504 ، ونما الاستثمار الرأسمالي بنسبة 44٪ ليصل إلى 108 مليار دولار.
- حافظت المكسيك على مكانتها كوجهة رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة من حيث عدد المشاريع ، حيث وصلت إلى 482 في عام 2019 ، بزيادة 6٪ عن العام السابق.
- أصبحت البرازيل رابع أكبر دولة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الاستثمار الرأسمالي على مستوى العالم في عام 2019. كما تفوقت الدولة على المكسيك كوجهة رائدة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الاستثمار الرأسمالي في المنطقة ، مسجلة زيادة بنسبة 103٪ إلى ما يقدر بنحو 30.7 مليار دولار.
- احتلت كولومبيا وشيلي المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي ، حسب أرقام مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر. واصلت كولومبيا مسارها التصاعدي بعد زيادة بنسبة 117٪ في عام 2018 و 3٪ في عام 2019 ، في حين ارتفعت أعداد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تشيلي بنسبة 26٪ في عام 2019.
- زاد الاستثمار الرأسمالي في بيرو بأكثر من الضعف في عام 2019 ، وارتفع إلى 13 مليار دولار. يمكن أن يعزى هذا في الغالب إلى اتفاق كوسكو في الصين مع فولكان المحلي لبناء مرفق ميناء بقيمة 3 مليار دولار في ميناء تشانكاي بالقرب من ليما ، بالإضافة إلى سلسلة من الاستثمارات كثيفة رأس المال من قبل ساوثرن كوبر ، وهي شركة تابعة لشركة جروبو بالمكسيك ، لتوسيع عملياتها في بيرو.

الشكل (8.1) :النسبة المئوية للتغيير في عام 2018 حسب أرقام المشروع

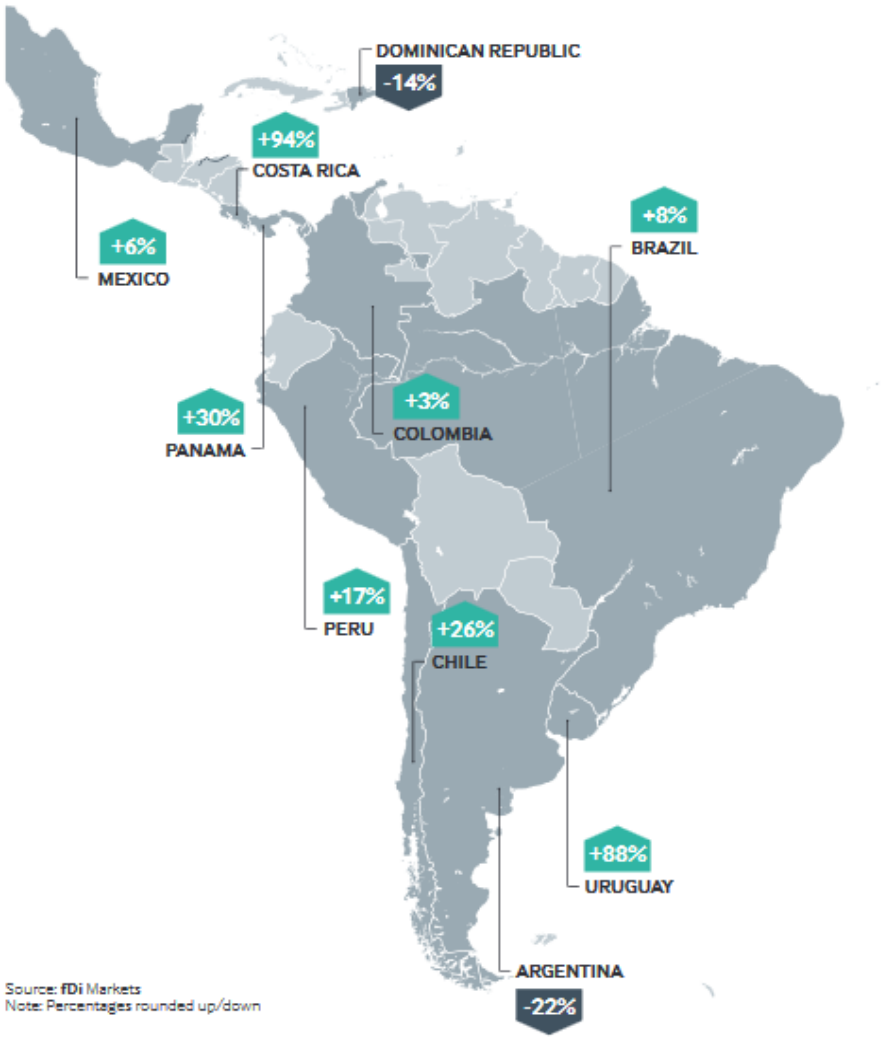

الجدول رقم (13.1): الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حسب أرقام المشروع 2019

Country	Projects
Mexico	482
Brazil	342
Colombia	170
Chile	113
Costa Rica	103
Argentina	80
Peru	68
Panama	26
Dominican Republic	19
Uruguay	15
Other	86
Total	1504

Source: fDi Markets

- حافظت المكسيك على مكانتها باعتبارها الوجهة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة من حيث عدد المشاريع ، حيث وصلت إلى 482 في عام 2019 ، بزيادة 6٪ عن العام السابق.

الجدول رقم (14.1): الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حسب أرقام المشروع 2019

Country	Outbound projects
Brazil	79
Argentina	48
Mexico	44
Panama	36
Chile	26
Peru	22
Colombia	20
Bermuda	14
Uruguay	10
Cayman Islands	9
Other	27
Total	335

Source: fDi Markets

الجدول رقم (15.1) :الاستثمار الأجنبي المباشرالخارج من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن طريق الاستثمار الرأسمالي 2019

Country	Outbound $bn
Mexico	7.2
Brazil	2.6
Panama	2.1
Chile	2.0
Bermuda	2.0
Colombia	1.0
Argentina	0.8
Bolivia	0.5
Cayman Islands	0.5
Peru	0.3
Other	0.8
Total	19.9

Source: fDi Markets
Note: Includes estimates

الشكل رقم (9.1): الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن طريق الاستثمار الرأسمالي 2019

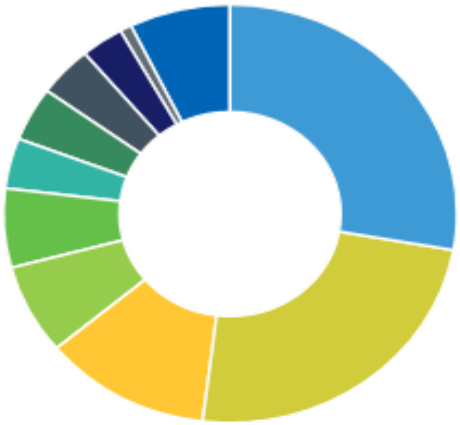

Latin America and the Caribbean market share %		Capital investment ($bn)
28%	Brazil	30.7
24%	Mexico	25.7
12%	Peru	13.0
7%	Chile	7.9
6%	Colombia	6.0
4%	Cuba	4.5
4%	Argentina	4.0
4%	Uruguay	3.9
3%	Bolivia	2.8
1%	Panama	1.6
7%	Other	7.9

Source: fDi Markets
Note: Includes estimates

1.4.4- المشاريع الكبرى الأخيرة

- ستستثمر شركة UPM-Kymmeneis لأوراق الطباعة والكتابة ومقرها فنلندا 2.7 مليار دولار لإنشاء مصنع جديد في باسو دي لوس توروس ، أوروغواي .ستبلغ طاقتها الإنتاجية 2.1 مليون طن وستزيد قدرة UPM على صنع اللب بأكثر من 50٪ بعد أن يتم إطلاقها عبر الإنترنت في النصف الثاني من عام 2022. ومن المتوقع أن تخلق 4000 وظيفة جديدة .سيتم تصدير بعض الناتج إلى آسيا.
- تخطط شركة Colomi Iron Mineracao ، وهي شركة تعمل في أنشطة تعدين الحديد والتي تعمل كشركة تابعة لشركة Colomi Singapore ، لاستثمار أكثر من 2.4 مليار دولار لإنشاء عمليات

في ولاية باهيا ، البرازيل .ستستثمر الشركة 1.01 مليار دولار في بناء وتشغيل منجم يقع على بعد 200 كيلومتر من .Juazeiro وسيوجه المزيد من الاستثمار نحو تحسين خط السكك الحديدية سنترو أتلانتيكا وميناء أراتو كانديلس للتصدير .من المتوقع أن يبدأ المشروع عملياته بحلول نهاية عام 2023. وسيخدم بشكل رئيسي الأسواق في الصين.

5.4-الاستثمار الأجنبي المباشرفي الشرق الأوسط و إفريقيا

- ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا حسب أرقام المشاريع بنسبة 38٪ في عام 2019 ، من 1261 إلى 1746 ، في حين انخفض الاستثمار الرأسمالي بنسبة 16٪ إلى 115.2 مليار دولار.
- ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث عدد المشاريع في الشرق الأوسط بنسبة 27٪ من 590 إلى 748. ويقارن هذا بزيادة متواضعة بنسبة 2٪ بين عامي 2017 و 2018. وانخفض الاستثمار الرأسمالي بنسبة 37٪ إلى 38.7 مليار دولار.
- نما الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا من خلال عدد من المشاريع بنسبة 49٪ إلى 998 مقارنة بزيادة 12٪ بين عامي 2017 و 2018 ، مما رفع حصتها السوقية من الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة إلى 57٪ .
- ظلت دولة الإمارات العربية المتحدة الوجهة الأولى من حيث أرقام المشاريع في الشرق الأوسط وأفريقيا ، مع 393 استثمارًا. ويمثل هذا زيادة بنسبة 28٪ عن عام 2018 ، وهو ما يمثل 23٪ من المشاريع في المنطقة.
- حلت مصر محل جنوب أفريقيا كوجهة ثانية في المرتبة بمشاريع في المنطقة ، حيث شهدت زيادة بنسبة 60٪ من 85 إلى 136 مشروعًا.
- زاد الاستثمار الأجنبي المباشر في كينيا من خلال عدد المشاريع بنسبة 78٪ إلى 87 ، وهو ما يمثل 5٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة وأكثر من ضعف عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المسجلة في عام 2017.
- زاد الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا فيما يتعلق بعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الرأسمالي بنسبة 35٪ و 28٪ على التوالي.

الشكل رقم (10.1) :النسبة المئوية للتغيير في عام 2018 حسب أرقام المشروع

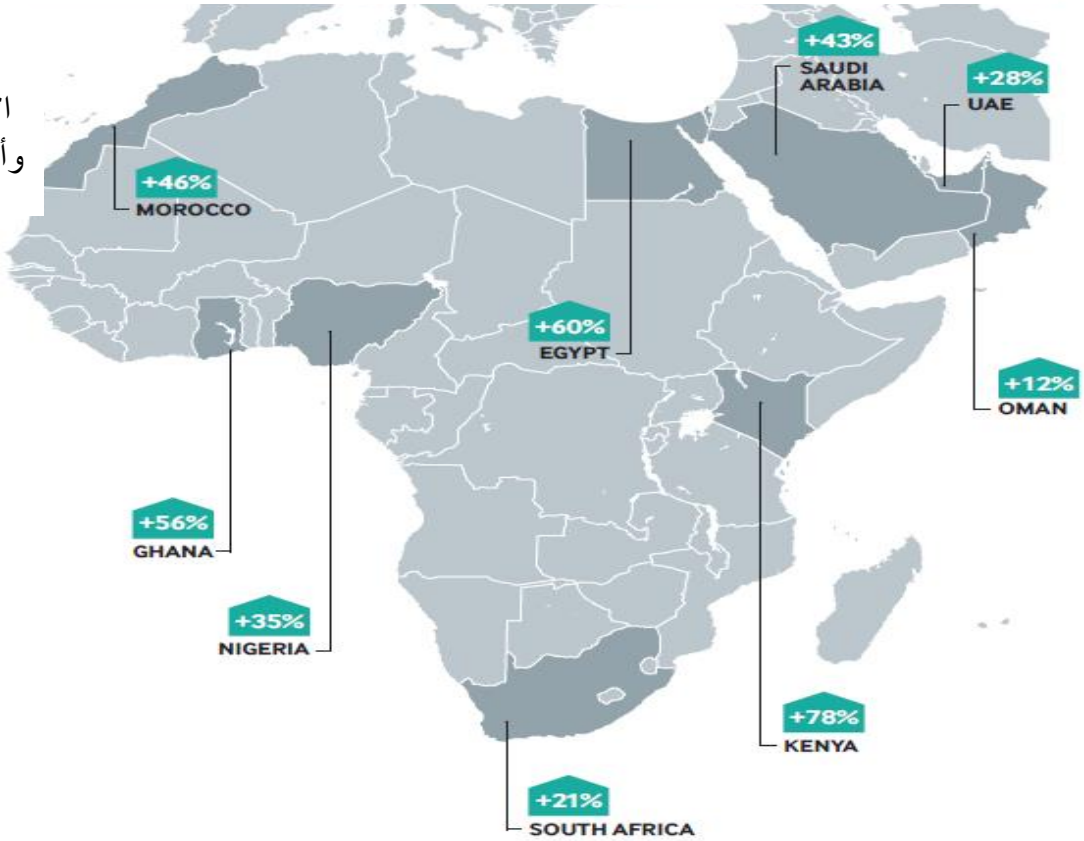

Source: fDi Markets
Note: Percentages rounded up/down

الجدول رقم (16.1): الاستثمار الأجنبي المباشر في الشرق الأوسط وأفريقيا حسب أرقام المشروع 2019

Country	Projects
UAE	393
Egypt	136
South Africa	123
Nigeria	73
Oman	47
Ghana	42
Other	552
Total	1746

Source: fDi Markets

- دخلت غانا أفضل 10 وجهات حسب عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الشرق الأوسط وأفريقيا .وشهدت زيادة بنسبة 56٪ عن أرقام عام 2018 ، أي ما يعادل 15 مشروعًا إضافيًا . وشهدت غانا أيضًا نموًا في استثمارات رأس المال بنسبة 479٪ ، بزيادة بلغت 4.8 مليار دولار . كان هذا مدفوعًا بمشاريع مثل مرفق إنتاج بقيمة 2.8 مليار دولار تم تطويره من قبل شركة جرينلاند ريسورسز ومقرها السويد كجزء من شراكة بين القطاعين العام والخاص مع حكومة غانا.

الجدول رقم (17.1): الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الشرق الأوسط وأفريقيا حسب أرقام المشروع 2019

South Africa	81
Saudi Arabia	45
Morocco	29
Bahrain	25
Nigeria	24
Qatar	22
Egypt	19
Kuwait	17
Other	110
Total	739

Source: fDi Markets

الجدول رقم (18.1): الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الشرق الأوسط وأفريقيا عن طريق الاستثمار الرأسمالي 2019

Country	Outbound $bn
Saudi Arabia	21.2
Qatar	18.9
Nigeria	3.0
South Africa	2.7
Egypt	1.7
Bahrain	0.8
Kuwait	0.4
Other	2.3
Total	71.6

Source: fDi Markets
Note: Includes estimates

الشكل رقم (11.1) :الاستثمار الأجنبي المباشر في الشرق الأوسط وأفريقيا حسب رأس المال الاستثمار 2019

Middle East and Africa market share %		Capital investment ($bn)
12%	Egypt	13.7
11%	UAE	12.8
11%	Saudi Arabia	12.3
9%	Nigeria	10.2
4%	Ghana	4.8
4%	South Africa	4.1
3%	Kenya	3.8
3%	Oman	3.5
3%	Morocco	3.0
3%	Côte d'Ivoire	2.9
38%	Other	44.1

Source: fDi Markets
Note: Includes estimates

1.5.4 -المشاريع الكبرى الأخيرة

- تعتزم شركة Greenland Resources ومقرها السويد إنشاء مصنع إنتاج بقيمة 2.8 مليار دولار في غانا .سيتم تطويره في شراكة بين القطاعين العام والخاص مع الحكومة الغانية ، وخلق 3500 وظيفة محلية وخدمة الأسواق المحلية وغرب أفريقيا بطاقة إنتاج سنوية تبلغ 1.5 مليون طن.
- تعتزم مجموعة Dangote ، التي تتخذ من نيجيريا مقراً لها ، إنشاء مصنع سماد فوسفات جديد بقيمة 2 مليار دولار في توغو .سوف يخلق الاستثمار 2500 وظيفة.

خلاصة الفصل الأول:

تطرقنا في هذا الفصل إلى ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر و إبراز أهم التعريفات له التي أجمعت على إعطائه خاصيتين تميزه عن باقي الإستثمارات الأجنبية الاخرى ،أولها على أنه ينطوي على مصلحة دائمة و طويلة الأجل ،ثانيا يتميز الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه يعطي الحق في الإدارة و تسيير المشروع وفق حصة التصويت التي تكون عادة على الأقل 10% ،كما بينا أيضا مختلف أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر و أثرها على العمالة من حيث مدى توفير مناصب الشغل ،بطريقة مباشرة و غير مباشرة و قد بينا أن تفسير الإستثمار الأجنبي المباشر القطاعي له قدرة أكثر على تحديد و تقييم مدى تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على العمالة خاصة تأثيره الغير المباشر من خلال الروابط مع الشركات المحلية و مدى استفادتها من جراء التعامل مع الشركات متعددة الجنسيات ،حيث تعتبر القدرة الإستيعابية أمر حاسم في إمتصاص أكبر للفوائد و التكنولوجيا و المهارات التنظيمية ...إلخ ، التي يمكن للشركات المحلية الإستفادة منها من جراء تعاملها و احتكاكها بالشركات متعددة الجنسيات. وقد استعرضنا تدفقات الأستثمار الأجنبي المباشر و توزيعه في العالم لسنة 2019 لمعرفة أهم الدول المصدرة و الأكثر استقطابا له مع أهم المشاريع المستقبلية الجاري إنجازها من أجل إبراز أهمية و دور الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم و مدى إنتشاره .

الفصل الثاني:

واقع إشكالية البطالة

في الأدب الإقتصاد

تمهيد

البطالة ظاهرة وجدت في أغلب المجتمعات الإنسانية في السابق والحاضر ولا يكاد مجتمع من المجتمعات الإنسانية على مر العصور يخلو من هذه الظاهرة أو المشكلة،إلا أن النظرة إلى البطالة بوصفها مؤشرا مهما من المؤشرات الدالة على بداية انحدار النظام الاقتصادي إلى منزلق خطير حيث تنتظره العديد من الآفات والأمراض التي تعمل على إضعاف مناعته وبالتالي مناعة المجتمع بأكمله الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية لا حصر لها وقد يخرج الوضع عن السيطرة فيما لو تجاهل القائمون على أمر الدولة هذا العارض ودراسته الدراسة التي يستحقها من اجل صون وحماية المنجزات الاقتصادية والاجتماعية التي عمل المجتمع عليها على فترات زمنية طويلة. عانت ولازالت تعاني المجتمعات البشرية المعاصرة من مشكلة البطالة بين فترة وأخرى إلا أن نسب البطالة اختلفت من مجتمع إلى آخر كما أن كيفية التعامل مع البطالين أخذت أساليب مختلفة تتراوح مابين التجاهل التام إلى الدعم الكلي أو الجزئي لمشكلة البطالة. فان أكثرية العلماء والمفكرين يعتبرون البطالة والفقر سببان رئيسيان في زيادة العنف الاجتماعي بمختلف أشكاله وطرقه ومؤشران على نهج السياسة التسلطية التي تمارسها الدولة وقيادتها السياسية. سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى جذور المشكلة لمعرفة أسباب تفشي هذه الأفة الإجتماعية ثم تحليل المفاهيم الأساسية لمختلف المدارس الإقتصادية التي تناولت هذه المشكلة.والنظريات المفسرة لها.سنتناول في هذا الفصل ما تيسر من المفاهيم الأساسية التالية:

- أهم النظريات المفسرة لظاهرة البطالة.
- مفهوم البطالة ،أنواعها ،وأسبابها .
- آثارالبطالة والحلول الناجعة لتقليصها.

1-أهم النظريات المفسرة للبطالة:

لقد إرتبطت مسألة التشغيل و البطالة معا في معظم النظريات الاقتصادية التي جاءت مع قيام النظام الرأسمالي، بإنشغال أساسي هو ذلك المرتبط بالتراكم والنمو والأزمات الاقتصادية.

تاريخيا مسألة البطالة والتشغيل تولدت من عدم قدرة النظام الإقتصادي والإجتماعي القائم على تأمين العمل بصفة دائمة لمجموع السكان القادرين على العمل، أو بصفة أعم، عندما لا تستخدم كل الطاقات الإنتاجية للنظام الإقتصادي والإجتماعي ، أي عندما يحدث خلل "أزمة" في سيره العادي، مما يتسبب في تعطيل للطاقات الإنتاجية.

1.1-النظريات النقدية في تفسير البطالة

نأتي الآن إلى تيار فكري فسر البطالة الدورية من خلال العوامل النقدية البحتة، ومن ثم رأى أن علاجها يتحقق من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية. وهذا التيار، رغم تنوع تفسيرات أعضائه للدورة الاقتصادية ومراحلها المختلفة، إلا أن أهم ما يجمع هؤلاء الأعضاء هو انتماؤهم إلى المدرسة الكلاسيكية التي ترى أن الرأسمالية هي نظام يتمتع بقدرة على الاستقرار الداخلي، أي تمتعه بآلية تلقائية قادرة على تصحيح الاختلالات وبسرعة من دون حاجة إلى التدخل الحكومي، وهم لهذا من معارضي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ومن المؤمنين بقدرة الرأسمالية على تحقيق التوظيف الكامل، ويعتقدون في صحة قانون ساي للأسواق. أما

ما عسى أن يحدث من تقلبات في مستويات الدخل والناتج والتوظيف فهي تعود، في رأيهم إما إلى أخطاء السياسة النقدية أو إلى التدخل الحكومي في آليات السوق. كما أن ما يجمعهم أيضا، هو تلك الأهمية الإرتكازية على النقود ودورها في الاقتصاد القومي. ويضم هذا التيار مجموعة شهيرة من الأسماء في الفكر الاقتصادي منهم الاقتصادي البريطاني ر.ج. هوتري R. G. Hawtrey، والاقتصادي السويدي كنوت ڤيكسل John Gustaf Knut Wicksell، والاقتصادي النمساوي فريدرش فون هايك Friedrich von Hayek ، والاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان Milton Friedman

سوف نسعرض باختصار موجز فيما يلي، لمحة سريعة عن آراء هؤلاء الأربعة في تفسير الدورات الاقتصادية، ثم آرائهم في تفسير البطالة خلال فترات الكساد والركود.

1.1.1-نظرية هوتري: R. G. Hawtrey

نشر الاقتصادي البريطاني ر.ج. هوتري عدة دراسات في الثلث الأول من القرن العشرين حول الدورة الاقتصادية. وقد درس على وجه الخصوص الفترة الممتدة من 1815 - 1914 وهي الفترة التي سادت فيها قاعدة الذهب بقواعدها وآلياتها المعروفة. يعتبر هوتري الدورة الاقتصادية ظاهرة نقدية لأن التغيرات التي تحدث في الطلب الكلي وتسبب مراحل الدورة المختلفة هي تغيرات، في الأساس، نقدية. وعنده أيضا أن مراحل الدورة وتتابعها من طبيعة تراكمية ، بحيث لا تكاد تبدأ عوامل الانكماش حتى تتحرك بشكل تراكمي يصل بها إلى نقطة النهاية كذلك لا تكاد تبدأ عوامل الانتعاش حتى تعمل بشكل تجميعي يصل بها إلى الذروة Knut Wicksell (1989). في تحليل هوتري، هناك ثلاثة أطراف أساسية فاعلة في إحداث الدورة وهي المستهلكون، التجار، والبنوك.

لننظر الآن كيف تحدث مراحل الدورة الاقتصادية وكيف تظهرالبطالة وتختفي في هذه المراحل في ضوء تفاعل علاقات الأطراف الثلاثة بعضها ببعض (المستهلكين، التجار، البنوك) وكيفية حدوث نقاط التحول، أي كيفية الانتقال من مرحلة لأخرى.

لنفترض - بداية - أن البنوك استطاعت أن تعيد بناء أرصدتها واحتياطاتها السائلة خلال فترة الركود، أو أن كمية النقود قد زادت بشكل عام بسبب دخول كمية إضافية من الذهب إلى داخل الدولة، بسبب ما حققه ميزانها التجاري من فائض، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع حجم الاحتياطات بالبنوك (لاحظ أن الافتراض هنا أن الدولة على قاعدة الذهب). في هذه الحالة ورغبة من البنوك في تحقيق الربح، فإنها ستقوم بتخفيض سعر الفائدة على القروض التي تمنحها. وحينما ينخفض سعرالفائدة فإن ذلك سيغري التجار على طلب القروض لزيادة حجم مخزوناتهم السلعية ثم التقدم بهذه القروض إلى المنتجيين مع إعطائهم الأوامر بزيادة حجم الإنتاج. وسيقوم المنتجون لمواجهة هذه الطلبيات الإضافية بزيادة خطط الإنتاج، وتأجير المزيد من عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال) وتوزيع هذه القروض على أصحاب هذه العناصر، الذين يستخدمونها- باعتبارها دخولا لهم- في شراء السلع الاستهلاكية. فيقل بالتالي حجم المخزونات السلعية لدى التجار، الأمر الذي يشجعهم على طلب المزيد من القروض وتوجيه الأوامر للمنتجين بإنتاج المزيد من المنتجات. وفي هذه الحالة لن تمانع البنوك مادامت احتياطياتها لم تصل بعد إلى حدها الأدنى القانوني. وسيقوم المنتجون بزيادة طلبهم على عناصر الإنتاج لزيادة خطط الإنتاج لمواجهة مطالب التجار، فيزيد الدخل والإنفاق على

الاستهلاك، فتقل المخزونات السلعية. وهكذا تسري موجة تراكمية متدافعة من الانتعاش فتزيد فرص التوظيف والدخل والإنفاق وتقل البطالة إلى حدها الأدنى.

هذه الموجة التراكمية من الانتعاش سرعان ما تصل إلى ذروتها، إن عاجلا أو آجلا بفعل الكوابح التالية:

1- بدء ظهور التضخم، خاصة إذا كان النظام قد وصل إلى مرحلة التوظيف الكامل، الذي تصبح عنده مرونة العرض ضئيلة جدا تجاه الزيادة التي تحدث في الطلب. كما أن ندرة بعض عناصر الإنتاج سترفع من أسعارها. وقد تنتقل عدوى ارتفاع الأسعار إلى جميع العناصر الأخرى وتسري حينئذ موجة من الارتفاعات المستمرة للأسعار. ويقول هوتري في هذا الصدد إذا لم يحدث تضييق للائتمان فإن المرحلة التوسعية من الدورة الاقتصادية يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، بشرط ترك الأثمان ترتفع إلى مالا نهاية وبشرط التخلي عن قاعدة الذهب، لبيب شقير(1954).

2- ستتعرض البنوك عندما تستمر في منح الائتمان إلى انخفاض الاحتياطيات السائلة لديها، وسيعرضها ذلك لمآزق في السيولة، الأمر الذي يدفعها إلى الحذر وتوخي الحيطة، فتقوم، رغبة منها في الحد من الطلب على الائتمان، برفع أسعار الفائدة، فيقل طلب التجار على الائتمان.

3- إذا ساد التضخم في ظل هذه الموجة التوسعية التراكمية، فإن ذلك سيهدد ميزان المدفوعات، حيث تقل صادرات الدولة في الوقت الذي ترتفع فيه وارداتها، وسيؤدي ذلك إلى خروج الذهب، واستنزاف الاحتياطيات الذهبية لدى البنك المركزي، وإلى تعريض قيمة العملة الوطنية للإنخفاض، وهي الأمور التي تدفع البنك المركزي للتحرك لوقف هذه الأخطار، فيرفع من سعر الخصم، مما يؤدي إلى تضييق الائتمان الذي يمنحه الجهاز المصرفي.

هكذا يصل الانتعاش إلى نهايته حينما تبدأ البنوك بزيادة أسعارالفائدة، وعندئذ تحدث نقطة تحول، بعدها تبدأ مرحلة الركود. إذ سيضطرالتجار إلى الامتناع عن الإقتراض من البنوك، وسيلجأون إلى خفض طلبياتهم للمنتجين، وسيقوم المنتجون، والحال هذه، إلى خفض خطط الإنتاج، فيقل طلبهم على عناصر الإنتاج، وتقل الدخول الموزعة، وسينخفض، بالتالي، الإنفاق الاستهلاكي، ولا يستطيع تجار الجملة تصريف كل ما لديهم من مخزون، إلا إذا خفضوا من أسعار البيع، ويؤدي انخفاض الأسعار إلى تخفيض أرباحهم (وقد يحقق البعض منهم خسائر) مما يؤدي إلى خفض طلباتهم إلى المنتجين، ويقوم هؤلاء بمزيد من الخفض في برامج الإنتاج والتشغيل. وهنا تظهر الطاقات العاطلة، والبطالة، وتنخفض الأجور والأرباح، ويدخل النظام مرحلة الركود ويسود التشاؤم بين التجار والمنتجين.

إن مرحلة الركود سرعان ما تصل إلى نهايتها، حينما يتزايد حجم الاحتياطيات لدى البنوك بعد أن قام التجار والمستهلكون بسداد مديونياتهم السابقة للتخفيف من أعباء خدمتها، فيزيد حجم السيولة لديها، وتقل كمية النقود المتداولة. وقد تؤدي موجة انخفاض الأسعار بالداخل إلى زيادة صادرات الدولة وخفض وارداتها على النحو الذي يتمخض عن ظهور فائض في الميزان التجاري، فيتدفق الذهب إلى الداخل من جديد، وترتفع قدرة الجهاز المصرفي على زيادة كمية النقود، إما من خلال طرح كمية إضافية من البنكنوت أو بزيادة الائتمان. وستحرص البنوك، رغبة منها في تحقيق الربح، إلى خفض أسعار الفائدة. وتبدأ من جديدة دورة أخرى.

2.1.1-نظرية كنوت فيكسل John Gustaf Knut Wicksell

يرى الاقتصادي السويدي كنوت فيكسل (1885 - 1926) أنه من الممكن تفسير الحركات الدورية للنشاط الاقتصادي، من خلال متابعة الفرق بين سعر الفائدة النقدي Taux d'intérêt monétaire، وبين ما أسماه بسعرالفائدة الطبيعي Taux d'intérêt naturel، وما يولده هذا الفرق من تغير في حجم الائتمان المصرفي، ومن حركات تراكمية في حجم النشاط الاقتصادي إما صعودا (أي نحو الانتعاش)أو هبوطا (أي نحوالركود)Knut Wicksell (349ص1989). وسعر الفائدة النقدي هوعبارة عن السعر السائد في السوق والذي يحدده البنك على القروض التي يمنحها للأفراد. أما سعر الفائدة الطبيعي - ويطلق عليه أحيانا «السعرالعيني» - فهو ذلك السعر «الذي كان يمكن أن يسود في ظل الاقتصاد العيني، وحيث يعرض الادخار العيني مقابل سعر فائدة عيني أو حقيقي» حازم الببلاوي (1996). وحتى يمكن إيضاح الفرق بين هذين السعرين، دعنا نشر إلى حالة صاحب الأرض الذي يفاضل بين بيع أرضه وإقراض ثمنها للحصول على فائدة وبين أن يزرعها بنفسه ويحصل من وراء ذلك على عائد. هنا نجد أن الفائدة التي حصل عليها من إقراض النقود هي الفائدة النقدية، أما العائد الذي حصل عليه من زراعة الأرض فيعتبر الفائدة الطبيعية أو العينية عبد العزيز فهمي (1980). وهذا السعر الأخير للفائدة يساوي - تقريبا - الإنتاجية الحدية الحقيقية لرأس المالKnut Wicksell (1989ص354).

عند كنوت فيكسل، أنه لكي يتحقق التوازن، فلابد أن يتعادل سعرالفائدة النقدي مع سعر الفائدة الطبيعي. أما إذا لم يتعادلا - ونكون إزاء حالة من اختلال التوازن - فإن ثمة حركة تراكمية تدافعية ما تلبث أن تظهرفي الاقتصاد الوطني وتؤدي عبر الزمن، إلى استعادة التوازن المفقود.

لو افترضنا مثلا، أن سعر الفائدة النقدي الذي يقترض به الأفراد من البنوك أقل من سعر الفائدة الطبيعي، فإن ذلك سيحفز المستثمرين على الاقتراض من البنوك واستخدام القروض في عملية الاستثمار، لأن كلفة الاستثمار (أي سعر الفائدة النقدي) أقل من العائد الحقيقي (سعر الفائدة الطبيعي). وهنا يتزايد الطلب على عوامل الإنتاج لتشغيلها وجذبها إلى قطاع الاستثمار. في هذه الحالة - ومع افتراض حالة التوظيف الكامل- وهي الوضع العادي والمألوف لدى الكلاسيك (وفيكسل يعتبر من أنصارالكلاسيك) فإن الزيادة التي ستحدث في قطاع السلع الاستثمارية، لابد أن تكون على حساب النقص الذي حدث في إنتاج (عرض) السلع الاستهلاكية، فترتفع أسعارها، وتزيد أرباح ودخول االمشتغلين في إنتاجها، وهو ما يدفعهم إلى زيادة اقتراضهم من البنوك للتوسع في خطط الإنتاج والاستثمار. وهكذا تنطلق حركة توسعية في الاقتصاد الوطني وتنخفض البطالة إلى أدنى مستوى لها. كما أن تزايد الطلب على عوامل الإنتاج وجذبها لقطاع صناعات الاستثمار، من شأنه أن يرفع من دخول أصحاب هذه العوامل (الأجور، الإيجارات، أسعار المواد الخام...). وهكذا يظهر التضخم بالتدريج مع ما يجره من مشكلات ومعضلات، الأمر الذي يدفع السلطات النقدية للتدخل، فترفع من سعر الفائدة النقدي لكي تحد من الائتمان. فإذا ارتفع سعر الفائدة النقدي إلى مستوى يجاوز سعر الفائدة الطبيعي Knut Wicksell (1989ص356).- يعتقد فيكسل أن ذلك كثيرا ما يحدث - فسوف تبدأ حركة انكماشية تراكمية في الاتجاه المعاكس للحركة التوسعية السابقة، حيث يقل الطلب على الائتمان، ويضعف الاستثمار، وتنخفض الأسعار، وتظهر البطالة، وتنخفض الأجور، ويدخل النظام مرحلة الركود. ولن يخرج من هذه المرحلة إلا إذا انخفض سعر الفائدة النقدي إلى مستوى أقل من سعر الفائدة الطبيعي. وعندئذ تبدأ موجة تراكمية توسعية من جديد. وهكذا دواليك.

لقد لعبت فكرة سعر الفائدة الطبيعي التي ابتكرها كنوت فيكسل دورا مهما، فيما بعد، في الدراسات المتعلقة بالدورة الاقتصادية. وهذا ما سنتطرق اليه في نظرية المغالاة في الترسمل لفريدرش فونهايك.

3.1.1- نظرية هايك Friedrich von Hayek

ينسب الاقتصادي النمساوي فريدرش فون هايك (1992-1899) مشكلة البطالة الدورية، وما يرافقها من ركود وانكماش إلى الإفراط الذي يحدث في إنتاج السلع الاستثمارية، وما يسببه ذلك من اضطراب في هيكل الإنتاج، وأن هذا الإفراط يحدث بسبب قدرة البنوك على خلق الائتمان الذي يتجه إلى إنتاج هذا النوع من السلع. وقد نادى بهذه النظرية في كتابه «الأثمان والإنتاج» عبد العظيم محمد (1997) الذي صدر سنة1931. وإن كانت ملامح وأسس هذه النظرية قد ظهرت لأول مرة في كتابه عن «النظرية النقدية ودورة التجارة» الذي نشر سنة 1928. وقد تأثر هايك عند صياغته لهذه النظرية بالنظرية النمساوية في رأس المال، التي حدد معالمها بوم باڤرك PBohm Baverk (1914-1851)، وهي النظرية التي تعرف تحت مصطلح «النظرية الإيجابية لرأس المال» وخلاصتها، أن رأس المال إن هو إلا تدفق منتجات وسيطة تتداول بين مختلف مراحل الإنتاج ومن ثم هناك مسارات أو طرق يمر فيها الإنتاج قبل أن يتشكل في صورة سلع استهلاكية في السوق. وخلال هذه المسارات والطرق يساعد رأس المال العمال بتزويدهم بالضروريات أي خلال الوقت الذي يمضي بين المدخلات الوسيطة والمخرجات النهائية . وإذا كانت المجتمعات البدائية تتسم باعتمادهاعلى الطرق المباشرة للإنتاج (استخدام العمل والأراضي) فإن الاقتصادات الحديثة تتسم باعتمادها على الطرق غير المباشرة للإنتاج نظرا لما يتمخض عنها من إنتاجية مرتفعة،Maurice Félix (2002).

ينطلق هايك وهو بصدد شرح آليات الدورة الاقتصادية من الافتراض الكلاسيكي المعروف، وهو أن الاقتصاد في حالة توازن، وأن هذا التوازن هوتوازن التوظيف الكامل ومن ثم ثبات مستوى الدخل الحقيقي. ويقول هايك في ذلك إننا إذا أردنا دراسة تقلبات الإنتاج وجب علينا أن نبدأ من حيث تتوقف النظرية الاقتصادية العامة، أي انطلاقا من شرط توازن الاستخدام الكامل لكل مورد.

نفترض أن الوحدات الإنتاجية التي تعمل في هيكل الإنتاج، قد قررت أن تطيل مسار الإنتاج، أي تزيد من مراحل الإنتاج العليا المنتجة للسلع الاستثمارية لكي يمكن، في الأجل الطويل، زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية. واضح أن لذلك تكلفة لابد من تدبيرها، والسؤال الذي نطرحه، كيف يمكن تدبير هذه التكلفة؟ ومن سيتحملها؟ هنا يفرق هايك في تحليله بين حالتين. الحالة الأولى، هي قيام المجتمع، بشكل اختياري، بزيادة حجم مدخراته. والحالة الثانية، هي قيام الجهاز المصرفي بتمويل هذه التكلفة. وثمة فرق كبير في النتائج التي تتمخض عنها كل من الحالتين، فيما يتعلق بتمويل زيادة إنتاج السلع الاستثمارية.

نجد في الحالة الأولى، التي قرر فيها المجتمع أن يزيد من ادخاره بشكل طوعي، وهو الأمر الذي يعني أنه اتخذ قرارا بتغيير ميله للادخار ومن ثم ميله للاستهلاك، أن زيادة الادخار ستؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، الأمر الذي يشجع المستثمرين على استغلال واستخدام الموارد في المراحل العليا للإنتاج. علما أنه لما كان الاقتصاد الوطني في حالة توظيف كامل فلن يمكن من زيادة استخدام الموارد في هذه المراحل - في الأجل القصير- إلا على حساب نقص الموارد الموظفة في المراحل الدنيا من الإنتاج. وعليه، فالزيادة التي ستحدث في إنتاج السلع الاستثمارية سيرافقها نقص يحدث في إنتاج السلع الاستهلاكية. وسيحدث هذا لأن أسعار السلع الاستثمارية قد ارتفعت (بسبب زيادة الطلب عليها) وترتفع من ثم معدلات الربح في المراحل المختلفة المنتجة لها، مما يغري بزيادة إنتاجها، في حين أن انخفاض الإنفاق الاستهلاكي على السلع الاستهلاكية، بسبب زيادة

ميل المجتمع للادخار، سيؤدي إلى خفض الطلب عليها، وسينجم عن ذلك خفض في أسعارها، وبالتالي في معدلات الربح للوحدات المنتجة لها، مما يقود في النهاية إلى خفض حجم إنتاجها. وعلى أي حال، ستؤدي هذه العمليات إلى زيادة عدد المراحل العليا للإنتاج، وستظل الموارد تنتقل فيما بين هذه المراحل بحسب معدلات الربح المتحققة فيها، إلى أن يقل الفرق بين هذه المعدلات ثم يستقر الوضع. ولا يخفى، أنه خلال هذه العمليات تحدث تقلبات في مستويات الإنتاج والعمالة والدخل أثناء تغيير (اختلال) هيكل الإنتاج. فبينما ينخفض حجم الدخل والناتج وتزيد البطالة في المراحل الدنيا من الإنتاج، يتزايد حجم الدخل والناتج والتوظيف في المراحل العليا للإنتاج. لكن هايك يعتقد أن هذه التقلبات ستكون مؤقتة وبسيطة، وأن تغيرات الأسعار النسبية سوف تتكفل بعلاج هذه التقلبات، واستعادة التوازن بعد أن تكون مراحل الإنتاج قد تعددت، وأصبح الاقتصاد الوطني أكثر إنتاجية. وعندئذ يمكن تعويض المستهلكين الذين خفضوا - بشكل طوعي - من مستوى استهلاكهم لزيادة المدخرات التي لزمت لتمويل التوسع في إنتاج السلع الاستثمارية. إن زيادة الاستهلاك في مرحلة زمنية تالية، ستكون هي العائد أو ثمن التضحية التي بذلها المستهلكون. ويمكن، بالطبع، تصور مسلسل الأحداث العكسية لما سبق، في حالة اتخاذ المجتمع قرارا بتخفيض ادخاره، ومن ثم بزيادة ميله للاستهلاك .Paul A Samuelson and William D (1992).

أما الحالة الثانية التي يمكن فيها تمويل زيادة الاستثمار في المراحل العليا للإنتاج، فهي التي تتم عن طريق الجهاز المصرفي بافتراض بقاء ميل ادخار الجماعة (وأيضا ميلها للاستهلاك) ثابتا. وهي الحالة التي رأى فيهاهايك جوهر المشكلة وسر التقلبات الدورية في الإنتاج والدخل والتوظيف بسبب ما سينجم عنها من مغالاة في الترسمل أو الاستثمار. وهنا يستخدم، هايك ببراعة، فكرة كنوت فيكسل حول سعر الفائدة الطبيعي ، مصطفى كريم (1998) .

فالبنوك، رغبة منها في تعظيم أرباحها، سوف تقوم بتخفيض سعرالفائدة النقدي عند مستوى أقل من سعر الفائدة الطبيعي، وهو الأمر الذي يخلق حوافز لدى المستثمرين لزيادة طلبهم على الائتمان، بسبب توقعاتهم المتفائلة بشأن معدل الربح المنتظر. وستقوم البنوك في هذه الحالة بمنح قدر من الائتمان، يزيد على حجم الادخار الذي قرر أفراد المجتمع تكوينه. وسيقوم المستثمرون باستخدام هذا الائتمان في زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية التي ترتفع أسعارها، مما يدفع منتجيها للسعي نحو زيادة إنتاجها وطلب المزيد من الائتمان. علما أنه لما كان افتراض هايك الأساسي هو سيادة حالة التوظيف الكامل وثبات حجم الدخل الحقيقي، فسوف يترتب على ذلك أنه لن يمكن زيادة إنتاج السلع الاستثمارية إلا إذا تم سحب جزء من عوامل الإنتاج الموظفة في إنتاج السلع الاستهلاكية. ولن يمكن للمستثمرين جذب أصحاب هذه العوامل للاشتغال لديهم إلا إذا دفعوا لهم اجورا أعلى. وإذا تحقق لهم هذا المراد فإن حجم الإنتاج في قطاع الصناعات الاستهلاكية سوف ينخفض بسبب ترك بعض أصحاب عناصر الإنتاج لهذا القطاع واتجاههم للعمل في مراحل الإنتاج العليا. و لما كان ميل أفراد المجتمع للادخار والاستهلاك لم يتغير فسوف يؤدي نقص السلع الاستهلاكية إلى ارتفاع أسعارها. وهكذا سيواجه المستهلكون نقصا في السلع الاستهلاكية وارتفاعا في أسعارها، مما يعني أن مستوى استهلاكهم الحقيقي قد انخفض. وهذا الانخفاض هو - في الحقيقة - ادخار إجباري épargne forcée فرض على المستهلكين فرضا، بسبب الآثار السابقة التي نجمت عن زيادة الائتمان المصرفي، وهو الادخار الذي مول التزايد الذي حدث في مراحل الإنتاج العليا لبيب شقير (1954ص102).

فالاجور المرتفعة التي وزعها المستثمرون على أصحاب عوامل الإنتاج الذين سحبوهم من قطاع السلع الاستهلاكية، سوف يعاد إنفاقها على السلع الاستهلاكية التي تمعن في ارتفاع أسعارها، بشكل أسرع من ارتفاع

أسعار السلع الوسيطة والاستثمارية، وترتفع، من ثم، معدلات الربح في الوحدات المنتجة لها، مما يغري المنتجين في الصناعات الاستثمارية بالتحول نحو إنتاج هذا النوع من السلع. وبذلك تنتقل الموارد من المراحل العليا إلى المراحل الدنيا للإنتاج. لكن المشكلة هنا هي أن المراحل العليا للإنتاج تكون قد أنتجت قدرا كبيرا من السلع الاستثمارية التي ينخفض الطلب عليها الآن، ويحدث من ثم فائض عرض offre excédentaire فيها (إفراط إنتاج) فتهوي أسعارها لأسفل وتجر معها خسائر وإفلاسات لمنتجيها. وكأن هايك بذلك أراد أن يقول لنا، إن التوسع في التمويل التضخمي (الائتمان المصرفي) قد أدى إلى تخصيص الموارد بشكل خاطئ، وأن عقوبة ذلك هو حدوث أزمة لامحالة، تهلك فيها الكثير من السلع الاستثمارية التي حدث إفراط في إنتاجها، هذا في الوقت الذي يكون فيه التضخم قد انطلق ليسود في مختلف أجواء الاقتصاد الوطني - لبيب شقير (1954ص105).

قد يمكن تأجيل بزوغ الأزمة وأن يستمر هذا الرواج التضخمي إذا استمرت البنوك في منح المزيد من الائتمان. لكن مهما تأجل يوم الأزمة، فإن البنوك ستجد نفسها في النهاية مضطرة لأن تضع حدا للتوسع في منح الائتمان، وخاصة إذا كان الاحتياطي القانوني قد تعرض للخطر. وقد يضطر البنك المركزي نفسه إلى أن يتحرك لكي يخفي مخاطر انفلات التضخم ونتائجه غير المرغوب فيها، فيقرر رفع سعر الخصم وتطبيق سياسة مقيدة لنمو عرض النقود. وهنا لن يتمكن المنتجون في المراحل العليا للإنتاج، من تمويل التكاليف المرتفعة لإنتاجهم أو لدفع دخول أصحاب عوامل الإنتاج. ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى جعل الكثير من المشروعات الاستثمارية غير مربحة. وهنا تنفجر الأزمة حيث تتوقف الكثير من الصناعات الاستثمارية عن الإنتاج، وتهوي أسعار السلع الوسيطة إلى الحضيض وتسرح العمالة بمعدلات سريعة وتحدث إفلاسات كثيرة وتغلق بعض الوحدات الإنتاجية أبوابها. ويحاول المنتجون الاتجاه نحو صناعة السلع الاستهلاكية الأكثر ربحية، فتقل مراحل الإنتاج العليا ويبدأ هيكل الإنتاج في تصحيح نفسه من خلال الأسعار النسبية وآليات السوق. وتخيم على المجتمع في هذه الفترة معالم الكساد، وتكون البطالة إجبارية ولكنها مؤقتة في رأي هايك- لبيب شقير (1954ص110).

مرحلة الكساد التي تلي هذه الأحداث قد تطول، بسبب صعوبة تنقل عوامل الإنتاج بين مراحل الإنتاج المختلفة نظرا لكونها أكثر تخصصا. وسيزيد من صعوبة الموقف الانكماش النقدي الذي يمارسه الجهاز المصرفي. وسيكون التدهور قاسيا للمشتغلين في صناعات السلع الاستثمارية في المراحل العليا للإنتاج. وعموما فإن فترة الركود يجب أن تكون كافية لكي يتمكن الاقتصاد القومي خلالها من التخلص من الاستثمارات المغالى فيها، وحتى يعود توزيع عناصر الإنتاج بين صناعات الاستهلاك وصناعات الاستثمار للحالة التي تتماشى مع رغبات المستهلكين. وخلال هذه الفترة تبدأ قوى العرض تتكيف مع قوى الطلب. كما ستتمكن البنوك من استرداد قروضها التي سبق أن منحتها في فترة الرواج، مما يجعلها تعيد بناء احتياطياتها. وحرصا منها على زيادة أرباحها، فإنها تلجأ، مرة أخرى، إلى خفض أسعار الفائدة، لتبدأ مرحلة جديدة من الانتعاش، تليها الأزمة، ثم الركود... وهكذا- لبيب شقير (1954ص114).

4.1.1-نظرية ميلتون فريدمان : Milton Friedman

يمثل ميلتون فريدمان وأنصاره تيارا شهيرا يُعرف تحت مصطلح المدرسة النقدية monétarisme أو مدرسة شيكاغو نسبة إلى الأساتذة الذين حملوا لواء الدعوة لهذا التيار وكانوا يعملون بجامعة شيكاغو بالولايات

المتحدة. وهو تيار قام بإحياء معادلة كمية النقود، وإعطائها أهمية ارتكازية للدور الذي تؤديه في النشاط الاقتصادي، وأنه يمكن تفسير التقلبات التي تحدث في مستويات الدخل والناتج والتوظيف صعودا أو هبوطا من خلال ما يطرأ على عرض النقود من تغيرات (هذا التيار ينتمي من حيث أصوله الفكرية إلى المدرسة النيوكلاسيكية). كما عملت حكومات أقوى الدول الصناعية الرأسمالية بأفكاره باعتبارها سلاحا يجري منذ فترة تجريبه في مواجهة مشكلات التضخم والبطالة والركود. كما أن المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تتبنى بشكل عام أفكاره وسياساته.

في ظل الجو المشبع بأخطار البطالة والتضخم، قام النقديون بإشهار أسلحتهم ضد الكينزية كرد فعل لذلك التاريخ الطويل، الذي أهملت فيه السياسة النقدية بالدول الصناعية منذ أن طبقت فيها السياسة الكينزية. وقد غالى ميلتون فريدمان وأنصاره أشد المغالاة في تبيان أهمية النقود والسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي ل.ابالكين، س.دزاراسوف، أ.كوليكوف (1993). وتحول العامل النقدي عندهم من مجرد أداة مهمة في التحليل الاقتصادي الى منزلة نقطة الانطلاق الأساسية لديهم في التنبؤات الاقتصادية وفي رسم السياسة الاقتصادية.دون الاطالة في ذلك علينا ان نعرف، كيف فسر ميلتون فريدمان والنقديون، عموما، مشكلة البطالة في الاقتصادات الرأسمالية المعاصرة؟

نقطة الانطلاق عندهم، هي أنهم يعتقدون أن النظام الرأسمالي بطبيعته مستقر في الأساس، وأنه لا يتعرض بالضرورة للتضخم والبطالة والركود إلا من خلال التقلبات الكبيرة التي تحدث في الرصيد النقدي، بمعنى أن التقلبات التي تحدث في مستوى الدخل والناتج والتوظيف، وانحرافها عن اتجاهها العام الممكن، إنما ترتبط بمعدلات التغير في عرض النقود. وهنا يميز النقديون بين آثار السياسة النقدية في الأجل القصيروآثارها في الأجل الطويل.

لشرح فكرتهم، نفترض أن البنك المركزي سوف يتبع سياسة نقدية توسعية، وأنه في سبيل ذلك سوف ينزل السوق مشتريا للسندات الحكومية. وطبقا لفريدمان وآنا شفارتز Anna Schwarz ستكون نتيجة ذلك أن ترتفع أسعار الأوراق المالية، وبذلك ينخفض العائد عليها. وسيترتب على ذلك أن تركيبة محفظة الأوراق المالية لدى الأفراد ستتغير. فالأفراد الآن أصبحوا يملكون مزيدا من النقود وكمية أقل من الأصول المالية. ولما كانت دالة الطلب على النقود جيمس جوراتيني، ريجارد استروب (1989) عند فريدمان ثابتة في الأجل القصير والمتوسط، فإن الأفراد في هذه الحالة سوف يزيدون من إنفاقهم سواء إنفاقهم على الاستهلاك الجاري، أو إنفاقهم على شراء أوراق مالية جيدة أو أصول عينية مثل الأراضي والعقارات، مما يرفع من أثمانها. وباختصار سوف تتسبب الزيادة في عرض النقود من زيادة في الإنفاق على الأصول المالية والعينية والخدمات، وهو ما يعني زيادة الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار، أي زيادة الطلب الكلي. وإذا كان الاقتصاد الوطني يعمل عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل، فإن هذه السياسة التوسعية سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاج الحقيقي، وتقل البطالة عن مستواها العادي (بفضل تشغيل الطاقات البطالة) وربما لا ترتفع الأسعار بسبب مرونة الجهاز الإنتاجي عند هذا المستوى. أما إذا استمرت هذه السياسة التوسعية في عرض النقود، فإنها ستؤدي إلى حدوث التضخم في الأجل الطويل دون أن تتمكن من تحقيق خفض دائم في معدل البطالة. أما إذا حدث انكماش نقدي متعمد من جانب السلطة النقدية، بأن لجأ البنك المركزي إلى خفض عرض النقود بمعدلات محسوسة، عن طريق نزوله بائعا للسندات الحكومية، فإن الطلب الكلي ولو أنه سينخفض، إلا أن الأسعار ربما لا تستجيب للانخفاض فورا، إذ لابد أن يمضي فترة حتى يقتنع رجال الأعمال بأن هذا الانخفاض حقيقي وليس عابرا، وحتى يعدلوامن خطط إنتاجهم. كما أن البطالين الباحثين عن عمل لن يقتنعوا فورا

بانخفاض الطلب الكلي على خدماتهم، وعلى ذلك فربما يرفضون الأعمال التي تعرض عليهم بأجورا أقل اعتقادا منهم بأنهم سيجدون عملا أفضل عن قريب، وهو الأمر الذي يمدد من فترة بطالتهم.

على هذا النحو قد تطول فترة البطالة والانكماش. ومعنى ذلك أن معدلات الأسعار والأجور لن تتكيف فورا مع انخفاض عرض النقود، والانخفاض المصاحب له في الطلب الكلي. ومن هنا ينشأ الارتفاع في مستوى البطالة وانكماش مستوى الأعمال بسبب الانكماش النقدي جيمس جوراتيني، ريجارد استروب (1989ص429). انطلاقا من هذه الرؤية، هاجم فريدمان وأنصاره بشدة منحنى فيليبس الكينزي، والذي كان ينص على أنه توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم. وقد استغل النقديون السقوط المريع الذي شهدته فكرة منحنى فيليبس عقب ظهور ما سُمي بالكساد التضخمي، ليعلنوا أنه لاتوجد على المدى الطويل أي علاقة بين التضخم والبطالة، وأنه لا صلة بين متوسط معدلات البطالة ومتوسط معدلات التضخم. فالتضخم ظاهرة نقدية مستقلة عن ظاهرة ارتفاع الأجور وضغط نقابات العمال. أما البطالة فترجع في رأيهم إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، على النحوالذي شلّ من كفاءة آلية الأسعار في سوق العمل، وأن المسؤول عن ذلك تبني حكومات الدول الصناعية الرأسمالية هدف التوظيف الكامل. ويشيرالنقديون إلى أنه في المراحل الأولى من نمو الرأسمالية، كانت البطالة تعالج من خلال انخفاض مستويات الأجور حينما يزيد عرض العمل على الطلب عليه. أما الآن فإن نقابات العمال وإعانات البطالة تعطل من فاعلية سوق العمل. ويعتقد النقديون، أن إعانات البطالة التي تمنحها حكومات الدول الصناعية جعلت العمال البطالين لا يولوا اهمية في البحث عن فرص للعمل. ويقول فريدمان في هذا الخصوص إن البطال المقيد الآن على برامج الرعاية الاجتماعية يتردد في الوقت الحاضر عن قبول وظيفة ما، حتى ولو كان مرتبها يزيد على ما يتقاضاه من برنامج الرعاية الاجتماعية، لأنه في حالة فقدانه لهذه الوظيفة قد يمر بعض الوقت حتى يعاد قيده مرة أخرى في سجلات الرعاية ل.ابالكين، س.دزاراسوف، أ.كوليكوف (1993ص126). ولهذا ينتقد النقديون الآثار السلبية التي أحدثتها هذه البرامج - من وجهة نظرهم - في حوافز العمل وتعطيل قوانين السوق، وينادون بإلغائها حتى يمكن اعادة الحيوية لسوق العمل.

يعتقد النقديون أنه ليس من الحكمة تبني شعار التوظيف الكامل، وخاصة في ضوء المفهوم الكينزي له، الذي أهمل فكرة معدل البطالة الطبيعي، وهو المعدل الذي يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي، وأن أي محاولة لخفض معدل البطالة الحقيقي، دون مستوى هذا المعدل الطبيعي، لا تلبث أن تجر في أذيالها التضخم وعدم الاستقرار،(إذا كانت هناك فكرة اقتصادية قد أثرت بشكل محسوس جدا في صياغة السياسات الاقتصادية، فهي فكرة معدل البطالة الطبيعي التي خرجت من مدرسة النقديين).

تجدر الإشارة بنا الى القول، بأن النقديين ينظرون إلى البطالة الحاصلة في الدول الصناعية الرأسمالية، على أنها من نوع من البطالة الاختيارية وليست من النوع الإجباري. ويرى فريدمان، أنه في أي لحظة نجد أن هناك عاطلين بالاختيار، بمعنى أنهم يرفضون العمل بسعر الأجر الحقيقي الذي يعرض عليهم، لأنهم يعتقدون أنه يجب أن يكون هناك أجر أعلى مما يعرض عليهم. وهم يفضلون البقاء بطالين ماداموا يحصلون على إعانات البطالة ويتمتعون بالضمان الاجتماعي، أو لأن لديهم مدخرات كافية. وهؤلاء يسجلون أنفسهم في مكاتب التوظيف بحثا عن عمل. وهناك أيضا من يضطرون للعمل في وظائف ذات أجور يعتقدون أنها منخفضة، ويظلون، في نفس الوقت، يبحثون عن أعمال أخرى ذات أجور أعلى. وهناك من يترك عمله للالتحاق ببرنامج تدريبي للحصول على مؤهل يمكنه من الالتحاق بعمل أفضل. كما أن البعض من النساء قد يتركن أعمالهن للاعتناء بشؤون المنزل وتربية الأطفال. لهذا يعتقد فريدمان أننا لو راعينا كل هذا، فإن البطالة

السائدة تكون من نوع البطالة الإرادية الباحثة عن فرص أفضل للعمل، ومن ثم لا يجوز التهويل من شأنها، وخاصة في ضوء زعمه بأن متوسط فترة البطالة في الولايات المتحدة يتراوح ما بين خمسة وستة أسابيع. إذن، في رأيه ليست بهذه الدرجة من الخطورة بل إن زيادة البطالة، قد تكون شيئا طيبا إذا كان ذلك يعني مزيدا من الثقة في العثور على عمل أحسن، لدرجة عدم التردد في ترك العمل لأنه غير مناسب على حد تعبير فريدمان في مقالة صغيرة له في 1969 .

لكن ما هو معدل البطالة الطبيعي كما يراه النقديون؟ يقول فريدمان إنه في أي فترة من الفترات، يوجد مستوى من البطالة له خاصية التوافق والانسجام مع هيكل الأجور الحقيقية السائدة. وعند هذا المستوى من البطالة نجد أن معدلات الأجور الحقيقية تميل، في المتوسط، للتزايد بمعدل طبيعي كامن على المدى الطويل، بما يتوافق مع تراكم رأس المال والتحسينات التكنولوجة- جيمس جوراتيني، ريجارد استروب (1998ص431). ويرى فريدمان، أن معدل البطالة الطبيعي، بهذا المعنى، يمكن تحديده باستخدام المعادلات التوازنية في نموذج التوازن العام ، وهو يعكس ويتضمن الخصائص الهيكلية الفعلية لأسواق السلع والخدمات وحالات عدم كمالها، وعلاقات العرض والطلب ومدى توافر المعلومات حول فرص العمل المتاحة، وقدرة عنصر العمل على الحراك بين وظيفة وأخرى... إلخ محمد سعيد علي سلمان (1996). هنا يأخذ فريدمان على منحنى فيليبس، أنه لم يميز بين الأجور الاسمية والأجور الحقيقية. ويفسر ذلك، بأن إدمون فيليبس حينما كتب دراسته الأولى سنة 1958، كان العالم آنذاك يتمتع بدرجة عالية نسبيا من الاستقرار النقدي، وكان كل فرد يتوقع أن تظل الأسعار مستقرة. أما إذا أخذنا بعين الاعتبار تأثير ارتفاع الأسعار ونفقات المعيشة في مستوى الأجور الحقيقية، وسعى العمال دائما للمحافظة على الأسعار، فإننا نصل إلى منحنى أكثرانحدارا، ويأخذ شكلا رأسيا في الأجل الطويل محمد سعيد علي سلمان (1996ص67). ودلالة هذا المنحنى تعني أنه لا توجد علاقة بين مستوى التضخم السائد ومعدل البطالة.

إن النقديين ينطلقون من اعتبار أن البطالة السائدة في الدول الصناعية الرأسمالية هي بطالة اختيارية، فالعمال يتعطلون بمحض إرادتهم لأنهم يطالبون بأجور أعلى من الأجور السائدة. أما البطالة الإجبارية، وهي المشكلة التي شغلت بال أجيال كاملة من الاقتصاديين، فلا مكان لها إطلاقا عند تحليلهم. ويرفض عدد كبير من الاقتصاديين الكينزيين وغير الكينزيين، هذه النظرة الميتافيزيقية لمشكلة البطالةKnut Wicksell (1989ص373). ذلك أن التأمل في واقع البطالة الحاصلة في هذه الدول، يوضح أن الشطر الأكبر من البطالين قد فصلوا قسرا من أعمالهم، ناهيك عن العمالة الجديدة التي تدخل سوق العمل لأول مرة ولا تجد فرصة العمل أصلا. فكل هؤلاء لا يمكن النظر إليهم على أنهم يرفضون الأجر السائد، أو أنهم يقيمون عملهم بأعلى من الأجر السائد بالسوق. فكثير منهم مستعد أن يعمل بالأجر السائد، أو بالأجر الذي كان يتقاضاه من قبل، أو حتى بأقل من ذلك، ومع ذلك لا يجدون فرصة العمل. من هنا يتساءل الاقتصادي الأمريكي الشهير لستر ثارو Lester Thurow، بأي معنى إذن من المعاني يمكن أن ننظر إلى هؤلاء على أنهم بطالون اختيارا، أي بمحض إرادتهم؟ ثم كيف نفسر إذن التقلبات التي تحدث في معدل البطالة؟ لماذا يكون هذا المعدل 3% اختياريا في سنة 1969 وحوالي 10% في سنة 1982؟ لا توجد إجابة مقنعة عند النقديين عن هذه التساؤلات Knut Wicksell (1989ص374).

2.1 نظرية معدل البطالة الطبيعي

هناك تيار فكري معاصر ظهر إبان احتدام الجدل بين الاقتصاديين حول ظاهرة الركود التضخمي stagflation خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات حاول أن يفسر معضلة البطالة في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة من خلال إعادة النظر في تقدير معدل البطالة الطبيعي. وهو تيار ينتمي، من حيث أصوله الفكرية، إلى المدرسة النيوكلاسيكية التي تؤمن ايمانا راسخا بالحرية الاقتصادية وبقدرة النظام الرأسمالي على التوازن التلقائي، وتعادي، من ثم أي تدخل حكومي في آليات السوق. والأفكار الأساسية لهذا التيار ترتكز على تحاليل أدمون فيليبس وميلتون فريدمان. ويستخدم أنصار هذه النظرية مصطلح «معدل البطالة الطبيعي» تشبها بمصطلح «معدل سعر الفائدة الحقيقي» الذي استخدمه كنوت فيكسل Knut Wicksell إشارة إلى أن هذا المعدل يتحدد بعوامل حقيقية.

1.2.1-عامل التغير في هيكل قوة العمل :

يقول أنصار نظرية معدل البطالة الطبيعي، بان هناك تغيرات محسوسة حدثت في الهيكل الديموغرافي لقوة العمل في الدول الصناعية المتقدمة، وهي تغيرات لم تحدث في فترة الخمسينيات والستينيات. ومن أهم هذه التغيرات، ارتفاع نسب مشاركة المراهقين والشباب، والأقليات والوافدين والإناث في قوة العمل. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع محتم في معدل البطالة الطبيعي. فمثلا لو أخذنا ارتفاع نسبة مشاركة الشباب والمراهقين في قوة العمل، فسوف نلاحظ أن ارتفاع هذه المشاركة قد أدى إلى زيادة متوسط معدل البطالة في الاقتصاد الوطني، لأن معدل البطالة بين هؤلاء عادة ما يكون أعلى من معدل البطالة بين البالغين، بسبب كثرة تنقلهم من مهنة لأخرى، وبسبب كثرة تغيير أماكن إقامتهم، وأحيانا بسبب عودة الكثير منهم للتعليم والتدريب Daniel pascal Cohen(2009). ونفس الشيء يمكن ذكره أيضا عن حالة تزايد نسبة مساهمة النساء في قوة العمل. حيث لوحظ أنه خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، تزايد خروج المرأة للعمل في الدول الصناعية المتقدمة، وهو الأمر الذي أدى إلى وجود فائض عرض في سوق العمل، وإلى الضغط على معدلات الأجور بسبب منافستهم للرجال. يكفي أن نذكر في هذا الخصوص أنه في الولايات المتحدة الأمريكية زادت عمالة النساء في عقد السبعينيات بمقدار 12,4 مليون عاملة و بمعدل زيادة قدره 41,9 %. وفي عقد الثمانينيات زادت عمالة النساء بمقدار 11,4 مليون عاملة وبنسبة27%. وهي مقادير ونسب لا يستهان بها. شارل تبلهيم (1989) وفي بريطانيا زادت عمالة النساء اللائي يعملن طول الوقت Full - time خلال الفترة 1984 – 1994 بمقدار 700 ألف عاملة في حين انخفضت عمالة الرجال مقدار 600 ألف عامل خلال نفس الفترة. وفي عام 1991 كان 35% من الإناث البالغات مشاركات في قوة العمل، وهي من أعلى نسب المشاركة في دول الجماعة الأوروبية. ومن المعلوم أن معدل البطالة الطبيعي بين الإناث أعلى منه بين الرجال، بسبب كثرة عودة المرأة للمنزل إما لتربية الأطفال أو للقيام بالأعمال المنزلية. كذلك تأثر الهيكل الديموغرافي لقوة العمل في الدول الصناعية، بتزايد هجرة الوافدين إليها من دول العالم الثالث، وهي الهجرة التي سرعان ما تنعكس في شكل روافد إضافية تتدفق إلى أسواق العمل. هذا التغير الذي حدث في تركيبة قوة العمل في كثير من الاقتصاديات الصناعية قد أدى - في رأي عدد كبير من الاقتصاديين - إلى ارتفاع معدل البطالة الطبيعي على المستوى الوطني حتى مع افتراض بقاء معدل البطالة الطبيعي ثابتا لدى كل مجموعة من مجموعات سوق العمل.

2.2.1-عامل سياسات الرفاهية الاجتماعية

يعتقد عدد من الاقتصاديين، أن السياسات الاجتماعية التي طبقتها حكومات الدول الصناعية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تأثرا بالفلسفة الكينزية، وبما كان مطبقا في الدول التي كانت اشتراكية، والتي عرفت بسياسات دولة الرفاه في الولايات المتحدة الأمريكية، وبسياسات الاشتراكية الديموقراطية في دول غرب أوروبا، قد أدت إلى ارتفاع واضح في معدل البطالة الطبيعي بسبب تأثيرها السلبي في ميول الأفراد تجاه العمل شارل تبلهيم (1998). وفي هذا السياق كثيرا ما يشير بعض الاقتصاديين إلى تأثير التأمين ضد البطالة ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، يمكن للعامل الذي سرح من الخدمة أن يحصل على نسبة 50% من أجره السابق لمدة تصل إلى 26 أسبوعا كإعانة بطالة، وهي إعانة معفاة من الضرائب. كما أن هناك أنواعا أخرى من التحويلات المالية الحكومية يمكن أن يحصل عليها العامل في حالة تعطله مثل طوابع الطعام الرخيص، وإعانة الأطفال، والرعاية الصحية... إلخ. ويشير مارتن فيلدشتاين Martin Feldstein إلى أنه في ضوء نظم إعانة البطالة والرعاية الاجتماعية، فإن التحويلات المالية توفر ما يقرب من ثلثي الدخول الصافية المفقودة للعامل الذي يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي. فمثل هذا العامل سوف يرفض أي وظيفة تعرض عليه لو كان أجرها أقل من مبلغ إعانة البطالة والتحويلات المالية الأخرى التي يحصل عليها، وسيفضل أن يسجل اسمه في مكتب العمل ضمن البطالين حتى تستنفد منافع تأمين البطالة، مع ما يترتب على ذلك من إطالة عمدية لمدة البحث عن فرصة عمل جديدة، وتكون نتيجة ذلك ارتفاع معدل البطالة على المستوى الوطني.

يعتقد عدد كبير من الاقتصاديين أن هذا السبب وحده مسؤول عن ارتفاع معدل البطالة الطبيعي في كثير من الدول الصناعية بنسبة لا تقل عن 1%. ولهذا يقترح بعض هؤلاء، ومنهم فيلدشتاين Feldstein، أن تفرض ضريبة على تعويضات البطالة بمعدل يتساوى مع المعدل الذي تفرض به على الدخول الأخرى. كما ينادي الكثير من الاقتصاديين بضرورة إلغاء كبونات الطعام ، وجميع أشكال المساعدات الاجتماعية للفقراء والمحرومين، حتى يمكن إجبارهم على الخروج لسوق العمل وقبول معدلات الأجورالسائدة.

3.2.1-عامل تزايد البطالة الاحتكاكية

إن البطالة الاحتكاكية هي، عبارة عن حالة البطالة التي تصيب بعض الأفراد نتيجة لحدوث تغيرات جوهرية، في هيكل الطلب على المنتجات أو في هيكل سوق العمل، أو بسبب تغير أساسي حدث في الطرق الفنية المستخدمة في الإنتاج، أو نتيجة التغير الذي حدث في أماكن توطين الصناعات، أو من جراء تهاوي أو كساد أنواع معينة من الصناعات وتصاعد نمو صناعات أخرى. في هذا النوع من البطالة عادة ما يحدث عدم توافق بين خصائص ومؤهلات بعض مجموعات العمل، وبين الخصائص والمؤهلات المطلوبة لفرص العمل الجديدة. ولهذا لابد أن تمضي فترة من الزمن حتى يعاد تدريب العمالة البطالة، واكتسابها للمعارف والمهارات التي تتطلبها الوظائف الجديدة، أو للانتقال إلى أماكن الصناعات الصاعدة. ويشير عدد من الاقتصاديين إلى أن الارتفاع الذي حدث في معدل البطالة الطبيعي في كثير من الدول الصناعية إنما يرجع إلى مفعول ارتفاع البطالة الاحتكاكية.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، تعرضت الكثير من المناطق والصناعات التحويلية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، لعدد من الصدمات الحادة التي أدت إلى تعطل العمال المشتغلين فيها، وبالذات

تلك المناطق والصناعات التي تعتمد على إنتاج الطاقة، أو التي لها علاقة ارتباط شديدة مع التجارة الخارجية. ومن أمثلة هذه الصناعات صناعة السيارات، وصناعة الصلب، حيث شهدت كسادا واضحا. كما أن ارتفاع أسعار النفط عالميا بعد عام 1973، قد أدى إلى ازدهار وانتعاش بعض مناطق شمال شرق الولايات المتحدة بسبب حفر آبار النفط. ثم عادت هذه المناطق وتدهورت مع تدهور أسعار النفط عالميا منذ بداية الثمانينيات. علما أنه في مقابل هذا الكساد الذي شهدته بعض الصناعات، والتدهورالذي عانت منه بعض المناطق (مع ما نجم عن ذلك من بطالة)، شهد قطاع صناعة الإلكترونيات والاتصالات وأجهزة التحكم نموا عارما. ونتيجة لهذه التغيرات فقد ارتفع معدل البطالة الاحتكاكية، حيث عانى الكثير من عمال صناعة السيارات وصناعة الصلب من بطالة واسعة. وكذلك عانى أيضا عمال مناطق شمال شرق الولايات المتحدة، الذين كانوا يعملون في مجال النفط، في حين ازدهر الطلب على العمالة المتخصصة في مجال الإلكترونيات. ولهذا يعتقد بعض الاقتصاديين، أن الأمر سيحتاج إلى وقت طويل حتى يستطيع العمال البطالون أن يعيدوا تأهيل أنفسهم بالتدريب أوالتعليم حتى يتمكنوا من الحصول على وظائف جديدة، أو الانتقال إلى مناطق أخرى تتوافر فيها فرص العمل المناسبة. في ضوء ذلك يرى الاقتصادي جيمس مدوف James Medoff، أن معدل البطالة الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية، ربما يكون قد زاد بنسبة 1% خلال حقبة السبعينيات والثمانينيات بسبب الزيادة التي حدثت في البطالة الهيكلية اموري د. رينكور (1997).

4.2.1-عامل نقابات العمال وجمود الاجور

يذهب عدد آخر من الاقتصاديين إلى أن معدل البطالة الطبيعي قد ارتفع في الاقتصادات الرأسمالية في العقود الأخيرة بسبب قوة نقابات العمال ودورها البارز في تحديد الأجور، ونضالها المستمر من أجل ارتفاعها، والوقوف بشدة أمام إمكانات خفضها عند حدوث بطالة، الأمر الذي يجعل معدلات الأجور غير مرنة. وعدم مرونة الأجور يعد حائلا أمام إمكانات زيادة طلب رجال الأعمال على العمال البطالين. وفي هذا الخصوص يشير ميلتون فريدمان، إلى أن المعدل الطبيعي للبطالة (أو ما يُسمى في بعض الأحيان معدل البطالة التوازني غير التضخمي) ينحاز في الاقتصاديات المعاصرة نحو الارتفاع، بسبب وجود قوانين الحد الأدنى للأجور وبسبب قوة نقابات العمال Olivier Jean Blanchard (2010).

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن البنك الدولي، يلوم تعنت نقابات العمال، ويحملها مسؤولية زيادة البطالة والإضرار بمصالح رجال الأعمال والمستهلكين. فقد كتب يقول في تقريره حول التنمية لعام 1995 المخصص لدراسة «العمال في عالم يزداد تكاملا » :« تتصرف النقابات في أغلب الأحوال كمؤسسات احتكارية تقوم بتحسين الأجور وأحوال العمل لأعضائها، على حساب أصحاب رأس المال والمستهلكين والعمال غير النقابيين (غير المنظمين). وتؤدي الأجور العالية التي تحققها النقابات لأعضائها، إما إلى تخفيض أرباح رب العمل أو إلى نقل عبئها إلى المستهلك في شكل ارتفاع في الأسعار. وتؤدي كلتا النتيجتين بالمؤسسات التي توجد بها نقابات إلى تشغيل عدد أقل من العمال، مما يؤدي إلى زيادة عرض العمل المتاح للقطاع غير المنظم وخفض الأجور فيه» مصطفى علي شكري (2003).

يضيف عدد من الاقتصاديين إلى العوامل السابقة المسببة لارتفاع معدل البطالة الطبيعي في العقود الأخيرة عوامل أخرى مثل :

1- التغير في شروط التبادل التجاري اذا تم تغيرها في غير مصلحة الدولة، فإن ذلك يجر الى زيادة معدل البطالة وخاصة في أسواق العمل التي لها علاقة بالصادرات.
2- المغالاة في زيادة المعدلات الحدية للضرائب على الدخل من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة الطبيعي.
3- التحسن الذي يطرأ على سعر الصرف للعملة المحلية يعد من الأسباب القوية التي تسهم في زيادة معدل البطالة الطبيعي.
4- تشريعات الحد الأدنى للأجور من شأنها أن تسهم في زيادة معدل البطالة الطبيعي.

اخيرا يمكننا القول بانه على الرغم من اتساع استخدام «معدل البطالة الطبيعي» في التحليل الاقتصادي الكلي، ودمجه في كثير من النماذج الاقتصادية، والاعتماد على ارتفاع هذا المعدل بوصفه مبررا أو مفسرا لتفاقم أزمة البطالة في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة، إلا أن التحديد الدقيق لحجم هذا المعدل هو أمر تكتنفه الكثير من الصعوبات. ذلك أن تقدير هذا المعدل يحتاج إلى توافر بيانات تفصيلية، لسلسلة زمنية معقولة عن حجم ومعدلات البطالة وأنواعها المختلفة،مما يعني ضرورة توافر قاعدة بيانات على درجة عالية من الدقة والتفصيل، وهو أمر قد لا يتسنى وجوده وخاصة فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بأنواع البطالة. كما أن هناك خلافات كثيرة بين الاقتصاديين حول التحديد الدقيق لكل نوع من البطالة. ولهذا، فإن تحديد معدل البطالة الطبيعي يكون عادة تقريبيا، وينطوي على هامش للخطأ في التقدير.

2.مفهوم البطالة و أنواعها

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، ولقد عكف الباحثون والإقتصاديون على دراسة إشكالية البطالة لما لها من تأثيرات كبيرة على المستوى الكلي محاولة منهم لإيجاد الحلول الحقيقية و الواقعية ، و على حسب ما أدركناه فكل الحلول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لديها هدف واحد هو ضمان حق العمل لكل من هو أهل له و بالتالي استغلال الموارد أو الطاقات البشرية بطرق عادلة .

1.2تعريف البطالة:

تعرف البطالة على أنها : التعطل أو التوقف الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما،برغم القدرة و الرغبة في العمل و الإنتاج،الوزني والرفاعي(2006)، كما تعرف على الفرق بين العمل المعروض،وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة عند مستويات الأجور السائدة،حلمي(2008).البطالة هي الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل استخداما كاملا أو أمثلا،و من ثم يكون الناتج الإجمالي الفعلي أقل من الناتج المحتمل ،مما يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي ومستوى الرفاهية للمجتمع،حلمي (2008). كذلك تجدر الإشارة إلى أنه من المحتمل أن يكون هناك عدد من الأفراد القادرين على العمل والذين لا يعملون فعلا ومع ذلك لا يجوز اعتبارهم بطالين لأنهم لا يبحثون عن عمل مثل الطلبة الذين يدرسون في المدارس الثانوية والجامعات والمعاهد العليا ان بلغوا سن العمل (عادة 16 سنة). فهؤلاء رغم توافر قدرتهم على العمل لا يبحثون عن العمل لأنهم يفضلون تنمية قدراتهم ومهاراتهم بالدراسة على النحو الذي يفيدهم مستقبلا في الحصول على وظائف ذات أجور أعلى ولهذا لا يصح إدخالهم في دائرة البطالين. كذلك هناك بعض الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه لأنهم أحبطوا إما لأن جهودهم في البحث عن العمل

في الفترة الماضية لم تجد ومن ثم أصبحوا متشائمين وكفوا عن البحث عن فرص للعمل. فمثل هؤلاء لا تدخلهم الإحصاءات الرسمية ضمن زمرة البطالين. كذلك قد يوجد بعض الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عن عمل لأنهم في درجة من الثراء تجعلهم في غنى عن العمل فهؤلاء أيضا لا يعتبرون بطالين ،عبد الرحمان يسري (2000) من ناحية أخرى يوجد عدد من الأفراد الذين يعملون فعلا ويحصلون على أجر أو راتب غير أنهم مع ذلك يبحثون عن عمل أفضل. وهؤلاء رغم أنهم سجلوا أنفسهم في مكاتب العمل كبطالين لا يجوز اعتبارهم كذلك. وهناك بعض العمال والموظفين الذين يعملون لبعض الوقت بغير إرادتهم ويرغبون في العمل طوال الوقت ولهذا فهم يبحثون عن مثل هذا العمل. ومع ذلك فإن إحصاءات العمل غالبا لا تعتبر هؤلاء ضمن البطالين حتى لو كانوا يعملون ساعة واحدة في الأسبوع فمثل هؤلاء كان تصنيفهم بأنهم في حالة نقص للتشغيل ويجب أخذهم بعين الاعتبار عند وضع إحصاءات البطالة. وعليه نستنتج أنه ليس كل من يبحث عن عمل يعد عاطلا. كذلك يوجد هناك بعض الأفراد الذين لا يعملون لحظة إجراء التعداد أو وقت إعداد إحصاء البطالة ولكنهم لا يصنفون ضمن دائرة البطالة لأن لهم وظيفة أو عملا تغيبوا عنه بصفة مؤقتة بسبب المرض أو الإجازة أو لأي أسباب شخصية أخرى.

من ذلك يتبين لنا أنه ليس كل من لا يعمل بطالا، وفي الوقت نفسه، ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن فئة البطالين وأن فئة من لا يعملون أكبر بكثير من فئة البطالين (انظر الشكل رقم 1-1)، وعموما هناك شرطان أساسيان يجتمعان معا لتعريف البطال بحسب الإحصاءات الرسمية وهما :

1 - أن يكون قادرا على العمل.

2 - أن يبحث عن فرصة للعمل.

تأسيسا على ذلك يُجمع الاقتصاديون والخبراء وحسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية ILO على تعريف البطال بأنه: كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى، سيف الإسلام (2008). وينطبق هذا التعريف على البطالين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى البطالين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب.

الشكل رقم(2-1) :توضيح الفئة التي يتم إحصاؤها ضمن البطالين

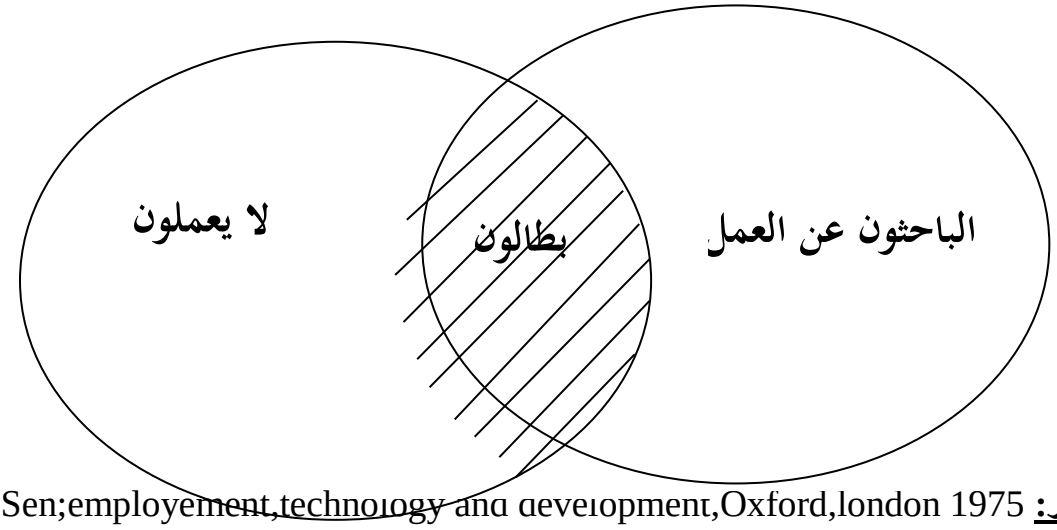

المصدر: A.Sen;employement,technology and development,Oxford,london 1975

1.1.2قياس معدل البطالة:

مهما يكن من أمر فإن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن الآن هو، ما حجم معدل البطالة الطبيعي الذي إذا ساد في فترة من لفترات لأمكن القول بأن الاقتصاد القومي يعمل عند مستوى التوظف الكامل؟.

هذا السؤال كان وما يزال محل جدل فكري عميق بين المدارس الاقتصادية المختلفة منذ أكثر من ثلاثين عاما، واكتسب الجدل في هذه القضية أهمية خاصة حينما حاول بعض الاقتصاديين تبرير ارتفاع معدل البطالة في الرأسمالية المعاصرة، بطرح مفهوم جديد لمعدل البطالة الطبيعي، وتبرير ارتفاعه لتفسير معضلة البطالة في الاقتصاديات الرأسمالية في الآونة الحالية، وسوف نتفادى الدخول في تفاصيل هذا الجدل، ويكفينا عند هذه المرحلة من التحليل أن نشير إلى أن غالبية الاقتصاديين في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية كانوا يعتبرون أن معدل تشغيل العمالة يتراوح ما بين 96% و 97%، كاف لإضفاء صفة التوظيف الكامل على الاقتصاد الوطني وهو ما يعني أن معدل البطالة الطبيعي يتراوح ما بين 3% و 4% من قوة العمل، وهذا هو بالفعل المعدل الذي ساد معظم اقتصاديات الدول الصناعية بعد الحرب (1945- 1970). أما الآن فإن عددا كبيرا من الاقتصاديين قد أعادوا النظر في حجم معدل البطالة الطبيعي وذكروا بعض الأسباب من وجهة نظرهم التي تدفعهم للاعتقاد بأن معدل البطالة الطبيعي أصبح يتراوح الآن في اقتصاديات الدول الصناعية فيما بين 5% و 6% من قوة العمل، جيمس جوراتيني، ريجارد استروب (1988 ص437).

للإحاطة بحجم وأبعاد مشكلة البطالة يتطلب الأمر حساب معدل البطالة أي حساب نسبة الأفراد البطالين إلى قوة العمل المتاحة. ورغم بساطة هذا المعدل فإن حسابه يواجه صعوبات كثيرة ليس أقلها الصعوبات المفاهيمية conceptuel التي تتعلق بتحديد ما المقصود بالبطال وذلك على نحو ما عرضناه، وما يشير إليه هذا المصطلح من مجموعة مركبة من اختيارات الأفراد والظروف الخاصة بكل اقتصاد، من حيث الأطر والمؤسسات التنظيمية والقانونية وحالة عرض العمل والطلب عليه ، كذلك هناك صعوبات إحصائية لا يستهان بها تتعلق بالحصر الدقيق للبطالين عن العمل بعد تعريفهم وأيضا بشأن حصر قوة العمل.

كذلك هناك مشكلة تتعلق بدورية إعلان معدل البطالة، والمقصود بذلك هل يعلن معدل البطالة كل شهر أم كل ثلاثة اشهر أم كل نصف سنة أم كل سنة؟ ففي بعض الدول التي تقل فيها الإمكانات المادية والإحصائية كما هو الحال في الدول النامية يكتفى بتقدير وإعلان هذا المعدل كل سنة وأحيانا حسب الظروف، أما في الدول الصناعية المتقدمة فإن هذا المعدل يعلن شهريا (كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية)، كما تتفاوت أيضا مناهج قياس معدل البطالة، ففي كثير من الدول ذات الإمكانات المحدودة غالبا ما يعتمد على التعداد السكاني في حساب هذا المعدل، وفي الدول الصناعية المتقدمة يحسب هذا المعدل من خلال المسح الإحصائي الذي تقوم به مكاتب إحصاءات العمل، ونظرا لأنه من الصعوبة سؤال جميع الأفراد لمعرفة من يعمل ومن لا يعمل فإنه عادة ما يكتفى بسؤال عينة من العائلات، وتحليل نتائج هذه العينة وحساب معدل البطالة منها. فعلى سبيل المثال يقوم مكتب إحصاءات العمل بالولايات المتحدة الامريكية بدراسة عينة من العائلات عددها 70000 عائلة تتوزع على مختلف الولايات والمناطق حيث توجه الأسئلة بشكل مباشر لكل فرد من أفراد العائلة يزيد عمره عن 16 سنة باستثناء الأفراد غير الموجودين بسبب احتجازهم في بعض

المؤسسات مثل المستشفيات والمصحات العقلية والسجون، حمزة عادل (1985). وفي مسح الاستطلاع يصنف كل فرد في فئة من الفئات التالية:

1- يعمل
2- لا يعمل
3- خارج قوة العمل.

في الفئة الأولى يسجل جميع الذين كان لهم عمل خلال الفترة التي يتم فيها الاستطلاع، ويسجل في هذه الفئة أيضا من يعملون جزئيا أي لبعض الوقت وبغير إرادتهم حتى لو عملوا لساعة واحدة في نفس الفترة. ويسجل في الفئة الثانية كل الذين سرحوا من عملهم بشكل مؤقت وينتظرون العودة للعمل وكذلك الذين ينتظرون إلحاقهم في وظيفة جديدة بالإضافة إلى الذين يبحثون بجدية عن عمل ومستعدون له في أي وقت وكانوا قد بذلوا جهدا ملموسا لإيجاد وظيفة خلال الأسابيع الأربعة السابقة على إعداد العينة، أما فيما عدا ذلك فيعتبر خارج قوة العمل مثل المتقاعدين والطلبة الذين يدرسون كل الوقت ولا يعملون إطلاقا بأجر والأفراد الذين لا يعملون لأنهم يفضلون تربية الأطفال (مثل ربات البيوت)، وفي ضوء ذلك يحسب معدل البطالة على أساس نسبة عدد البطالين إلى قوة العمل.

تجدر الإشارة إلى أنه طبقا لإحصاءات العمل في بعض الدول الصناعية المتقدمة ينسب معدل البطالة إلى قوة العمل المدنية فقط أي بعد استبعاد من يعملون في القوات المسلحة. وفي دول أخرى ينسب المعدل إلى إجمالي قوة العمل بمن فيها من يعملون في الجيش. ومن الواضح أنه إذا حسب المعدل على أساس إجمالي قوة العمل (شامل من يعملون في القوات المسلحة) فإنه سيكون أقل مما لو حسب على أساس قوة العمل المدنية فقط. يوضح لنا الجدول رقم (1-1) طريقة حساب معدل البطالة في الاقتصاد الأمريكي طبقا لشهر افريل 2011. ففي هذا التاريخ بلغ عدد سكان الولايات المتحدة 300 مليون فرد، وللحصول على قوة العمل نطرح عدد الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 16 سنة (الطلبة والمرضى والمساجين، والافراد خارج قوة العمل كالمتقاعدين وكبار السن...) فتكون النتيجة 155 مليون فرد. وإذا طرحنا من هذا الرقم عدد من يعملون بالقوات المسلحة وعددهم مليونان ونصف (2.5) فإن المتبقي من ذلك 152.5 مليون فرد يمثلون قوة العمل المدنية بالاقتصاد الأمريكي. ومن هؤلاء يعمل 141.5 ملبون فرد على حين لا يعمل 11 مليون فرد (في حالة بطالة). وعليه يكون معدل البطالة 7.1 % إذا نسبنا عدد المتعطلين إلى إجمالي قوة العمل الأمريكية. ويكون هذا المعدل 7.07 % إذا نسبنا عدد المتعطلين إلى قوة العمل المدنية فقط.

$$\text{معدل البطالة (منسوبا لقوة العمل)} = \frac{\text{عدد البطالين سن 15 فاكثر}}{\text{اجمالي قوة العمل}} \times 100$$

$$\text{معدل البطالة (منسوبا لقوة العمل المدنية)} = \frac{\text{عدد البطالين سن 15 فاكثر}}{\text{قوة العمل المدينة}} \times 100$$

$$\text{معدل المشاركة الاقتصادية الاجمالي} = \frac{\text{قوة العمل الاجمالية سن 15 فاكثر}}{\text{عدد السكان}} \times 100$$

$$\text{معدل المشاركة الاقتصادية الصافي} = \frac{\text{قوة العمل المدنية سن 15 فاكثر}}{\text{عدد السكان سن 15 فاكثر}} \times 100$$

2.2أنواع البطالة:

إذا كانت كتلة البطالة تتفاوت من حيث الجنس والعمر والعرق وكذلك من حيث مدة البطالة التي تعانيها الفئات البطالة فإن ذلك كله يتفاوت أيضا بحسب نوع البطالة السائدة، فهناك عدة أنواع من البطالة التي عرفتها الدول الصناعية الرأسمالية.

لم تعد البطالة في تعريفاتها ومفهومها الاقتصادي يقتصر فقط على تعريف العاطل عن العمل هو الشخص الفاقد للعمل بل تجاوز مفهوم البطالة الى مستويات اوسع واكثر شمولية بحيث تم تصنيف انواع عديدة من البطالة وادخالها ضمن تعريفات البطالة ولكي نتعرف على اشكال البطالة ارتأينا ان نلقي الضوء على البطالة بجميع انواعها وهي تصنف كالتالي:

1 - البطالة الدورية. 2 - البطالة الاحتكاكية. 3 - البطالة الهيكلية. 4 - البطالة السافرة والبطالة المقنعة.
5 - البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية. 6 - البطالة الموسمية. 7 - البطالة السلوكية. 8 - البطالة المستوردة.
ونتناول الآن تعريف هذه الأنواع بشكل موجز.

1.2.2 - البطالة الدورية :

من المعلوم أن النشاط الاقتصادي بجميع متغيراته في الاقتصاديات الرأسمالية، لا يسير عبر الزمن بوتيرة واحدة منتظمة بل تنتابه فترات صعود وهبوط دورية، والتي يتراوح مداها الزمني بين ثلاث وعشر سنين يطلق عليها مصطلح «الدورة الاقتصادية le cycle économique» التي لها خاصية التكرار والدورية، وتتكون الدورة الاقتصادية من مرحلتين ومن نقطتي تحول، المرحلة الأولى هي مرحلة الرواج أو التوسع يتجه فيها حجم الدخل والناتج والتوظيف نحو التزايد إلى أن يصل التوسع منتهاه بالوصول إلى نقطة الذروة، أو قمة الرواج وعندها تحدث الأزمة (وهي نقطة تحول) وبعدها يتجه حجم النشاط الاقتصادي بجميع مكوناته (الدخل والناتج والتوظيف...) نحو الهبوط الدوري ليدخل الاقتصاد مرحلة الانكماش إلى أن يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول إلى نقطة قاع الانكماش وبعدها مباشرة يبدأ الانتعاش (وهي نقطة تحول) يتجه بعدها حجم النشاط الاقتصادي نحو التوسع مرة أخرى.. وهكذا.

رغم أنه لا توجد دورتان اقتصاديتان تتشابهان من حيث حدة التقلبات والعمق الزمني لهما فإن جميع الدورات الاقتصادية لها سمات مشتركة متشابهة، بمعنى أنه لو توقع أحد الاقتصاديين أن اقتصاد دولة ما سيدخل بعد فترة قصيرة قادمة مرحلة الكساد فإنه يستطيع أن يرصد مقدما المعالم الأساسية لهذه المرحلة كما يلي، البشير عبد الكريم (2007) :

- سوف تهبط مشتريات السلع الاستهلاكية بشكل واضح وسوف تتزايد نتيجة لذلك المخزونات غير المرغوب فيها من السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات والأجهزة الكهربائية، وكنتيجة لرد فعل أصحاب الأعمال على هذا الهبوط بخفض حجم إنتاجهم فإن الدخل الوطني الإجمالي سوف يهبط ويهبط معه أيضا الإنفاق الاستثماري.
- ينخفض الطلب على العمالة ويأخذ هذا الانخفاض في البداية شكل خفض ساعات العمل ثم تسريح العمال وبالتالي ارتفاع معدل البطالة.
- مع هبوط حجم الإنتاج سيهبط بالتبعية الطلب على المواد الخام والوسيطة وستنخفض نتيجة لذلك أسعار كثير من السلع، على أن الأجور وأسعار منتجات الصناعات التحويلية لن تهبط بسرعة في بداية الكساد.

- تتدهور معدلات الأرباح في قطاع الأعمال بسرعة في بداية الكساد وتنخفض معها أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية ويسيطر التشاؤم على المستثمرين وينخفض أيضا الطلب على القروض من الجهاز المصرفي وتنخفض نتيجة لذلك أسعار الفائدة.

أما مرحلة الانتعاش أو التوسع أو الرواج فيمكن القول إن سماتها الأساسية تكاد تكون نقيض ما ذكرنا حالا عن حالة الكساد، وما يهمنا في هذا الخصوص هو أن نلحظ أن أهم سمات حركة الدورة الاقتصادية هي التقلبات التي تحدث في الطلب على العمالة وما يواكبها من تقلبات في معدل البطالة، فقد رأينا أن من أهم سمات مرحلة الكساد ارتفاع معدل البطالة وأن من أهم سمات مرحلة التوسع انخفاض معدل البطالة. وهذا هو المقصود بالبطالة الدورية chômage cyclique .

2.2.2 - البطالة الاحتكاكية :

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل، فحينما ينتقل عامل من منطقة جغرافية لأخرى أو يغير مهنته إلى مهنة أخرى (مع افتراض تملكه لمؤهلات هذه المهنة الجديدة) أو حينما تقرر ربة المنزل الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية الأطفال ورعايتهم، فإن الحصول على فرصة عمل تحتاج بلا شك إلى وقت يتم فيه البحث عن الإمكانيات المتاحة والمفاضلة بينها.

والمشكلة الأساسية هنا هي أن الباحثين عن العمل وأصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل يبحث كل منهم عن الآخر (عن طريق إعلانات الصحف الاتصالات المباشرة مكاتب التوظيف...). وقد تطول فترة البحث عن العمل نتيجة لعدم توافر المعلومات الكافية أو لنقصها لدى الطرفين.

من الواضح أن نقص المعلومات إنما يعني عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض أي افتقاد الصلة أو حلقة الوصل بين طالبي الوظائف ومن يعرضون هذه الوظائف.

من المحتمل أنه لو توافرت هذه المعلومات لدى الطرفين، تنخفض المدة التي يتعطل فيها العامل في البحث عن العمل، وتقصر الفترة التي ينتظر فيها صاحب العمل حتى تتوافر له العمالة المطلوبة، ومن المحتمل أيضا أن تكون فرص العمل الشاغرة تكفي هؤلاء الذين يبحثون عن العمل وربما تكون مؤهلاتهم تتوافق مع متطلبات هذه الفرص الشاغرة.

في ضوء ما تقدم يعتقد عدد من الاقتصاديين أن البطالة الاحتكاكية وإن كانت تنشأ بسبب تنقلات الأفراد بين المهن والمناطق المختلفة، فإن السبب الرئيسي لها هو نقص المعلومات وبالتالي فإن إنشاء بنك أو مركز للمعلومات الخاصة بفرص التوظيف (مكاتب القوى العاملة) من شأنه أن يقلل من مدة البحث عن العمل ويتيح للأفراد الباحثين عن العمل فرصة الاختيار بين الإمكانيات المتاحة بسرعة وكفاءة أكثر،Campbell R (1993).

يرى عدد آخر من الباحثين أن البطالة الاحتكاكية تقل كلما ارتفعت نفقة البحث عن العمل وهي النفقة التي تقاس بالدخل المفقود نتيجة للبطالة وتكاليف الانتقال والمقابلات والنشر في الصحف، ويعتقد هؤلاء أن نظام إعانة البطالة يلعب دورا مؤثرا في خفض تكلفة البحث عن العمل ومن ثم يسهم في زيادة حجم ومعدل البطالة الاحتكاكية، فهم يعتقدون أنه مع وجود هذه الإعانة التي غالبا ما تكون معفاة من ضرائب الدخل يميل البطال إلى بذل وقت أطول في البحث عن العمل ومن ثم يتزايد عدد من يعتبرون داخل دائرة البطالة الاحتكاكية،

ولهذا ينادي هؤلاء بأن فرض ضرائب الدخل على إعانة البطالة وتقليل المدة الزمنية التي تعطى فيها هذه الإعانة من شأنهما أن يقللا من هذا النوع من البطالة.Paul. A. Samuelson and William (1992ص608).

3.2.2 - البطالة الهيكلية :

يقصد بها ذلك النوع من البطالة الذي يصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني (تغير التركيبة الاقتصادية) وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال البطالين الراغبين في العمل والباحثين عنه، أما عن طبيعة هذه التغيرات الهيكلية فهي إما أن تكون راجعة إلى حدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو راجعة إلى تغير أساسي في التقنيات والتكنولوجيا المستخدمة، أو إلى تغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه، أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطين جديدة. فهذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث نتيجة لانخفاض الطلب على نوعيات معينة من العمالة بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها وظهور طلب على نوعيات معينة من المهارات التي تلزم لإنتاج سلع معينة نتيجة ازدهار الصناعة. فهنا تحدث البطالة بسبب تغيرات هيكلية طرأت على الطلب.

في هذه الحالة يصعب على البطالين أن يجدوا بسهولة فرصة للعمل لأن مستويات الخبرة والمهارة المطلوبة للوظائف الشاغرة المتاحة غير متوافرة لديهم، وفي الوقت نفسه يصعب على رجال الأعمال أن يحصلوا على حاجاتهم من العمالة المطلوبة بسبب نقص عرض هذا النوع من العمالة، أي أننا هنافي مواجهة حالة فائض عرض offre excédentaire في سوق عمل ما وفائض طلب demande surplus (نقص عرض) في سوق عمل آخر، ويظل هذا الخلل قائما إلى أن تتوافق قوى العرض مع قوى الطلب، ولعل ما لحق بعمال مناجم الفحم في خمسينيات وستينيات القرن 19 مثال دقيق على طبيعة البطالة الهيكلية الناجمة عن تغير هيكل الطلب، ففي هذه الفترة تم غلق الكثير من مناجم الفحم في أوروبا والولايات المتحدة بسبب إحلال النفط محل الفحم كمصدر للطاقة مما أدى إلى ظهور جيش من بطالة عمال المناجم في هذه الآونة في الوقت الذي لم يكن من الممكن فيه أن يجدوا فرصة عمل آخر في الأماكن التي كانوا يعيشون فيها ما أجبرهم على ترك هذه الأماكن والرحيل إلى أماكن أخرى بحثا عن عمل أو لتعلم مهارات جديدة، جريد محمد (2003).

كذلك من الممكن للتكنولوجيا أن تؤدي إلى بطالة هيكلية، والمثال الواضح على ذلك هو أن ارتفاع درجة اتمتت عمليات الإنتاج automatisation وظهور الآلية أو الإنسان الآلي (مثل صناعة السيارات) قد أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال الذين كانوا يعملون على خطوط الإنتاج، فمثل هذا النوع من البطالة يعتبر هيكليا خاصة إذا كان حصول العمال البطالين على وظائف جديدة ربما يتطلب منهم إما الرحيل إلى أماكن بعيدة تتوافر فيها هذه الوظائف أو اضطرارهم للتعلم وإعادة التدريب لاكتساب مهارات جديدة، وعموما سيحتاج الأمر إلى بعض الوقت حتى يمكن الحصول على هذه الوظائف، موسى عبد الله (2007).

كما أن البطالة الهيكلية من الممكن أن تحدث بسبب وقوع تغيرات محسوسة في قوة العمل، ومن أمثلة ذلك دخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة، ففي هذه الحالة قد لا يوجد توافق بين مؤهلاتهم وخبراتهم من ناحية وما تتطلبه الوظائف المتاحة في السوق من ناحية أخرى، كما أن الشباب كثيرا ما يغيرون أعمالهم وغالبا ما تكون لديهم الرغبة في الانتقال من قوة العمل إلى التعليم والعودة مرة أخرى إلى قوة العمل، وعلى ذلك تكثر بينهم البطالة الهيكلية بدرجة أكبر من وجودها بين الكبار، جريد محمد (2003ص34).

عرفت الدول الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية نجم عن تعاظم ظاهرة العولمة mondialisation والتي تسارعت على نحو شديد عبر نشاط الشركات متعددة الجنسيات، حيث انتقلت الكثير من الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا إلى الدول النامية للاستفادة من المزايا والامتيازات التي وفرتها هذه الدول للاستثمارات الأجنبية المباشرة (مثل الإعفاءات الضريبية، انخفاض تكلفة الطاقة والأراضي وعدم تحمل تكلفة التلوث البيئي..) فضلا عن انخفاض اجرة القوى العاملة، هذا هو ما حدث على سبيل المثال في صناعة الملابس الجاهزة والصناعات التجميعية الإلكترونية، صناعة السيارات، بناء السفن، لعب الأطفال، المنتجات الكيميائية.. إلى آخره. فكثير من هذه الصناعات هاجرت من الدول الصناعية إلى الدول النامية بسبب ارتفاع متوسط معدل الربح المتوقع في هذه الدول تاركة العمال الذين كانوا يعملون فيها في حالة بطالة هيكلية طويلة المدى. جريد محمد (2003ص34) .

4.2.2 - البطالة السافرة والبطالة المقنعة :

يقصد بالبطالة السافرة، حالة البطالة الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى. لهذا فهم في حالة بطالة كاملة لا يمارسون أي عمل، ويمكن أن تكون البطالة السافرة احتكاكية أو هيكلية أو دورية، ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني، وفي الدول الصناعية يزداد حجم ومعدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري، وعادة ما يحصل البطال على إعانة بطالة وأشكال أخرى من المساعدات الحكومية، أما في الدول النامية فإن البطالة السافرة أكثر قسوة وشدة وحدة بسبب عدم وجود نظام لإعانة البطالة وبسبب غياب أو ضآلة برامج المساعدات الحكومية والضمانات الاجتماعية. أما البطالة المقنعة فالمعنى المراد به هو تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا وبحيث إذا ما سُحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض، فنحن هنا إزاء فئة من العمالة تبدو من الناحية الظاهرية أنها في حالة عمل أي أنها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها أجرا لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئا إلى الإنتاج وهو الأمر الذي يرفع من التكلفة المتوسطة للمنتجات، وتقليديا كانت البطالة المقنعة توجد في القطاع الزراعي بالدول النامية نظرا لما يوجد به من فائض نسبي للسكان يضغط باستمرار على الأراضي الزراعية المتاحة، ثم انتقل هذا النوع من البطالة إلى قطاع الخدمات الحكومية في كثير من الدول بسبب زيادة التوظيف الحكومي والتزام الحكومات بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا والفنية طمعا في الحصول على تأييد الطبقة الوسطى وبحيث أصبح من الممكن أداء كثير من هذه الخدمات بعدد أقل من العمالة،Pierre Cahuc (2009).كذلك يمكن أن يعانى الأشخاص المشتغلون، ولو كل الوقت المعتاد، من نقص التشغيل المستتر أو البطالة المقنعة، عندما تكون إنتاجيتهم، أو كسبهم، أو استغلال مهاراتهم وقدراتهم، متدنية حسب معيار ما، وهذه أخبث أنواع البطالة، خاصة فى المجتمعات النامية.

5.2.2 - البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية :

البطالة الاختيارية chômage volontaire هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وإرادته حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به إما لعزوفه عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر آخر

للدخل) أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أحسن، فقرار البطالة هنا اختياري لم يجبره عليه صاحب العمل.

أما حالة البطالة الإجبارية chômage involontaire فهي الحالة التي يحول فيها العامل على البطالة بشكل جبري أي من غير إرادته أو اختياره، وهي تحدث عن طريق تسريح العمال أي الطرد من العمل رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد، وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصا للتوظيف رغم بحثهم الجدي عنه وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الأجر السائد، وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في الدول الصناعية، وقد تكون البطالة الإجبارية احتكاكية أو هيكلية على نحو ما شرحنا آنفا.

6.2.2 - البطالة الموسمية:

هي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل)، فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلاً أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً.

7.2.2 - البطالة السلوكية chômage de comportement

هي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والإنخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الإجتماعية لهذه الوظائف.

8.2.2 - البطالة المستوردة chômage importé

هي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع، وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

3.2-أسباب البطالة

بعد فترة من الازدهار اللامع وهي الفترة ما بين 1945 وحتى أوائل السبعينيات دخل الاقتصاد العالمي بجميع أطرافه في أزمة هيكلية ظهرت تداعياتها في الكثير من التغيرات والأحداث التي شهدتها ساحة الاقتصاد العالمي، ولا يخفى أن إحدى السمات الجوهرية لهذه الأزمة هي تفاقم مشكلة البطالة بشكل مستمر في مختلف أرجاء المعمورة بعد أن عاش العالم بجميع أطرافه تقريبا فترة من الممكن وصفها بعصر التوظيف الكامل، على أن درجة المعاناة من هذه الأزمة تتفاوت بين الأطراف الثلاثة التي كانت تشكل منظومة الاقتصاد العالمي وهي مجموعة الدول الصناعية الرأسمالية ومجموعة الدول التي كانت اشتراكية ومجموعة الدول النامية، فمجموعة الدول الصناعية الرأسمالية وإن كانت ما تزال تعاني من مشكلات البطالة وبطء النمو وعدم الاستقرار الاقتصادي قد أعادت ترتيب عناصر القوة التي تملكها واتجهت نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الكبيرة والتمسك بحرية التجارة من خلال الجات (المنظمة العالمية للتجارة OMC حاليا) سعيا منها لمواجهة أزمة البطالة وتراكم رأس المال، أما مجموعة الدول التي كانت اشتراكية فقد وصلت الأوضاع الاقتصادية

والاجتماعية فيها إلى مستويات صعبة جدا بعد انهيار سلطة الدولة المركزية وسقوط النموذج الاشتراكي الذي كان مطبقا فيها، وفي مجموعة الدول النامية تردت الأمور على نحو أكثر خطورة تحت تأثير أزمة ديونها الخارجية وانخفاض أسعار المواد الخام التي تصدرها وخضوعها لمطالب الدائنين والمؤسسات الدولية وتزايد تبعيتها الخارجية.

في ضوء هذه الأوضاع التي تتسم بدرجة عالية من التفاوت وعدم التكافؤ بين أطراف الاقتصاد العالمي سنحاول من خلال هذه المبحث معرفة اسباب و آثار البطالة عبر المطالب التالية:

- البطالة في الدول الصناعية الرأسمالية.
- البطالة في الدول العربية.

1.3.2- البطالة في الدول الصناعية الرأسمالية

على الصعيد العالمي كانت منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي تشهد مجموعة من التغيرات الجوهرية التي عصفت بالآليات التي توافرت للرأسمالية في عالم ما بعد الحرب ولتشكل عناصر اضطراب قوية في طريقة أداء الرأسمالية على صعيدها العالمي، وكان لذلك علاقة قوية بتفاقم مشكلة البطالة في الدول الصناعية. وقد تمثلت أهم هذه التغيرات فيما يلي :

1 - انتهاء عصر ثبات أسعار الصرف وتحلل نظام النقد الدولي بعد أن تخلت الولايات المتحدة عن قابلية تحويل الدولار إلى ذهب في أغسطس 1971 والدخول إلى مرحلة التعويم flottant وفوضى أسواق النقد الدولية، وقد شكل ذلك عنصر اضطراب شديد في المعاملات الاقتصادية الدولية.

2 - القرار الشجاع الذي اتخذته مجموعة الأوبك برفع أسعار النفط وذلك من خلال صدمتين سعريتين في عام 1973- 1974 وعام 1979- 1980 وهو الأمر الذي أنهى عصر الانخفاض الشديد لسعر الطاقة، وقد سبب ذلك هزة قوية في اقتصاديات الطاقة بالعالم الرأسمالي، كما ولد ولأول مرة في التاريخ مشكلة فائض مالي ضخم (الفوائض النفطية) والذي ادى بالبنوك التجارية الدولية و صندوق النقد الدولي لإعادة تدويره في شكل قروض للدول التي حققت عجزا في موازين مدفوعاتها.

3 - تباين علاقات النمو اللامتكافئ بين كبريات الدول الصناعية الرأسمالية وتغير مواقع القوى النسبية الفاعلة في الاقتصاد العالمي التي كانت تميز عالم ما بعد الحرب، فمجموعة دول غرب أوروبا واليابان يتزايد وزنها النسبي في الاقتصاد العالمي على حساب تراجع الوزن النسبي للولايات المتحدة وبدء ظهور علاقات صراع وتوترات اقتصادية ونقدية فيما بينها.

4 - تعاظم العولمة mondialisation التي قادتها الشركات العملاقة الدولية، وقد نجم عن ذلك وضوح واستمرار في عمليات تكامل الإنتاج والتمويل والتسويق عالميا، وأصبح نشاط هذه الشركات بتخطيها الحدود الإقليمية سمة جوهرية للاقتصاد العالمي، وكان لنشاط تلك الشركات علاقة واضحة بانتقال الكثير من الصناعات ذات الكثافة النسبية المرتفعة في عنصر العمل للاشتغال في الدول الأخرى ذات الأجور المنخفضة مما كان له تأثير واضح في بوار هذه الصناعات وتفاقم بطالة عمالها.

5 - اضطراب أحوال السيولة الدولية بعد النمو الهائل الذي حدث في اندماج وتوسع أسواق المال العالمية وهو الأمر الذي كان مصحوبا بتغيرات عميقة في تركيبة التدفقات المالية من هذه الأسواق مثل تزايد الدور الذي أصبحت تلعبه البنوك التجارية في الإقراض الدولي وبروز نظام القروض المشتركة prêts syndiqués

وتعاظم حجم السوق الأوروبية للدولار eurodollars ومصارف الأفشور، وكل ذلك تعاصر مع تخفيف القيود على الصرف الأجنبي والمعاملات المالية الخارجية تحت دعاوى «التحرير المالي» libéralisation financière، وقد نجم عن ذلك تضخم شديد في مقادير السيولة الدولية وأصبح رأس المال العالمي ينمو ويتحرك دون أن تربطه صلة وثيقة بعمليات الإنتاج وحاجات التمويل الفعلي للتجارة.

6- تفاقم علاقات العجز والفائض بين مراكز الدول الرأسمالية الصناعية (أمريكا تجاه أوروبا واليابان والنمور الأربعة) من ناحية وبين هذه المراكز والدول النامية من ناحية أخرى، وقد أدى ذلك إلى نتيجتين مهمتين تؤثران في الاقتصاد العالمي الأولى تحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى دولة مدينة لأول مرة في تاريخها منذ الحرب العالمية الأولى، والثانية هي نشوء أزمة مديونية خارجية شديدة لمجموعة الدول النامية.

7 - النجاح الباهر الذي حققته مجموعة الدول المصنعة حديثا في جنوب آسيا (هونج كونغ سنغافورة تايوان كوريا الجنوبية) وغزو منتجاتها لاسواق الدول الصناعية مما أدى في إلى التأثير سلبا في بعض الصناعات المحلية داخل هذه الدول، وهو الأمر الذي دفع بهذه الدول للتمعن خلال حقبة الثمانينيات في سياسة الحماية وفرض القيود التعريفية وغير التعريفية على الصادرات المصنعة وشبه المصنعة القدمة من الدول النامية عموما. ومهما يكن من أمر فإنه في ضوء هذه التغيرات التي شهدتها الرأسمالية على صعيد كل دولة على حدة وعلى الصعيد العالمي ككل في ربع القرن19 تطورت البطالة لكي تصبح مشكلة هيكلية وليست دورية، يعنى أنها أصبحت طويلة الأجل وأضحت صفة مرتبطة بخصائص الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدول الصناعية الرأسمالية وأن التغلب عليها من ثم يرتبط بتغيير هذا الهيكل، دانيال أر نولد (1992ص81)، على أنه أيا كانت السمات الظاهرة للبطالة في الدول الصناعية الرأسمالية في عالم اليوم فإن حال البطالين في هذه الدول يعد نسبيا أفضل من حال غيرهم في الدول التي كانت «اشتراكية» والدول النامية بسبب مشروعات الضمان الاجتماعي التي يستفيد منها البطالون (والمسنون والعجزة والمحتاجون) في هذه الدول، وهي المشروعات التي تحققت عبر النضالات الطويلة التي خاضها العمال والطبقة المتوسطة ونتيجة لتدخل الحكومات في هذه المشروعات وضمانها والإشراف عليها، ومن المعلوم أن مشروعات الضمان الاجتماعي في هذه الدول تشمل التأمين الصحي ورواتب التقاعد والمعاشات وإعانات البطالة ومساعدة الأسر المحتاجة فضلا عن نفقات الرفاه الاجتماعي في دعم أسعار الطعام والتعليم والسكن للفقراء والمحتاجين والعجزة والمسنين، وقد تزايد هذا النوع من الإنفاق العام بشكل واضح في العقود الثلاثة الماضية. ففي فترة الستينيات كانت مبالغ الإنفاق العام على مشروعات الضمان الاجتماعي تمتص نسبة تتراوح ما بين 3 % و 12 % من الناتج المحلي الإجمالي. ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ما بين 7 % و 23 % خلال السبعينيات وواصلت صعودها في الثمانينيات و التسعينيات حتى أنها وصلت في اوائل الالفينيات الى اكثر من 25.5% Nations Unies (1993)، وكثيرا ما كان ينظر إلى الرعاية الاجتماعية التي تقدمها مشروعات الضمان الاجتماعي على أنها مقياس للتقدم الاجتماعي.

الأمر الأكثر خطورة في تفاقم مشكلة البطالة هو الأثر الذي نجم ومازال ينجم عن الثورة التكنولوجية المعاصرة أو ما يسميه البعض بالثورة الصناعية الثالثة،او العولمة، ومع ميل معدل الربح نحو الانحفاض في قطاعات الإنتاج المادي، إلى لجوء الكثير من كبريات الشركات والمصانع إلى تسريع عجلات البحث والتطوير لابتكار العديد من طرق الإنتاج وفنونه التي تستغني عن العمال وتستخدم الماكينات الحديثة بدلا منهم. أدى ذلك إلى حدوث تحول في الهياكل المهنية في مختلف القطاعات وهو تحول يتسم بتزايد استخدام

تكنولوجيات رفيعة المستوى وإلى زيادة عدد العلماء والباحثين والمهندسين العاملين في مجالات البحث والتطوير، وقد غزت تقنيات الإنتاج الجديدة التي أزاحت بسرعة ملحوظة عنصر العمل من عملية الإنتاج، مجالات الصناعات التحويلية والزراعة وقطاع البنوك وشركات التأمين والنقل والاتصالات والتوزيع والإدارة وعالم السكرتارية... إلى آخره، حمزة عادل (2007ص123).

بعبارة أخرى يعتقد هؤلاء أن على المرء أن ينتظر تساقط الآثار الإيجابية لتقنيات الإنتاج الجديدة على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني قياسا على ما حدث في الثورات التكنولوجية السابقة، فارتفاع الإنتاجية الناجم عن تلك التقنيات سيؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج ومن ثم خفض الأسعار فيزداد الطلب على المنتجات الجديدة، مما يخلق الحوافز لزيادة حجم الإنتاج وبالتالي زيادة الطلب على العمالة فتختفي البطالة وتستقر عند مستواها الطبيعي ، طاهر احمد (2002).

أثبت جيرمي ريفكين Jeremy Rifkin في كتابه الشهير «نهاية العمل» أن نظرية تساقط الآثار الإيجابية لا تنطبق هذه المرة على الثورة العلمية الصناعية المعاصرة وأن من يؤمنون بهذه النظرية يخدعون أنفسهم وغيرهم للأسباب التالية Jeremy Rifkin (1995):

1 - أن حجم الوظائف والمهن الجديدة التي تخلقها هذه الثورة أقل بكثير جدا من حجم الوظائف والمهن التي ألغتها. فنصف الوظائف الثابتة والتي كانت مأمنة وذات دخول عالية قد قضي عليها تماما، ومعظم الوظائف المتبقية مرشحة لهذا المصير.

فالوظائف والمهن الجديدة المرتبطة بهذه الثورة مثل وظائف مصممي البرامج وأنظمة المعلومات logiciel والباحثين العلميين ومساعديهم والمستشارين والفنيين الذين على صلة بصناعة وتطوير أجهزة الكمبيوتر ووسائل الاتصال والتحكم والسيطرة ويسميهم ريفكين بعمال المعرفة لا يمثل المشتغلون بها إلا 4% من إجمالي عدد المشتغلين في الولايات المتحدة الأمريكية رغم التزايد السريع الذي حدث في أعدادهم.

2 - تقنيات الإنتاج الجديدة وفرت وبلا رجعة وقت العمل المباشر(الحي) وأصبحت تعتمد على الأتمتة automation التي لا تحتاج إلى تدخل إنساني مباشر وذلك في معظم قطاعات الاقتصاد، وهناك توقعات بقرب ظهور المصانع التي تعمل بلا عمال بعدما يتم تعميم استخدام الروبوت الذكي والآلات المبرمجة التي تستطيع التفكير والتصرف.

3 - أنه في الثورات الصناعية والتكنولوجية السابقة: الأولى(1750- 1850) والثانية (1860 - 1914) كانت مكاسب الإنتاجية الناجمة عن التقدم التكنولوجي يتقاسمها عبر الزمن وإن كان بنسب متفاوتة جميع المشتغلين في الاقتصاد الوطني (رجال الأعمال العمال الطبقة الوسطى المزارعون وأصحاب الأراضي أصحاب المدخرات رجال الحكم... إلى آخره). وكانت هذه المكاسب تظهر بالنسبة للعمال وللطبقة الوسطى في شكل زيادة واضحة في الأجور والمرتبات وتقصير وقت العمل وتوسيع مزايا الضمان الاجتماعي، أما الآن فإن ثمار زيادة الإنتاجية الناجمة عن الثورة العلمية الصناعية الراهنة يتقاسمها عدد ضئيل جدا من الأفراد الذين يتمثلون تحديدا في رجال الإدارة العليا، حملة الأسهم، عمال المعرفة (بالمعنى السابق لهم).

نظرا لذلك فإن حجم السوق المحلي يتقلص مع استمرار هذا التفاوت في توزيع الدخل والثروة، وربما تستطيع العولمة mondialisation في الآجال القصيرة والمتوسطة أن تحل السوق الخارجي محل السوق المحلي ولكن إلى حين حيث إن كل دول العالم تتسابق الآن على هذا المحور.

في ضوء ما سبق يتحدث الكثير من الاقتصاديين والخبراء الآن عن ظاهرة النمو بلا زيادة في فرص التوظيف Croissance sans emploi باعتبارها أحد المآزق الرئيسية التي ستواجه رأسمالية القرن الحادي

والعشرين وهي الظاهرة التي ستهدد استمرار النمو نفسه، والحقيقة أن البيانات المتاحة تؤكد فعلا وجود هذه الظاهرة، فلو قارنا معدلات النمو التي ينمو بها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول الصناعية الرأسمالية مع النمو أو التغير الذي يطرأ على التوظيف في هذه الدول فسوف نلاحظ ارتفاع معدلات النمو عن معدلات التوظيف بفارق كبير جدا وبشكل لافت للنظر.

بسرعة سرعان ما اتخذت حكومات هذه الدول عدة إجراءات مالية وانكماشية وأعيد النظر في قوانين إعانة البطالة حيث تم تقصير مدة الاستفادة من الإعانة وخفض نسبة الاستحقاق (وهي النسبة بين مدفوعات الإعانة إلى متوسط الأجور)، احمد زكي (2001) كما أصبحت هذه النظم لا تشمل إلا نسبا معينة من إجمالي عدد البطالين على أي حال إذا كانت صورة البطالة وكما عرضناها سابقا في مجموعة الدول التي كانت اشتراكية قاتمة وقاسية وتشير إلى مدى ضخامتها وخطورتها فإنها في الحقيقة تعبر عن المأزق الذي وقعت فيه شعوب هذه الدول، فهي حينما ثارت على نظمها السابقة كانت تحلم بأن تحتفظ بمزايا الاشتراكية في مجالات الضمان الاجتماعي والأمن الوظيفي والحماية الاجتماعية وأن تحصل في الوقت نفسه على مزايا الرأسمالية في مجالات الاستهلاك الترفي فلم تستطع أن تحتفظ بمزايا هذه ولا حصلت على مزايا تلك.

4.3.2- البطالة في الدول العربية

ان خطورة مشكلة البطالة في الدول العربية لا تنبع من تأثيرها الاقتصادي فحسب ولكن من تأثيرها النفسي والاجتماعي. ذلك أن هناك تقديرات لجهات مستقلة تتحدث عن أرقام ونسب بطالة أعلى بكثير مما يجعل الحصول على أرقام دقيقة أمراً بالغ الصعوبة. وحسب منظمة العمل العربية فان نسبة البطالة في العالم و تجدر الإشارة انه لم تعد هناك دول محصنة ضد مشكلة البطالة وأن هذه الأخيرة أكثر تفشيا بين فئة الشباب الحاملين للشهادات العلمية، حيث أصبحت مؤسسات التعليم و التدريب كمولد لهذه المشكلة فقد انتشرت هذه الظاهرة في العديد من الدول العربية، حيث يتضح من هنا مدى عمق وحجم تلك المشكلة الاقتصادية في مجتمعات العالم النامي عموما والدول العربية خصوصا حيث أوضحت منظمة العمل العربية بأنه هناك البعض من الدول التي كان يعتقد بأنها دول تستعصي على البطالة مثل دول الخليج حيث يؤكد التقرير على أن المعدلات العالية للبطالة في كثير من الحالات هي ليست قدراً محتوماً ولكنها تعود لأوضاع استثنائية لحالات غير مستقرة كانعدام الأمن وحالات الاعتداء الخارجي أو حالات سوء إدارة سوق العمل وهي حالات قابلة للتجاوز ويؤكد التقرير أن بطالة الشباب في الدول العربية أصبحت مشكلة حيوية حيث تهدد السلام الاجتماعي فيها إذ تعد البطالة المقنعة أكثر إيلاماً وخطراً في هذا الصدد ، الامم المتحدة (ص138).

نأتي الآن لرسم معالم صورة البطالة في الدول العربية، وهي صورة لا تختلف قسماتها الرئيسية كثيرا عن صورة البطالة في الدول النامية وإن كان العنصر المميز فيها يتمثل في الدور الذي لعبه النفط سواء في مجموعة الدول العربية النفطية أو في مجموعة الدول العربية غير النفطية.

قبل ظهور ثورة أسعار النفط في عام 1973 كانت الاقتصادات العربية قد مرت في عالم ما بعد الحرب بفترة من التطور الهادئ الذي تمثل في تحقيق معدلات نمو لا بأس بها في الناتج المحلي الإجمالي وفي استقرار الأسعار وفي تحقيق درجات لا بأس بها من التوازن الخارجي، وآنذاك كانت معدلات البطالة متواضعة بسبب ارتفاع معدلات التوظيف نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي ونمو العمالة الحكومية وارتفاع معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، وكانت تلك الفترة قد شهدت بشكل واضح زيادة معدلات النمو السكاني كنتيجة حتمية

لانخفاض معدل الوفيات (بسبب تحسن الأحوال الصحية) في الوقت الذي ظل فيه معدل المواليد مرتفعا. ولهذا شهدت فترة الخمسينيات والستينيات نموا سكانيا كبيرا وتأثرت بذلك الأهرام السكانية العربية، حيث أصبحت تعكس قاعدة سكانية شبابية واسعة سرعان ما افرزت زيادة كبيرة في قوة العمل. ضف إلى ذلك أنه في عالم ما بعد الحرب الذي نالت فيه الكثير من الدول العربية استقلالها السياسي حرصت الكثير من حكومات هذه الدول على الارتقاء بمستوى المعيشة وتوفير قدر من الضمانات الاجتماعية، فبالإضافة إلى الجهد الذي بُذل في مجال البنية الأساسية وزيادة معدلات الاستثمار قامت الكثير من الحكومات العربية بزيادة مخصص الإنفاق على التعليم فقللت بذلك من أعداد الذين دخلوا أسواق العمل آنذاك، وقامت بالالتزام بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا والفنية في وقت كانت فيه الخدمات الحكومية (التعليم، الصحة، المرافق العامة، الإسكان...) في توسع مستمر. وأنشأت أيضا أنظمة للتأمينات الاجتماعية (رواتب للتقاعد، تأمينا صحيا، تأمينا ضد إصابات العمل والعجز والشيخوخة، مساعدة الأسر الفقيرة...). وبشكل عام زاد النصيب النسبي للأجور من الدخل القومي وتحسنت أوضاع العمالة ومستوى المعيشة نسبيا بالمقارنة مع الفترة الاستعمارية.

ان ذلك لا يعني انتفاء البطالة في الدول العربية في تلك الفترة، فقد كان إرث المرحلة الاستعمارية ثقيلا (الفقر، المرض، البطالة، الجهل...). وكان الجهد الإنمائي الذي بُذل عقب نيل الاستقلال السياسي أضعف من أن يقضي تماما على كل هذا الإرث في فترة وجيزة من الزمن، لذلك فقد عرفت الدول العربية وخاصة الدول غير النفطية وذات الحجوم السكانية الكبيرة نسبيا أنواعا مختلفة من البطالة في تلك الفترة مثل البطالة الموسمية والبطالة السافرة والبطالة المقنعة ومختلف أشكال التشغيل الناقص Le sous-emploi، لكنها كانت في مستويات بسيطة. وكان انحسار تلك البطالة يتم تدريجيا وحسب سرعة النمو (بزيادة معدل التصنيع والإنفاق على التعليم وزيادة الاستثمار وتنفيذ المشروعات الكبرى).

وجاءت ثورة أسعار النفط في عام 1973 لترسم بعد ذلك ملامح عصر جديد استمر حتى أوائل الثمانينات وتأثرت فيه بشكل واضح جدا أوضاع العمالة والتوظيف في جميع أنحاء الدول العربية. فمن خلال تضامن الدول الأعضاء في منظمة الأوبك أمكن ولأول مرة في التاريخ إحداث تعديل جوهري في توزيع الدخل العالمي لمصلحة مجموعة هذه الدول عن طريق صدمتين سعريتين الأولى عام 1973 - 1974 والثانية عام 1979- 1980 حيث قفزت الموارد النفطية لها على نحو باهر وغير مسبوق، استفادت منه كل الدول العربية وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة .منظمة العمل العربية (1998).

بالنسبة لمجموعة الدول العربية النفطية زادت فيها الدخول القومية فجأة بمستويات قياسية خلال الفترة 1973 - 1982 وارتفع فيها متوسط دخل الفرد بما يقارب مستواه في الدول الصناعية المتقدمة. وخلال هذه المدة زادت معدلات الاستثمار على نحو واضح، ووضعت برامج وخطط طموحة جدا لبناء شبكة البنية الأساسية (الشوارع الطرق الجسور محطات المياه والكهرباء الصرف الصحي وشبكة الاتصالات... إلى آخره) والتوسع في بناء المناطق العمرانية والمدن السكنية الجديدة وبناء المدارس والمعاهد والمستشفيات ودور الرعاية الصحية وبناء مجمعات ومباني الخدمات الحكومية فضلا عن إقامة بعض الصناعات التحويلية في مجال البتروكيماويات وبعض الصناعات الغذائية ومواد البناء. ولما كانت مجموعة هذه الدول تتسم عموما بانخفاض حجومها السكانية فإن الزيادة الكبيرة التي حدثت في الطلب على العمالة قد أدت إلى توظيف النسبة الكبيرة من قوة العمل المحلية. كما أن التوسع الذي حدث في جهاز الدولة والخدمات المدنية والاجتماعية استوعب قدرا هائلا من العمالة المحلية بكل سهولة وخاصة خريجي الجامعات والمعاهد العليا والفنية وبأجور ومرتبات مرتفعة. على أنه نظرا لمحدودية قوة العمل المحلية وقصورها عن أن تفي بأعباء العمل المطلوب

لتلك الاستثمارات الضخمة التي رصدت لها الموارد المالية الكافية فقد رحبت حكومات هذه الدول باستقبال العمالة العربية وغير العربية التي راحت تتدفق إلى هذه الدول بشكل سريع ومن مختلف الحرف والتخصصات المهنية والفنية وغير الفنية تحت تأثير الأجور والمرتبات المرتفعة، وكان من نتيجة ذلك ارتفاع نسبة الوافدين إلى إجمالي السكان..

أما مجموعة الدول العربية غير النفطية فإن معظمها عند مشارف السبعينيات كانت قد وصلت إلى حالة من الإنهاك الاقتصادي الذي سرعان ما أثر في أحوال العمالة وظروف التشغيل، وكان هذا الإنهاك راجعا إلى عدة عوامل محلية وإقليمية وعالمية.

فمن ناحية بدأت تظهر في هذه الدول آثار تعثر برامج التنمية وأخطائها وانخفاض معدلات الادخار المحلي وتزايد الاعتماد على التمويل الخارجي وتراجع جهود التصنيع والمشكلات التي واجهته ونتائج إهمال القطاع الزراعي الذي تتركز فيه أعلى مصادر معدلات النمو السكاني المرتفع و نمو عجز الموازنة العامة للدولة وضعف القدرة على الاستثمار وارتفاع معدلات التضخم وتدهور معدل النمو الاقتصادي. وآنذاك بدأت أفواج الهجرة من الريف إلى الحضر تتزايد بسبب ضعف التنمية في القطاع الزراعي وانسداد فرص العمل فيه، وهي الهجرة التي راحت تقطن على حدود المدن في شكل أحزمة للفقر وتزاول أي عمل يمكن أن يدر رزقا في ظل آمال كاذبة عن إمكان استيعابهم في القطاع غير الرسمي. كذلك فإنه مع تردي معدلات الاستثمار والنمو فإن استمرار التزام الحكومات بتعيين الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا قد أدى إلى حالة واضحة من البطالة المقنعة في الإدارات الحكومية ومشروعات القطاع العام كما أدى إلى نمو مستمر في بند الأجور في الميزانية العامة للدولة. ومن ناحية أخرى عانى عدد من هذه الدول من آثار الحروب الكثيرة ضد العدو الإسرائيلي (حالة مصر وسوريا والأردن ولبنان) ومن النزاعات الإقليمية مع دول الجوار أو داخل مناطق الدولة الواحدة. وكان لذلك تكلفة اقتصادية مرتفعة أثرت في امكانيات الاستثمار والنمو والتوظيف فيها.

على أن أخطر العوامل التي عجلت من سرعة تدهور أحوال العمالة وزيادة معدلات البطالة في الدول العربية في النصف الثاني من الثمانينيات فهو تفاقم أزمة المديونية الخارجية لهذه الدول وهي الأزمة التي نجمت عن الإفراط في الاستدانة الخارجية وخاصة قصيرة الأجل وذات التكلفة المرتفعة المأدية إلى ارتفاع معدل خدمة الدين ووصوله إلى مستوى حرج يهدد انتظام وصول الواردات الضرورية ، عبد المنعم دسمان (ص43). وإزاء هذا الوضع لجأت الدول العربية المدينة إلى نادي باريس ونادي لندن لإعادة جدولة ديونها وما ارتبط بذلك من ضرورة تنفيذها برامج للتثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي. فقد انبثق عن هذه البرامج سياسات نقدية ومالية وتوجهات اجتماعية زادت من البطالة في هذه الدول. ومن هذه السياسات نذكر ما يلي عبد المنعم دسمان (ص45):

1 - تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين وتجميد التوظف الحكومي.

2 - أدى خفض معدل نمو الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم والصحة والإسكان إلى خفض مواز في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات.

3 - أدى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة باستثناء الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية التي أصبح تنفيذها يعتمد على تكنولوجيا مكثفة لعنصر رأس المال وعلى عمالة مؤقتة أي يتم تسرحها عقب انتهاء المشروع.

4 - أدت الزيادة الكبيرة في الضرائب غير المباشرة (مثل ضريبة المبيعات) وإلغاء الدعم وزيادة أسعار منتجات القطاع العام والرسوم على الخدمات العامة، إلى إحداث خفض ملموس في حجم الدخل العائلي المتاح

للإنفاق revenu disponible المأثر في الطلب المحلي وأدى من ثم إلى حدوث كساد واضح في السوق المحلي وتراكم غير مرغوب في المخزون السلعي لدى القطاعين العام والخاص. وقد نجم عن ذلك خسائر وإفلاس ضخم ترتب عليه تسريح أعداد لا بأس بها من العمالة.

5 - لا يجوز أن ننسى أن ارتفاع أسعار الطاقة والنقل والمستلزمات السلعية المحلية والمستوردة (بعد خفض قيمة العملة الوطنية) إلى زيادة تكاليف الإنتاج في مختلف القطاعات في الوقت الذي لا تستطيع فيه هذه القطاعات أن ترتفع بمستوى الإنتاجية لمواجهة أعباء هذه الزيادة (على الأقل في الأجل القصير)، وكان نتيجة ذلك حدوث انخفاض واضح في الفائض الاقتصادي المتحقق في هذه القطاعات (وأحيانا تحوله إلى خسائر) ومن ثم تدهور في قدرتها الذاتية على التراكم والحد من التوسع في خطط الإنتاج. وقد أثر ذلك سلبيا في الطلب على العمالة المحلية.

6 - ان تحرير تجارة الاستيراد وخفض الرسوم الجمركية أدى إلى تعرض الصناعات المحلية لمنافسة غير متكافئة لم تستطع الصمود فيها أمام المنتجات المستوردة مما أدى إلى إغلاق وإفلاس الكثير من هذه الصناعات وتسريح عمالها.

7 - نجم عن خوصصة مشاريع القطاع العام موجة تسريح هائلة من العمالة الموظفة فيها وخاصة العمالة ذات الأجور المرتفعة أو خفض رواتب العمال الذين يبقون في وظائفهم، وقد أصبحت عمليات الخوصصة التي تجرى الآن على نطاق واسع أكبر مصدر لنمو البطالة في الدول النامية عامة والدول العربية خاصة، ويضاعف من حرج الموقف قيام الأجانب الذين أصبحوا يمتلكون هذه المشاريع بترحيل أرباحها للخارج مما يؤثر في ميزان المدفوعات وفي القدرة الذاتية للتراكم في هذه الدول. عبد المنعم دسمان (ص49).

3. آثارالبطالة والحلول الناجعة لتقليصها

موعدنا الآن مع التفكير في ايجاد الاسلوب للخروج من مأزق البطالة، وقبل أن نناقش الافكار التي طرحتها مختلف المدارس الاقتصادية، تجدر الإشارة إلى أن البطالة، حينما تتفاقم فإنها تجر في أذيالها كثيرا من الخسائر، والضياعات، والآلام، سواء تعلق الأمر بالفرد البطال أو بالاقتصاد الوطني.

1.3-أثار البطالة

فبالنسبة للفرد، لا يخفى أن البطالة تؤدي إلى افتقاد الأمن الاقتصادي، حيث يفقد البطال دخله الأساسي، وربما الوحيد، مما يعرضه لآلام الفقر والحرمان، ويجعله يعيش في حالة يفتقد فيها الاطمئنان. ويزداد الوضع سوءا إذا لم يكن هناك نوع من الحماية الاجتماعية للبطالين (كما هو الحال في غالبية الدول النامية) أو عدم كفايتها. كذلك لا يجوز أن ننسى المعاناة الاجتماعية والعائلية والنفسية التي تنجم عن البطالة (وإن كان من الصعب حسابها كميا). فقد ثبت أن استمرار حالة البطالة وما يرافقها من حرمان ومعاناة، كثيرا ما يدفع الفرد إلى تعاطي الخمور والمخدرات وتصيبه بالاكتئاب والاغتراب، وربما تدفعه إلى الانتحار، فضلا عن ممارسة العنف والجريمة والتطرف. كما أن تدهور مستوى المعيشة الذي يرافق حالة البطالة عادة ما يؤدي إلى سوءالأحوال للبطال ومن يعولهم، ومن ثم إلى احتمال ارتفاع حالات الوفاة المبكرة.

أما عن الخسائر التي يتحملها الاقتصاد القومي، فهي كثيرة ومتعددة. يأتي في مقدمتها ما تمثله البطالة من إهدار في قيمة العمل البشري، حيث تخسر الدولة قيمة الناتج الذي كان من الممكن للبطالين إنتاجه في حالة عدم بطالتهم واستخدامهم لطاقاتهم الإنتاجية. ومن ناحية أخرى يلاحظ أن المدفوعات التحويلية التي تضطر

الحكومات إلى منحها للبطالين إما في صورة إعانة للبطالة أو مساعدات حكومية، تؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة، وما ينجم عن ذلك من نتائج سلبية. كما أن زيادة هذه المدفوعات تؤثر سلبا في قدرة الحكومة للإنفاق على الخدمات العامة الضرورية (كالتعليم والصحة والمرافق العامة...).

كذلك لا يجوز أن ننسى أنه مع انخفاض مستوى المعيشة وانعدام الأمن الاقتصادي والشعور بافتقاد هذا الأمن بالنسبة لمن يعملون لبعض الوقت أوفي أعمال مؤقتة، وما يرافق ذلك من خفض في مستويات الأجور الحقيقية، كثيرا ما يلجأ العمال والطبقة الوسطى إلى الإضرابات والاعتصامات والمظاهرات، التي قد تشل الحياة في بعض القطاعات أو الأنشطة وما ينجم عنها من فقدان أيام عمل تؤثر سلبا في مستويات الناتج والدخل. وقد يكون لذلك تكلفة سياسية واجتماعية، وعموما فإنه عند حساب التكلفة الاقتصادية الأساسية للبطالة على المستوى القومي يلجأ الاقتصاديون والخبراء إلى حساب قيمة ما يفقده الاقتصاد القومي من ناتج.

الحقيقة أن خطورة مشكلة البطالة في العالم لا تنبع من الارتفاع الحالي لمعدلاتها وجسامة أخطارها ونتائجها الراهنة في مختلف أرجاء العالم فحسب، بل وفي توقعات زيادتها في المستقبل. فقد أكدت الدراسات التي قامت بها بعض مراكز البحث العلمي والمنظمات الدولية كآبة الوضع المنتظر في الأجلين القريب والمتوسط.

إذا ما استمرت الأوضاع الدولية والسياسات الاقتصادية المحلية في الدول الصناعية والدول النامية كما هي في المستقبل. ولهذا فالسؤال المطروح، كيف يمكن الخروج من مأزق البطالة؟ هو سؤال الساعة المحوري، نظرا لأهميته لمستقبل البشرية. صحيح أن العودة للأيام الوردية للتوظيف الكامل في عالم ما بعد الحرب تبدو الآن كسراب بعيد المنال وكهدف غير واقعي، خاصة أن ما يجعل الإجابة عن السؤال المطروح على درجة عالية من الصعوبة هو عدم وجود اتفاق، يرقى لدرجة الوعي، عن الأسباب الحقيقية للبطالة الراهنة، الأمر الذي يجعل هناك صعوبة في وضع برامج فاعلة للخروج من هذه الأزمة. ومع ذلك، نعتقد أن الحوار العلمي والسياسي والاجتماعي حول هذه الأزمة يجب أن يستمر ويتواصل حتى يمكن خلق وعي سياسي، محلي وعالمي، بأهمية خفض معدلات البطالة والسعي نحو تحقيق التوظيف الكامل كهدف عزيز، وما يتطلبه ذلك من بلورة واضحة لسياسات فاعلة على طريق هذا الهدف.

2.3- الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي وتخفيض تكلفة العمل

ينادي عدد من الاقتصاديين وخبراء منظمة العمل الدولية، إلى تبني السياسات الاقتصادية الرامية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، وما ينطوي على ذلك من زيادة في معدلات الادخار (التي انخفضت كثيرا في الكثير من الدول) وعلى أن زيادة معدلات النمو كانت دوما وحتى عهد قريب، تصطحب بارتفاع في الطلب على قوة العمل ، منظمة العمل الدولية (1996).

ينسى أصحاب هذا الاقتراح أن النمو الاقتصادي أصبح الآن يتحقق في الدول الصناعية المتقدمة، دون خلق فرص إضافية للتوظيف. كما أن هناك من يرى أن معدل النمو الاقتصادي بالدول الصناعية المتقدمة لا يمكن له الآن أن يتجاوز 2% أو2,5 % سنويا بسبب قيود العرض، وأن أي محاولة للارتفاع بهذا المعدل فوق تلك الحدود، سوف تؤدي حتما إلى انفلات معدلات التضخم ، Martin jeans (1998). كما أن إمكانيات زيادة النمو من خلال سياسات التوسع في الطلب الكلي باتت محدودة في رأي عدد كبير من الاقتصاديين.

ينطلق عدد من الخبراء والتكنوقراط من فكرة معينة، فحواها أن عدم استجابة الأجور للتكيف مع الصدمات التي حدثت في الدول الصناعية، من شأنه أن يجعل كلفة الأجور مرتفعة، ويُضعف، بالتالي، من الموقف

التنافسي لمنتجات الدولة في السوق العالمي، ومن ثم في زيادة معدل البطالة. وعليه، فإن خفض الأجور يمكن أن يسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وخفض الأسعار وزيادة المبيعات، وبالتالي تقوية الحوافز لدى رجال الأعمال لزيادة خطط الإنتاج وتوظيف المزيد من العمال، منظمة العمل الدولية (1996ص93). كما يتبنى هؤلاء ذلك الموقف الفكري الذي يرى أن التضخم في الدول الصناعية، يعود إلى تضخم التكاليف ، ومن بينها تضخم الأجور، James M (2001). ولهذا يعتقد هؤلاء أن تخفيض الأجور سوف يسهم في خفض معدلات البطالة والتضخم. وللوصول إلى هذا الهدف يقترحون ما يلي :

* إعادة النظر في نظم الأجور التعاقدية وآلية المفاوضات، بين العمال ورجال الأعمال بشأن تغييرات الأجور، وعلى النحو الذي يلغي - أو يقلل إلى أدنى الحدود - دور نقابات العمال، Gérard Debreu (2003).

* إعادة النظر في الأجور الاجتماعية، الممثلة في مزايا مشروعات الضمان الاجتماعي المختلفة (مثل إعانات البطالة، التأمين الصحي، التأمين ضد أخطار العمل، والشيخوخة.) من خلال زيادة التكلفة التي يتحملها العمال نظير الاستفادة من هذه المزايا من ناحية، وخفض هذه المزايا من ناحية أخرى، ومما يخفف من كلفة هذه الأجور عن كاهل رجال الأعمال.

* الأخذ بنظام المشاركة في الأرباح كنوع من الأجور المدفوعة، حيث يحصل العامل في نهاية السنة على جزء من أجره كحصة من أرباح المشروع في ضوء إنتاجيته المحققة. وهو نظام يقلل من كلفة الأجور ويحفز العمال على زيادة إنتاجيتهم.

يلاحظ على هذه الآراء، أن أصحابها ينطلقون في فكرهم من أن السبب الجوهري للبطالة هو ارتفاع الأجور، وأن البطالة السائدة اختيارية وليست إجبارية. وعليه، لو قبل البطالون تخفيض الأجور فسوف يجدون فرص العمل بانتظارهم. وتلك الآراء يصعب في الحقيقة قبولها. فليس صحيحا أن البطالة المتفاقمة في الدول الصناعية راجعة إلى أن العمال يرفضون تخفيض أجورهم، ففي الكثير من هذه الدول انخفضت الأجور والمرتبات (النقدية والحقيقية) بنسب كبيرة، ومع ذلك مازالت فرص العمل عزيزة، Jeremy Rifkin (1995). ومازالت البطالة تتفاقم عاما بعد الآخر. كما أن الشطر الأعظم من البطالة في هذه الدول، من النوع الإجباري وليس الاختياري. أضف إلى ذلك أن هذه الآراء تنظر إلى الأجور على أنها فقط عنصر تكلفة، ينبغي خفضه، ولا تنظر للأجور باعتبارها دخلا رئيسيا لغالبية السكان، ومن ثم المصدر الرئيسي للطلب المحلي.

3.3-تعديل ظروف سوق العمل

لا يزال عدد كبير من الخبراء والاقتصاديين أسرى تعاليم الاقتصاد الكلاسيكي، الذي كان يفسر البطالة من خلال مقولة عدم مرونة أسواق العمل، أي عدم مرونة تغير الأجور بحسب ظروف العرض والطلب، وأن جمود هذه الأسواق يرجع إلى تدخل نقابات العمال وتعنتها، وتدخل الحكومات في أسواق العمل بالتشريعات التي تجمد من تشغيل آليات العرض والطلب في تلك الأسواق. ولهذا، يرى هؤلاء أن علاج أزمة البطالة يقتضي تعديل السياسات والظروف، التي تحكم أسواق العمل وعلى النحو الذي يجعل تلك الأسواق مرنة. ويقترحون في سبيل ذلك عددا من المقترحات، أهمها ما يلي :

* إلغاء قوانين الحد الأدنى من الأجور.

* تعديل نظم إعانات البطالة وخفض مزايا مشروعات الضمان الاجتماعي، على النحو الذي يجعل هناك توازنا بين الدخول التعويضية المدفوعة للبطالين، والحاجة إلى حفز ميولهم تجاه العمل، منظمة العمل الدولية (ص94).

* التوسع في سياسات التدريب وإعادة التدريب للبطالين، لمساعدتهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم بما يتماشى مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة،Jeremy Rifkin (1995ص335).

* تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومشاريع القطاع غيرالرسمي، وإزالة ما يعترضها من عقبات إدارية وحكومية، وتسهيل حصولها على الأراضي والائتمان الميسر والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة، ومساعدتها في الوصول إلى الأسواق الوطنية والعالمية.

* تشجيع المعاش المبكر حتى يمكن توفير فرص عمل جديدة بدلا من هؤلاء الذين أحيلوا إلى المعاش.

* تطوير نظم المعلومات الخاصة بأسواق العمل وتيسير تداوله لمساعدة العمال الراغبين في العمل والباحثين عنه، ولمساعدة رجال الأعمال الذين يبحثون عن هؤلاء العمال.

ان أكثر المقترحات رواجا في هذا الخصوص، فتتمثل في الفكرة التي تنادي بتقاسم الأعمال . وجوهر الفكرة يتجسد في إعادة توزيع حجم العمل على عدد أكبر من العمال، بحيث يتمخض عن ذلك أمران :

- احتفاظ العمال المشتغلين فعلا بوظائفهم.
- إتاحة الفرصة لتشغيل عمالة إضافية.

يكون ذلك من خلال تخفيض ساعات العمل وتخفيض الأجور ، Jean-Jacques (2001). «فبدلا من العمل خمسة أيام في الأسبوع بالنسبة لبعض العمال، بحيث يبقى الآخرون بلا عمل، يخفض أسبوع العمل إلى أربعة أيام، مثلا، ويقابل ذلك خفض في الأجر، بحيث يستطيع مزيد من الأفراد تقاسم الأعمال المتاحة»، منظمة الامم المتحدة (1994ص39).

وقد طبقت شركة BMW وشركة فولكس فاجن Volkswagen الألمانية لصناعة السيارات هذه الفكرة، وكذلك شركة Hewlett-Packard الفرنسية لصناعة الكومبيوتر. كما يوجد لها تطبيقات أخرى في عدد آخر من الدول ، Jean-Jacques -(2001ص145).

بشكل عام، يمكن القول إن جوهر السياسات السابقة يصب في هدف خفض الأجور، وجعلها مرنة وكوسيلة لخفض نفقات الإنتاج، ومن ثم يصدق عليها النقد الذي وجهناه للنقطة السابقة، فضلا عن أن هذه السياسات تسلب حقوق العمال المكتسبة في السنين السابقة. كما أنها وإن كانت تصلح للتطبيق في بعض الأنشطة والصناعات فإنها غير قابلة للتطبيق في كثيرمن الحالات، ولا يمكن من ثم الاعتماد عليها لاستئصال سرطان البطالة.

4.3-الحاجة إلى بيئة دولية مواتية

لقد سبق أن تطرقنا لأهمية البيئة الدولية المناسبة في عالم ما بعد الحرب، ودورها في ذلك الازدهار اللامع (معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، معدلات بطالة وتضخم منخفضة) الذي حققته مختلف دول الرأسمالية، المتقدمة والنامية على حد سواء. فقد كانت هناك آليات لضبط (أو تضبيط) حركة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، سمير امين (1997)، استهدفت المحافظة على قوى الازدهار فيه وتقليل درجة الاضطرابات والاحتكارات التي تنشأ بين أطرافه وإعادة إنتاج علاقات القوة فيه. ولهذا ليس من قبيل المصادفة أن يرتبط بروز وتطور مشكلة البطالة (وتدهور معدلات النمو الاقتصادي) بتدهور هذه البيئة منذ بداية عقد السبعينيات، حينما انهار

نظام النقد الدولي، ناجي ساري (2001)، وحدث انفلات في حجم السيولة الدولية، وسيطرت الفوضى على أسواق النقد الدولية، وبرزت نزعة الحماية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، وعومت أسعار الفائدة، وبرزت أزمة المديونية الخارجية للدول النامية. فكل هذه العوامل أدت إلى ارتفاع درجة اللايقين وزيادة حجم المخاطر في المعاملات الدولية مما أثر بالتالي في مستوى النشاط الاقتصادي المحلي ومتغيراته الأساسية (الدخل، الناتج، التوظيف). وجاءت العولمة mondialisation ، أي تعاظم حرية حركة رؤوس الأموال والسلع دون أي عوائق، مع تعاظم سطوة الشركات متعددة الجنسيات، وإخضاع مصالح الدول والمواطنين لمصلحة التنافس العالمي والأسواق المالية الدولية، لكي تزداد الأمور خطورة ، ناجي ساري (2001ص285) .

حيث قضت العولمة على إمكانيات السيطرة الوطنية على السوق المحلية (التي تشكل إحدى الدعائم الرئيسية للدولة والأمة). كما أبطلت العولمة، إلى حد بعيد، من فاعلية أي سياسات وطنية يمكن أن تتخذها الحكومات لرعاية مصالحها المحلية، ومن بينها بالطبع محاربة البطالة. كذلك لا يجوز أن ننسى أن التكنولوجيا الحديثة المرتكزة على كثافة المعلومات، قللت إلى حد بعيد من أحجام رؤوس الأموال المطلوبة لتنفيذ المشروعات الاستثمارية الجديدة. وقد نجم عن ذلك أن المدخرات على الصعيد العالمي أصبحت تزيد كثيرا على الاستثمارات الفعلية على صعيد العالم كله، وهو الأمرالذي أدى إلى اتجاه فوائض المدخرات العالمية إلى عمليات المضاربة الحامية التي تحدث الآن في أسواق المعادن والسلع وأسواق الصرف الأجنبي والأسواق النقدية والمالية وعلى النحو الذي جعل هذه الأسواق أشبه بنوادي القمار التي أصبحت تحركات الأسعار فيها، هبوطا أو صعودا، تهز كبريات الشركات المالية والصناعية، بل تهز دول ومناطق اقتصادية بكاملها.

في مثل هذه البيئة الدولية المضطربة، التي تستفحل فيها قوى العولمة بشكل كاسح يكاد يدمر الدول» ويحل محلها الشركات متعددة الجنسيات، تصبح قضية مكافحة البطالة أو التخفيف منها عزيزة المنال، ما لم يعد ضبط حركة الاقتصاد العالمي ورسم أسس جديدة لاستقراره. و لما كانت صياغة وتحديد آليات ضبط هذه الحركة هي مهمة الدولة الأقوى في هذاالاقتصاد، و لما كانت هناك ميوعة حاليا في علاقات القوى النسبية الدولية، بعد انتهاء نظام القطبين وغياب القوة المهيمنة Puissance dominante اقتصاديا وماليا ، Frédéric Lordon (2001)، فسوف يعاني الاقتصاد العالمي من فوضى متزايدة، تعوق أي سياسات تحاول أن تقضي على البطالة المتفاقمة في مختلف أنحاء العالم.

5.3- مواجهة أزمة البطالة بالدول النامية :

اتضح لنا فيما تقدم، أن أزمة البطالة في الدول النامية تختلف عن نظيرتها في الدول الصناعية من زاويتين رئيسيتين، الأولى، أن البطالة في الدول النامية هي انعكاس لمشكلة أكبر، وهي مشكلة التخلف، في حين أن البطالة في الدول الصناعية، تعبر عن أحد تناقضات التقدم الراهن للرأسمالية المعاصرة. والزاوية الثانية، هي أنه بينما توجد في مجموعة الدول الصناعية نظم للحماية الاجتماعية للبطالين (مثل إعانات البطالة، ومشروعات الضمان الاجتماعي)، وهي توفر في الكثير من الحالات حدودا دنيا إنسانية لمعيشة البطالين، نادر وجود مثل هذه الأنظمة في الدول النامية، ومن ثم فالبطالة فيها تعني الحرمان والجوع والمعاناة والتسول. كذلك تجدر الإشارة إلى أنه بينما يصعب، إن لم يكن في حكم المستحيل، علاج أزمة البطالة في الدول الصناعية في إطار المحافظة على أسس النظام الرأسمالي المعاصر، وهو ما يؤكده استفحال هذ الأزمة منذ سبعينيات القرن 19، وتحولها إلى أزمة هيكلية بعد أن كانت دورية تحدي أزمة البطالة إلا أن البلاد النامية يمكنها أن تواجه أزمة البطالة إذا ما استطاعت أن تقهر التخلف وتبني تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، الرامية إلى

تحقيق التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، ناجي ساري (2001ص320)، مع مراعاة ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والحضارية.

مهما يكن من أمر، يجب أن يرسخ في الذهن أن علاج أزمة البطالة في الدول النامية هي عملية صعبة ومعقدة في آن واحد. ومنبع الصعوبة يكمن في الجذور العميقة التي أنبتت هذه الأزمة، وهي -على نحو ما رأينا- تتمثل في التخلف الاقتصادي، وضعف موقع الدول النامية في الاقتصاد العالمي، وفشل جهود التنمية، وآثار أزمة المديونية الخارجية، والخضوع لبرامج التثبيت الاقتصادي، والتكيف الهيكلي. ومعنى ذلك أن أزمة البطالة في هذه الدول يجب النظر إليها على أنها الشكل الخاص، الذي تتجسد فيه أزمات ومشكلات كثيرة تعاني منها هذه الدول ومن هنا فعلاجها يرتبط في الحقيقة بعلاج هذه الأزمات والمشكلات.

على أي حال، فإن التصدي لأزمة البطالة في الدول النامية يحتاج إلى مستويين، الأول هو مستوى إجراءات الأجل القصير، والثاني هو اجراءات الأجلين المتوسط والطويل طاهر احمد (2002ص121).

اولا - الإجراءات العاجلة للأجل القصير :

القصد من هذه الإجراءات هو التحكم في أزمة البطالة أو الحد منها والتخفيف من آثارها السلبية، وخاصة الاجتماعية والأمنية. وهي تشمل الإجراءات التالية :

1 - تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، من خلال العمل على تلافي أسبابها. وميزة هذا الاقتراح أنه سيسهم في زيادة حجم العمالة دونما الحاجة إلى إنفاق استثماري جديد.

2 - إعادة النظر في عمليات نزع ملكية الدولة لمشروعات القطاع العام وتحويلها إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي privatisation، نظرا لما يأتي في ركابها من تسريح أقسام واسعة من العمالة الموظفة في هذه المشروعات والمحافظة على طابع الملكية العامة لتلك المشروعات، وخاصة إذا كانت ناجحة، وتمد الموازنة العامة للدولة بموارد مستمرة وتقوم بتشغيل أعداد كبيرة من العمالة الوطنية.

3 - لما كان البطالون في حاجة ماسة إلى المساعدة من أجل إبقاء أنفسهم وأسرهم على قيد الحياة، فلابد إذن من توفير الحماية الاجتماعية لهم من خلال الأخذ بنظام إعانات البطالة والحفاظ على مشروعات الضمان الاجتماعي والتوسع فيها.

4 - دعم حماية وتشجيع القطاع الخاص المحلي، وخاصة في المجالات كثيفة العمالة، وأن تتناسب المزايا والحوافز المقررة له مع حجم ما يوفره من فرص للعمالة المحلية.

5 - من الضروري أن تضع الحكومة برنامجا للنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة، الأمر الذي سيترتب عليه خلق فرص عمل منتجة، لآلاف الخريجين والمؤهلين للعمل في هذه الخدمات. وميزة هذا الاقتراح أنه فضلا عما يهتم به من علاج جزئي لأزمة البطالة، فإنه سيسهم في الوقت نفسه في التنمية البشرية التي تمثل الآن إحدى الركائز المهمة للتنمية المتواصلة.

6 - التوسع في برامج التدريب وإعادة التدريب في مجال المهن اليدوية ونصف الماهرة، خاصة أن مزاولة تلك المهن تعتمد أساسا على الكفاءة الشخصية والخبرة، وتحتاج إلى قدر بسيط من رأس المال، ويمكن أن تستوعب أعدادا كبيرة من العمالة المحلية

ثانيا- إجراءات الأجل الطويل :

المقصود بالأجل الطويل هنا ذلك المدى الزمني الذي يسمح بحدوث تغيرات أساسية أو هيكلية في الظاهرة محل البحث، وعلى نحو لا يسمح به الأجل القصير. في ضوء ذلك نقول، إن اقتلاع جذور البطالة بالدول

النامية على المدى الطويل، سيتوقف على قدرة هذه الدول على خلق البيئة، أو الأسس، التي تسمح بتوفير فرص إنتاجية متزايدة للتوظيف تتناسب مع أعداد من يدخلون سنويا إلى سوق العمل. وهذا لا يمكن أن يتحقق، فيما نتصور، إلا في ضوء تبني استراتيجية للنمو والعمالة على المدى المتوسط والطويل، تضع على قائمة أهدافها تحقيق التوظيف الكامل ، طاهر احمد (2002ص140) . على أننا نشير، بادئ ذي بدء، إلى أن تنفيذ هذه الاستراتيجية لن يتحقق في ضوء الاعتماد المطلق على آليات السوق، ومنع الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي. فنحن نعتقد، أن تحقيق هدف التوظيف الكامل يفترض، ضمنيا، أنه خيار سياسي واجتماعي، تتبناه القيادة السياسية، وتتولاه الدولة بالرعاية من خلال التخطيط، وأدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية الملائمة مع مراعاة قوى السوق وآلياتها منظمة العمل الدولية (1996ص201).

ومهما يكن من أمر، فإن تلك الاستراتيجية الجديدة للنمو والعمالة التي ندعو لها، والتي يكون هدف التوظيف الكامل ضمن أهدافها الرئيسية، تعتمد على عدة محاور، نرسم معالمها - باختصار- كما يلي، طاهر احمد (2001ص146):

1 - ان القضاء على البطالة يجب أن يكون مرتبطا بخلق فرص عمل منتجة الأمر الذي يتطلب دفعة قوية للاستثمار والنمو في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، (الزراعة، الصناعة، الخدمات) مع ما يعنيه ذلك، من تصحيح للبنيان الاقتصادي المشوه ومن تنمية متوازنة لقطاعاته، ومن تكنولوجيا ملائمة. ويحتاج ذلك إلى أن تكون هناك استراتيجية طويلة المدى، للنهوض بهذه القطاعات تأخذ في اعتبارها دروس وتجارب التنمية الماضية، وتضع ضمن أولوياتها تحقيق فرص العمل للعمالة المحلية.

2 - الارتفاع بمعدل الاستثمار القومي إلى ما لا يقل عن 25%، حتى يمكن استيعاب تشغيل العمالة الجديدة التي تدخل سنويا سوق العمل، والتخفيض التدريجي لرصيد البطالة المتراكم. ويتطلب ذلك، العمل باستمرار على الارتقاء بالقدرة الذاتية التمويلية للدول النامية من خلال الارتفاع المخطط التدريجي لمعدل الادخار المحلي، حتى يمكن أن تقل فجوة التمويل، وتنخفض، من ثم، الحاجة إلى مصادر التمويل الأجنبية عبر الزمن، حسين جواد (1998).

فما يخفى، كيف كان الإفراط في الاقتراض الخارجي في عقدي السبعينيات والثمانينيات، أحد الأخطاء الفادحة التي ارتكبتها الدول النامية وأدت بها في النهاية، إلى الوقوع في فخ الديون التي استنزفت قدرا كبيرا من الفائض الاقتصادي لهذه الدول وكبلت حريتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية بعد أن اضطرت إلى إعادة جدولة هذه الديون.

3 - رغم أهمية الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخاصة حينما تؤدي إلى توفير موارد إضافية للتمويل، وتمد الدولة بالتكنولوجيا الحديثة والوصول إلى الأسواق الخارجية، فإن هناك مبالغة تكاد تصل إلى حد الوهم illusion حول الدور الذي تلعبه هذه الاستثمارات، في تحقيق النمو ومعالجة أزمة البطالة في الدول النامية(42) حيث كثيرا ما يُنظرإليها على أنها يمكن أن تكون بديلا عن الجهد الوطني وأنه لن يمكن تحقيق التنمية من دونها، هذا مع أن تأثيرها - في حالة عدم وجود ضوابط وطنية للاستفادة منها - لن يكون أقل خطورة من استفحال الديون الخارجية في ميزان المدفوعات ، Nations Unies (1995). كما أن تأثيرها في توظيف العمالة المحلية يكاد يكون هامشيا.

4 - لما كان عنصر العمل الوفير يمكن أن يكون ثروة وطنية مهمة، إذا ما أُحسن تدريبه وتعليمه وتوظيفه في المجالات التي تمتلك فيها الدولة ميزة نسبية وتحتاج إلى عمالة كثيفة، فإنه من الأهمية بمكان مراعاة هذه المسألة عند رسم السياسة الوطنية للتكنولوجيا الملائمة.

5 - ترتبط بالنقطة السابقة قضية أساسية، وهي ضرورة اعتماد وتنفيذ برنامج ملائم للتنمية البشرية، ينفذ على المدى المتوسط والطويل، ويتسنى من خلاله الارتقاء بمستويات التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية، حيث بات ذلك أمرا محتما للارتفاع بمستوى إنتاجية العمل الإنساني، وهي أحد المصادر الأساسية للنمو والتنمية في الوقت الراهن.

6 - كذلك، فإنه لضمان زيادة فرص التوظيف باستمرار، يتعين إعادة النظر، من حين لآخر، في مكونات سياسات التعليم والتدريب حتى يكون هناك توافق، بين مؤهلات العمالة المحلية التي تدخل سنويا سوق العمل ومتطلبات هذه السوق.

7 - يبدو لنا أن أفضل صيغة تفي بأغراض التنمية المتواصلة المرتبطة بالتوظيف الكامل هي صيغة الاقتصاد المختلط Economie mixte المنظم على أسس اقتصادية سليمة. ولا يجوز القضاء على قطاع ما في سبيل سيطرة قطاع آخر. فالسعي لهدف التنمية المتواصلة مع التوظيف الكامل سيحتاج إلى جهد وعطاء كل القطاعات، القطاع العام، والخاص، والأجنبي، والمشترك، والتعاوني، وقطاع الإنتاج السلعي الصغير، وحتى القطاع غيرالرسمي.

8 - بما ان الأسواق في الدول النامية مشوهة، وكثيرا ما تسيطرعليها العناصر الاحتكارية والطفيلية، التي كثيرا ما تسيء إلى استخدام الموارد وتوزيعها على المجالات المختلفة، فإن التنمية المتواصلة مع التوظيف الكامل لن يمكن تحقيقها بالاعتماد المطلق والوحيد على آليات السوق، بل سيقع على الدولة مهام ضخمة لإنجاز هذه التنمية. فالدولة ستكون مطالبة بأن تمارس نوعا من التخطيط الاستراتيجي الذي يحفز القطاعات المختلفة، للتحرك صوب التنمية المتواصلة المصحوبة بالتوظيف الكامل. وهي مطالبة بالمحافظة على سلطتها السيادية وتطويرها في وضع القرارات الاقتصادية المهمة المؤثرة في تحقيق تلك الاستراتيجية، (مثل تحديد معدلات النمو والادخار والاستثمار، والقرارات المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية والتجارية التكنولوجية).

خلاصة الفصل الثاني:

تناولنا في الفصل الثاني مشكلة البطالة التي يعاني منها العالم بأسره ،فلا يكاد مجتمع من المجتمعات البشرية حاليا يخلومن هذه الظاهرة التي اصبحت مؤشرا دالا على بداية تهاوي النظام الإقتصادي العالمي السائد ، الذي ما زال يعمل على تجسيد و تنفيذ و توحيد القوانين التي من شأنها أن توفر الحرية الكاملة و الغير المشروطة في حركة رؤوس الاموال و تقريب الأسواق مع بعضها البعض في حين يضع هذا النظام كوابح و وعوائق كثيرة على حرية تنقل الأيدي العاملة خاصة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة إضافة إلى الثورة العلمية الصناعية المعاصرة التي وفرت مناصب شغل أقل بكثير من الوظائف التي قضت عليها ،ما أدى إلى تفاقم أزمة البطالة و استمرار الجدل بين المفكرين و الإقتصاديين حول مفهوم البطالة و الحلول اللازمة للحد منها ،و قد حاولنا أيضا إيضاح الأسباب و الآثار الناجمة عن فيروس البطالة الذي يؤثر بتفاوت ما بين الدول المتقدمة التي توفر الحماية الإجتماعية لمواطنيها و تضمن لهم حق العيش الكريم و ما بين الأثار على الدول العربية (النامية) التي هي أكثر بؤسا و أكثر تضرارامن جراء تفشي ظاهرة البطالة. و في الأخير إستعرضنا وجهات نظر متباينة للحلول التي هي كفيلة بالحد من البطالة و العمل على إيجاد بيئة مواتية تساعد في التقليل من هذه الآفة الخطيرة.

الفصل الثالث :

واقع الإستثمار الأجنبي المباشرفي الجزائر وأثره على معدلات البطالة

تمهيد

تزا يدت أهمية الاستثمار الأجنبي خلال العشرية الأخيرة، إذ أصبح من أهم مصادر التمويل للدول خصوصا النامية منها، والتي سعت جاهدة لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها وذلك من خلال توفير المناخ الملائم والجذاب للنشاط الاستثماري، والذي يعد شيئا هاما للمستثمر الأجنبي، تجنبا للمخاطر التي قد تؤثر عليه، بالإضافة إلى تقديم الحوافز والامتيا زات اللازمة لاستقطابه، وذلك نظرا لما يكتسبه هذا النوع من الاستثمار من أهمية قصوى في المساهمة في تحقيق التنمية ، الأمر الذي أدى إلى خلق نوع من التسابق والتنافس فيما بين الدول للظفر بالمشاريع الإستثمارية الأجنبية. حيث تسعى هاته الدول من وراء إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى نقل المعرفة والتكنولوجيا بغية تدريب وإثراء رأس المال البشري الذي يعول عليه في تحقيق القفزات التنموية النوعية ،وضمان السير الحسن والصحيح للمؤسسات على مختلف مستوياتها ، من هنا كان لزاما على الجزائر الغنية بالموارد الطبيعية أن تتخلص من أحادية الإقتصاد (الجباية النفطية) الريعي الذي كان و مزال يدخل البلاد في أزمات خطيرة جراء إنهيار أسعار البترول ويرهن المستوى المعيشي لأبنائه إضافة إلى التبعية الإقتصادية وعدم وجود مسعى جاد لتحقيق الإكتفاء الذاتي في المواد الأساسية نظرا إلى ما تزخر به الجزائر من قدرات فلاحية و زراعية ، أيضا القدرة على الإستفادة من الطاقات المتجددة ، بالإضافة إلى المؤهلات الطبيعية و الجغرافية الإستثنائية التي يكمن أن تكون عامل جذب للإستثمارات السياحية إذا ما تم تهيئة المناخ العام لها.

من أهم الفوائد و النتائج التي يمكن للجزائر أن تستفيد منها عقب إصلاح و صناعة المناخ الإستثماري بهدف استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر هو الإستخدام الأرشد للموارد الهائلة التي تزخر بلادنا بها إضافة إلى إيجاد وربط جسور الثقة بين مختلف المؤسسات الفاعلة و تحقيق التكامل و التعاون بينها لضمان السير الحسن للأداء الإقتصادي العام ،بطبيعة الحال يصبح المناخ الإقتصادي العام و مؤشراته عوامل جذب لمختلف الشركات متعددة الجنسيات و في نفس الوقت وقود محرك للمؤسسات و الشركات الجزائرية. سنحاول في هذا الفصل تقييم المناخ الإقتصادي الجزائري خلال الفترة (2010-2019) لمعرفة نقاط قوته و أيضا وضع اليد على الجرح لتبيان نقاط الضعف التي حالت دون وجود إقتصاد قوي و غني و متنوع لا يخضع للتبعية ،يضمن لمواطنيه حق العيش الكريم في ضل الحرية العادلة والرفاه الإجتماعي ،لذا سوف يكون الفصل متضمن لأربع مباحث هي كالتالي:

- الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.
- ملامح الإستثمار الأجنبي في الجزائر و تأثيره على البطالة.
- وضعية مناخ الإستثمارفي الجزائروتأثيره على معدلات البطالة.
- معوقات الإستثمارالأجنبي المباشر في الجزائروالحلول اللازمة لتحسين المناخ الإستثماري.

1- الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

في إطار الجهود المبذولة لتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية وتكريس سياسة الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحواقتصاد السوق، عملت الجزائر على تنفيذ اصلاحات تشريعية ووضع قوانين جديدة تتعلق بالاستثمار عموما والاستثمار الاجنبي خصوصا لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-1 الأطر القانونية للاستثمار الاجنبي المباشر.

لقد صدر المشرع الجزائري عدة قوانين تهدف الى جذب الاستثمار الاجنبي، تتمثل هذه القوانين فيما يلي:

أولا: قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض:

يمثل قانون النقد والقرض الذي تبنته الجزائر في 14 افريل 1990 أداة جديدة للسياسة الاقتصادية في البلد فهو يندرج في إطار الاحكام التشريعية الخاصة بتطبيق الاصلاح الاقتصادي ويهدف الى تعديل النظام النقدي المالي وإعادة تنشيط الانتاج بواسطة رؤوس الاموال الداخلية والخارجية وجاءت مبادئ هذا القانون90 -11 (النقد والقرض) كما يلي

- للمستثمر الاجنبي الحرية للقيام بأي نشاط استثمار غير ان هذا القانون وكما جاء في قانون 1996، ترك قطاعات مخصصة للدولة والهيئات التابعة لها، على ان يحدد ذلك بنص كما ان القانون حدد شروط تدخل راس المال الخاص وهذا ما نصت عليه المادة 183.

- رفع القيود المفروضة من قبل القوانين السابقة والمرتبطة بحل تدخل راس المال والطبيعة القانونية للشريك فلقد تم الغاء شرط 51/49 وللمستثمر غير المقيم الحرية المطلقة في إقامة الاستثمار بمفرده او عن طريق الشركة.

- حرية تحويل رؤوس الاموال بعد تاشيرة بند الجزائر في مدة شهرين اي انه يتم بعد ذلك بعد 60 يوم من تقديم الطلب الى البنك الجزائر.

- الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر تجدر الاشارة هنا ان في هذا التاريخ الذي صدر فيه القانون لم توقع ولم تصادق الجزائر على اية اتفاقية متعلقة بالاستثمارات.

- تبسيط عملية قبول عروض الاستثمارات واخضاعها الى الرأي بالمطابقة اي يقدم الطلب الى مجلس النقد و القرض ثم يثبت خلال شهرين كما جاء في القانون وأعطى أيضا المستثمرين الاجانب الحق في اللجوء الى التحكيم الدولي في حالة وقوع خلافات بينهم وبين المستثمرين المحليين.

ثانيا: المرسوم التشريع 12-93 لعام 1993

بالرغم من أن قانون النقد والقرض تضمن بعض المبادئ الخاصة بمعالجة ملف الاستثمار الاجنبي المباشر، الا ان هذا الاخير بقي بدون نص خاص وواضح الى غاية عام 1993 حيث تم صدور المرسوم التشريعي الخاص بترقية الاستثمارات.

أكد هذا المرسوم على بعض الاحكام الواردة في قانون النقد والقرض كما تضمن: Fodil Hussam(2005).

تبسيط وتسهيل إجراءات عملية الاستثمار بتخفيف تعقيدات اجراءات الموافقة الموجودة من قبل وتقديم ضمانات وامتيازات ضريبية وجمركية.

الإقرار بمبدأ التحكم الدولي لحل المنازعات وقد تأكد ذلك فعليا بانضمام الجزائر لأول مرة الى الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.

انشاء هيئة وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات كجهاز اداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتهم وبحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية وتنظيم الندوات والملتقيات وإصدار المطبوعات للتعريف بفرص الاستثمار.

ولا تتعلق احكام هذا المرسوم بالاستثمارات الجديدة المنجزة بعد صدوره فقط بل اعطى اهمية كبيرة للاستثمارات الجارية انجازاها اثناء وقبل صدوره وقد هدف اساسا الى توسيع مشاركة راس المال المحلي الخاص والأجنبي لانجاز برامج الاستثمارات التي تحقق الاولويات التي حددتها الدولة والخاصة بخلق فرص عمل وترقية الصادرات خارج المحروقات وإشباع الحاجيات الاساسية للسوق الوطنية مما يمكن من تقليص درجة التبعية للأسواق الخارجية.

ثالثا: الامر رقم 01-03 لسنة 2001 المتعلقة بتطوير الاستثمار

في إطار التحولات الاقتصادية للسنوات الخمس الماضية ومع تحيد برنامج تنموي ذو استراتيجية مستقبلية يعمل على الاصلاح الشامل للمؤسسات الاقتصادية والمالية.ومن خلال ما سبق شرعت الدولة في احداث الاصلاحات على جميع النواحي و قد تم رصد ما قيمته 55 مليار دولار كبرنامج خماسي الى غاية 2009 تطلعا الى الشراكة مع الاتحاد الاوروبي و الدخول في معترك المنظمة العالمية للتجارة OMC، ومع كل هذه الرهانات وجب على الجزائر تهيئة سياستها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية لضمان التنمية الاقتصادية خاصة في مجال الاستثمار ، صدر الامر رقم 01-03 المؤرخ في 20 اوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ودعم المستثمرين وطموحاتهم المستقلة على اساس نظرة التغيير والرقى.

ومن خلال تفحصنا لهذا القانون او الامر الرئاسي استنتجنا بعض النقاط اهمها:

- الغاء كل الاحكام السابقة المخالفة لهذا الامر 01-03 لاسيما تلك المتعلقة بالمرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في اكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار ماعدا القوانين المتعلقة بالمحروقات (المادة11).

وبموجب المادة 35 من الامر 01-03 تم الغاء:

- الامتيازات والضمانات والمساعدات للمستثمرين التي جاء بها المرسوم التشريعي؛
- تقسيم انظمة التحضير حسب المناطق (المناطق الخاصة، المناطق الحرة، الجنوب الكبير، الطوق الثاني للجنوب) المعمول به في المرسوم التشريعي رقم 93-12.

الأمر 01-03 أعطى مفهوم جديد للاستثمار ويقصد به ما يلي:

-اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الانتاج، أو اعادة التأهيل أو اعادة الهيكلة(المادة2).

-المساهمة في رأس مال مِؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

-استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

-مبدأ حرية الاستثمار ومراعاة التشريع والتنظيمات بالنشاطات المقننة(المادة5).

-مبدأ عدم التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويون الأجانب مثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريين في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار(المادة14)

-يحدد الأمر01-03 الاستثمارات المنجزة قي النشاطات المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات في اطار منح الامتياز والرخصة (المادة1).

-الملاحظ في الأمر 01 -03 زيادة الحوافز والامتيازات للمستثمرين خاصة وزيادة الحوافز الضريبية و شبه الضريبية و الجمركية(المادة9).

-تقسيم نظام منح الحوافز والامتيازات الى نظامين: النظام العام والنظام الاستثنائي كل على حدا كما يلي:

المستثمرين يستفيدون من الاعفاء والامتيازات والحوافز في النظام العام في مرحلة الاستغلال فقط واستفادتهم من الإعفاءات في النظام الاستثنائي في مرحلة الانجاز والاستغلال بشرط ان تكون الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة من الدول وكذا الاستثمارات ذات الاهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.

-استفادة المستثمرين من الامتيازات والاعفاءات والحوافز لمدة 10 سنوات (المادة10-11). -ضمان تحويل الرأسمال المستثمر و العائدات الناتجة عنه كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل او التصفية حتى و ان كان المبلغ اكبر من راس مال المستثمر في البداية (المادة30).

- يتم انشاء بموجب الامر 01-03 الوكالة الوطنية للاستثمار ANDIلدى رئيس الحكومة و تكون تحت وصاية وزير المساهمة و تنسيق الاصلاحات و يتم تحديد صلاحياتها و سيرها و تنظيمها وفق المرسوم التنفيذي رقم01 - 282 مؤرخ في 24 سبتمبر 2001 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها و سيرها (المادة6).

- يتم انشاء المجلس الوطني للاستثمار برئاسة الحكومة ويكلف المجلس على الخصوص بما يلي (المادة19):
- يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها وتدابير تحفيزية للاستثمار ومسايرة التطورات الملحوظة؛
- يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات ويحدد المجلس الوطني للاستثمار شروط الحصول على المزايا والحوافز؛
- يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات وتطويرها؛
- انشاء صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب خاص يوجه هذا الصندوق للتمويل و التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمار و لا سيما منها النفقات بعنوان اشغال المنشآت الاساسية الضرورية لانجاز الاستثمار و يحدد المجلس الوطني للاستثمارات جدول النفقات التي يمكن إدخالها في هذا الحساب.(المادة28)

بموجب المرسوم التنفيذي رقم01 -282 تحل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار Andi محل وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها طبقا للتشريع المعمول به و كل عناصر الذمة المالية المنقولة و العقارية التي كانت تحوزها وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتهاAPSI او كانت مخصصة لها و كذلك المستخدمين العاملين بها. (المادة51)

المرسوم التنفيذي رقم 01-282 يلغى المرسوم التنفيذي 94-319 المؤرخ في 1994/01/14 والمتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها.

تنشأ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI على شكل الشباك الوحيد على مستوى الهيكل اللامركزية للوكالة نفس مقر APSIو بدأ نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في أفريل 2002.

رابعا: الامر رقم 06 -08 لسنة 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم01-03

و يهدف الى تعديل وتتميم بعض احكام الامر 01-03 حيث تم تعديل المواد التالية من الأمر 01- 03 (الأمر رقم 06-08) :

– **المادة 3**: والتي تحدد الاستثمارات التي تستفيد من ألمزايا التي يمنحها الامر 01-03 حيث تم وفق الأمر الجديد استثناء قائمة نشاطات وسلع وخدمات من الاستفادة من هذه المزايا وتحدد هذه القائمة عن طريق التنظيم بعد رأي مطابق من المجلس الوطني.

– **المادة 6**: والتي تقضي بانشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتم تعديل نصه منشئها لدى رئيس الحكومةر تدعى في صلب النص الوكالة ، وهذا ما يضفي على الوكالة نوعا من الاستقلالية ويلغى الوصاية.

– **المادة7:** والتي تنص وفقا للامر 01-03 على انه للوكالة اجل اقصاه 30 يوم ابتداءا من تاريخ ايداع طلب المزايا من اجل تزويد المستثمرين بكل الوثائق الادارية الضرورية لانجاز الاستثمار وتبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا من عدمه، وتم تعدلها إلى ان اقصى اجل يمنح للوكالة هو 72 ساعة لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالإنجاز و 10 ايام لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة.

- **المادة 9:** والتي تنص وفق الأمر السابق على المزايا الممنوحة للاستثمار المنجزة وفق النظام العام خلال فترة الانجاز فقط، ليضاف اليها وفق الامر الجديد وفي المادة السابعة منه مزايا جديدة خلال فترة الاستغلال ولمدة 3سنوات بعد معاينة الشروع في الاستثمار والذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر تتمثل في:

*الاعفاء من الضريبة على ارباح الشركات؛

*الاعفاء من الرسم على النشاط المهني.

-**المادة 11:** والتي تخص المزايا الممنوحة للاستثمارات المنجزة وفق النظام الاستثنائي في الامر السابق خلال مرحلة الانجاز ، حيث تم وفق الامر الجديد الغاء حقوق التسجيل فيما يخص عقود التأسيس والزيادفي راس المال و التي كانت تطبق بنسبة منخفضة قدرها 0.2% وفق الامر 01-03، وكذا الاعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة لإنتاج هذا اضافة الى المزايا المقررة في القانون السابق وهذا خلال فترة انجاز لا تتجاوز 5 سنوات ، اما خلال مرحلة الاستغلال ولمدة اقصاها 10 سنوات ابتداء من تاريخ معاينة المشروع والذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر حيث يتمتع المستثمر بالاعفاء من الضريبة على ارباح الشركات والاعفاء من الرسم على النشاط المهني.

-**المادة 18:** والمتعلقة بانشاء المجلس الوطني للاستثمار، حيث ينص الامر الاخير على "ينشا لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات مجلس يدعي بطلب النص "المجلس " ويوضع تحت سلطة ورئاسة رئيس الحكومة ويكلف بالمسائل المتصلة باستراتيجية الاستثمارات وبسياسة دعم الاستثمار وعموما بكل المسائل المتصلة بتنفيذ احكام هذا الامر وتحدد تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وسيره وصلاحيته عن طريق التنظيم.

❖ تجدر الاشارة هنا انه من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2009 تم اعطاء صيغة للمشروع الاستثماري عن طريق الشراكة فكل مشروع استثماري، الذي يكون جزء من او كل من التمويل الذي يأتي من الخارج / او اعادة استثمار الشراكة الاجنبية حسب القانون الجزائري الموجودة والقائمة على رؤوس

اموال اجنبية في إطار مشاريعها لتوسيع قدرات الانتاج في نفس النشاط ونفس الموقع ويمكن ان تشمل هذه الاستثمارات على:

- اجمالي رأس المال (شركات منجزة قبل ظهور وصدور قانون المالية التكميلية لعام 2009؛
- الشراكة مع المستثمرين الوطنيين المقيمين كما هو منصوص عليه في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 اي 51%للجزائريين و49% للأجانب.

2.1-: الهيئات المكلفة بمتابعة وترقية الاستثمار

ومن اجل تجسيد عملية التوجه نحو تدعيم وتطوير الاستثمار استحدث القانون الجديد الهيئات التالية:

أولا:وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI)

تأسست الوكالة بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-05 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، المتضمن انشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعاتها، وتضمن المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 12 جمادي الاول عام 1415 هـ صلاحيات الوكالة، حيث تعتبر هذه الوكالة حسب المرسوم التنفيذي المشار اليه اعلاه هي المرجع الاساسي لكل ما يتعلق بالاستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر لاسيما بعد انشاء الشباك الوحيد وتتمثل مهامها اساسا في (منصورالزين)2005:

- تدعيم ومساعدة المستثمرين في إطار المشاريع الاستثمارية؛
- تضمن ترقية الاستثمارات وتنفيذ كل التدابير التنظيمية وتجري تقييم مشاريع الاستثمار وإحصاءه؛
- تضمن تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار؛
- تساعد المستثمرين على الاستفادة من الاجراءات التحفيزية للاستثمار؛
- تنشر القرارات المتعلقة بالاستثمار التي استفادت من امتيازات؛
- تنسيق بين الوكالات في المناطق الحرة؛
- تنظيم ندوات، ملتقيات وايام دراسية يرتبط محتواها بهدفه؛
- تشغيل كل الدراسات في مجال الاستثمار.

ثانيا: لجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية وترقيتهاCALPI

ولقد اولى المشرع الجزائري اهمية خاصة لمشكل العقار الصناعي، حيث انه من ضمن العناصر الاساسية لإنجاز الاستثمار الاقتصادي الحصول على حصة عقارية متلائمة مع المشروع المرغوب في تكوينه، ففي إطار تدعيم وتحفيز الاستثمارات من هذه الناحية فان مسالة العقار اوكلت الى اللجنة الولائية لدعم مواقع الاستثمار المحلية وترقيتها المعروفة ب: CALPI.

تأسست لجنةCALPI بناءا على التعليمة الوزارية المشتركة رقم 28 المتعلقة بإجراءات توزيع الاراضي للمستثمرين وترتكز مهمته الاساسية على العنصر الاعلامي والتشاور المحلي ، وتتمثل مهام لجنةCALP في:

- تشكيل ومسك الدليل العام للمساحات الموجهة لفرض العقارات للمستثمرين مع توفيرها على القائمة في المناطق ذات الطبيعة الاقتصادية تبعا للنموذج المرفق والمصنف بالمجموعات الصناعية للنشاط الحر؛
- كما هي مسؤولة عن وضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بالامكانيات العقارية المتوفرة في اقليم الولاية التي يمكنها استقبال الاستثمارات وخاصة في الميادين التالية:

- الوضعية العامة للأرض فيما يخص المساحات المهياة وغير المهياة وضعية المساحات مثل ظروف الاتصالات، النشاطات المعروفة وخاصة المتعلقة بالبيئة.
- قواعد وطرق البناء فيما يخص رخص البناء واحترام قواعد التعمير

ثالثا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

وهي بديل عن الوكالة الوطنية للترقية ومتابعة دعم الاستثمار المستحدث، بموجب قانون الاستثمار الصادر سنة 1993، تتمثل مهامها في:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها ومنح المزايا المرتبطة بالاستثمار؛
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين واعلامهم ومساعدتهم؛
- التاكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الاعفاء؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار والحافظة العقارية وغير المنقولة الموجهة للاستثمار؛
- تسهيل القيام بالاجراءات التاسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.

رابعا: المجلس الوطني للاستثمار CNI:

جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة، ويضطلع بالمهام التالية:

- صياغة استراتيجية، اوليات الاستثمار؛
- تحديد المناطق المعنية بالتنمية؛
- اقرار الاجراءات والمزايا التحضيرية؛
- المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.

خامسا: الشبابيك الوحيدة اللامركزية:

من اجل التخلص من متاعب البيروقراطية وتسهيل الاجراءات الادارية امام المستثمرين المحليين والأجانب تم انشاء الشبابيك الوحيدة اللامركزية على مستوى الوطني تشمل الادارات والهيئات العمومية المعنية.

سادسا: الهياكل التقنية المختصة لدعم ومتابعة انجاز المشاريع:

- شباكات معلومات وطنية ودولية؛
- صندوق لدعم الاستثمار؛
- حافظة عقارية للمستثمرين؛
- مساهمة خبراء ومختصين وطنيين وأجانب؛
- ادارة في خدمة المستثمرين والتنمية الوطنية.

سابعا: الوزارة المنتدبة لدى الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار: وتضطلع بالمهام التالية:

- تنسيق الانظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخصخصة؛
- اقتراح استراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار؛

2-ملامح الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و تأثيره على البطالة:

بالنظر للإمكانيات التي تتميز بها الجزائر عن غيرها من الدول العربية وكيفية تنظيم المشرع الجزائري لعملية الاستثمار الأجنبي، وكذا الترسانة الهائلة للنصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة لها، فإنه يتبين للوهلة الأولى بأنّ الجزائر تملك مناخا ملائما وجذابا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى تعّد موردا هاما للعملة الصعبة، لكن إذا عدنا لأرض الواقع وإلى التطبيق العملي سنرى أن الجزائر بعيدة كل البعد عن استقطاب الإستثمارات الأجنبية إليها.

1.2-حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشرفي الجزائر خلال الفترة (2010-2019):

بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي (FDI) في عام 2019 ، 1.39 تريليون دولار ، بانخفاض 1٪ عن 1.41 تريليون دولار معدلة في 2018 ،وعلى الرغم من ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا حسب أرقام المشاريع بنسبة 38٪ في عام 2019 ، من 1261 إلى 1746 ، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 16٪ إلى 115.2 مليار دولار 2020 (FDI MARKETS).ليكون نصيب الجزائر 1,381.9 مليون دولار بإنخفاض 1.06% عن 1,466.1مليون دولار سنة 2018 رغم ما تملكه الجزائر من مؤهلات طبيعية و بشرية ظل تدفق الإستثمار الأجنبي إليها محدودا و ضئيلا بنسبة 1%من الإجمالي العالمي لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2019 كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (1.3):تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما بين 2010-2019

الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون $)		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التدفقات	الواردة	2,301.2	2,580.6	1,499.4	1,696.9	1,506.7	-584.5	1,636.3	1,232.3	1,466.1	1,381.9
	الصادرة	220.5	533.5	-41.3	-268.3	-18.3	103.2	46.5	-8.7	879.7	82.8
الأرصدة	الواردة	19,540.2	22,120.8	23,620.3	25,317.1	26,823.9	26,239.3	27,875.6	29,108.0	30,574.1	31,956.0
	الصادرة	1,512.7	2,046.2	2,004.9	1,736.6	1,718.3	1,821.6	1,868.0	1,859.4	2,739.0	2,821.8

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) 2019

نلاحظ من الجدول أن أكبر تدفق للإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر كان في سنة 2011 بقيمة 2,580.6 مليون دولار في حين كانت أسوء سنة للتدفق سنة 2015 ب584.5- مليون دولار تلتها سنة 2016ب 1,696.9مليون، ليظل مستوى الإستثمار الأجنبي المباشر متأخراعن الركب رغم الإعلان عن سلسلة من الإجراءات التنظيمية والتشريعية المتعلقة بالاستثمار، حيث يظل محيط ومناخ الأعمال والاستثمار كابحا ومعرقلا لمسار التنمية في البلد كما سنوضح أدناه .

2.2-بيانات التصريح بالإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2002-2017):

وفقا للبيانات المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2017 فقد بلغت المشاريع الأجنبية 901 مشروعا أجنبيا بالشراكة مع المؤسسات المحلية بمبلغ إجمالي قدر بـ 2519831 مليون دينار جزائري و مناصب شغل في حدود 133583 منصب شغل، و قد كان لأوروبا النصيب الأعلى من عدد المشاريع المقدرة بـ472 منها 332 عقود دولية مع الإتحاد الأوروبي و منها 140 مشروعا جراء الشراكات الثنائية مع دول أوروبا على حدى ،تلتها الدول العربية بـ262مشروعا و بمناصب شغل مقدرة بـ34462 كما هو موضح في الجدول أدناه 2019(ANDI).

الجدول رقم (3-2) :المشاريع المشتركة مع الأجانب خلال الفترة 2002-2017

المناطق	عدد المشاريع	القيمة مليون دينار جزائري	مناصب الشغل
أوروبا	472	1 148 208	78 415
الإتحاد الأوروبي	332	666 499	44 646
آسيا	114	169 732	11 761
أمريكا	18	68 813	3 737
الدول العربية	262	1 057 257	34 462
إفريقيا	6	39 686	609
أستراليا	1	2 974	264
الشركات متعددة الجنسيات	28	33 160	4 335
المجموع	901	2 519 831	133 583

المصدر:-http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018

والجدول الموالي يوضح القطاعات التي تم فيها إنشاء هذه المشروعات

الجدول رقم (3-3): المشاريع المشتركة مع الأجانب من حيث قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2018

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة مليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	13	1.44	5 768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82 593	3.28	23 928	17.91
الصناعة	558	61.93	2 050 277	81.37	81 413	60.95
الصحة	3	0.67	13 572	0.54	2 196	1.64
النقل	26	2.89	18 966	0.75	2 407	1.80
السياحة	19	2.11	128 234	5.09	7 656	5.73
الخدمات	136	15.09	130 980	5.20	13 842	10.36
الإتصلات	1	0.11	89 441	3.55	1 500	1.12
المجموع	901	100	2 519 831	100	133 583	100

المصدر:-http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018

الملاحظ من الجدول أن حصة الأسد من إجمالي المشاريع و مناصب الشغل إتجهت إلى القطاع الصناعي (الجباية النفطية)ب558 مشروعا و 81413 منصب شغل ليحل قطاع البناء في المركز الثاني من حيث عدد المشروعات يليه قطاع الخدمات حيث بلغ مجمولهما 278مشروعا على غرار القطاعات الأخرى المهمشة كقطاع الصحة و الزراعة و السياحة حيث كان نصيبها من إجمالي المشروعات 38 مشروعا وهذا إن دل فإنما يدل على تبعية الإقتصاد الجزائري للمحروقات و عدم وجود نوايا حقيقية لتنويع الإقتصاد و البحث عن أساليب و إستراتيجيات بديلة للنهوض بالمناخ الإستثماري الجزائري ،أيضا نلاحظ شح المعلومات و البيانات التي تقدمها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار بعدم تبيان تفاصيل عن المشروعات والشركات الأجنبية المتواجدة على أرض الوطن مثل نوع المشاريع المتواجدة في القطاع الصناعي و ما هي أبرز الشركات العاملة فيه ،كذالك عدم وضوح دور المؤسسات الخاصة و علاقتها بالإستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لترقية و تطوير الإستثمار الأجنبي المباشر المشترك و تكوين قاعدة بيانات شفافة تساعد الشركات المحلية في القطاع الخاص و الشركات الأجنبية على البحث عن الفرص المتاحة للإستثمار في الجزائر .

3.2- المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة(2015-2019):

الجدول رقم (3-4):تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم خلال الفترة (2015-2019)

الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
آسيا والمحيط الهادئ	13,606	%65
أوروبا الغربية	4,019	%19
أفريقيا	1581	%8
الشرق الأوسط	882	%4
الدول الأوروبية الناشئة	714	%3
أمريكا الشمالية	254	%1

المصدر:FDI Markets- June 2020

الجدول رقم (3-5) :أهم 5شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة(2015-2019)

الشركة المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات
CITIC Group	6,000	1
China State Construction Engineering Corporation (CSCEC)	3,300	1
Indorama	3,151	3
Total	1,929	2
Egyptian General Petroleum Corporation	1,404	1

المصدر:FDI Markets- June 2020

الجدول رقم (3-6) :إجمالي توزيع الإستثمارات الجديدة خلال الفترة(2015-2019) من حيث نوع النشاط

النشاط	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات
التصنيع	12,883	42
الاستخراج	3,450	2
اللوجستيات والتوزيع والنقل	3,305	2
اعمال بناء	867	3
خدمات الأعمال	196	16
كهرباء	170	1
المبيعات والتسويق والدعم	114	19
التعليم والتدريب	42	4
التجزئه	19	3
الصيانة والخدمات	4	1

المصدر:FDI Markets- June 2020

الجدول رقم(3-7):أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة(2015-2019)

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
هونج كونج	6,000	1	1
الصين	3,827	12	7
سنغافورة	3,151	3	1
فرنسا	2,266	16	15
مصر	1,553	3	3
تركيا	714	2	2
قطر	666	1	1
إسبانيا	517	7	7
سويسرا	400	6	5
اليابان	385	3	2
أخرى	1,576	134	108
الإجمالي	21,056	188	152

المصدر:FDI Markets- June 2020

إن الجدوال السابقة تلخص لنا مسار الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2015-2019) ،موضحة لنا في الجدول رقم الأقاليم المستثمرة بدءا بآسيا و المحيط الهادي بتكلفة مقدرة بـ 13606مليون دولار بنسبة 65%من إجمالي الإستثمارات الأجنبية المباشرة لتحل أوروبا الغربية كثاني مستثمر بتكلفة مقدرة بـ 4019 مليون دولار بنسبة 19% من المجموع الكلي لتليها كل من إفريقيا ، إقليم الشرق الأوسط ،دول أوروبا الناشئة ثم أمريكا الشمالية ،أما الجدول (6.3) رقم فيبين لنا أهم أنواع الأنشطة المستقطبة للإستثمار الأجنبي المباشر بسيطرة نشاط التصنيع بـ 42مشروعا من مجموع المشاريع و نلاحظ أيضا وجود مشاريع للتعليم و التدريب ب4مشاريع فقط بنسبة 4.30%من إجمالي المشاريع الجديدة المقدر بـ93 مشروعا خلال الخمس سنون الأخيرة ،لننتقل إلى الجدول رقم (7.3) الذي يوضح لنا أهم الدول المستثمرة في الجزائر بتكلفة إجمالية مقدرة بـ 21056مليون دولار و188مشروع ووجود 152شركة أجنبية على أرض الجزائر.

3-وضعية مناخ الإستثمار في الجزائر و تأثيره على البطالة:

هناك مجموعة من المقومات متعارف عليها دوليا تسهم في توفير المناخ الجاذب للإستثمار ،إذ يعد وجودها في بلد ما مؤشرا على قدرته على توفير البيئة المشجعة للإستثمار على السواء للشركات المحلية و الأجنبية معا ،حيث تساعد هاته المؤهلات على زيادة حجم الإستثمارات على أرض الجزائر لذا وجب علينا تقييمها و محاولة تحليلها لنعرف قدر النقائص الموجودة فيها بدون المغالاة ، من جهة أخرى سنرى مدى تأثير المناخ

الإستثماري للجزائر على معدلات البطالة و هل يمكن للإستثمار الاجنبي المباشر أن يخفض من معدلات البطالة في ظل الأوضاع القائمة.

1.3-وضعية مناخ الإستثمارفي الجزائر وفق المؤشرات الدولية:

لا تزال تقديرات الهيئات والمنظمات الدولية تصنف مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر ضمن الأعقد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ تم تصنيفه عالميا ضمن 190 دولة في الرتبة 157، مع اعتبار عدم تسجيل تقدم كبير في المؤشرات المحددة لهذا المناخ 2020(Doing Business) .

وتبقى تقديرات البنك العالمي سلبية على العموم وتنم عن عدم تسجيل تقدم ملموس وتغير جوهري في مسار الاستثمار، رغم الوعود والالتزامات المقدمة من قبل الحكومات المتعاقبة، وإبراز عدد من التسهيلات والتنسيق في إطار ما يعرف بـ "دوينغ بيزنس الجزائر" منذ سنوات، والإعلان عن كسب بعض النقاط في الترتيب العام الجديد مقارنة بترتيب 2017 الذي صُنفت فيه الجزائر في المرتبة 166، إلا أن ترتيب الجزائر لم يتغير في تقرير 2020 مقارنة بـ2019، حيث ظلت الجزائر قابعة في المرتبة 157 من مجموع 190 دولة. وتظل الجزائر متأخرة في الترتيب الإقليمي، حيث جاءت في المرتبة 14 عربيا بعد كل من الإمارات والبحرين والمغرب والعربية السعودية وعمان والأردن وقطر وتونس والكويت ومصر وفلسطين ولبنان وموريتانيا، ولم تتجاوز سوى 5 دول هي السودان والعراق وسوريا وليبيا واليمن. كما تأخرت الجزائر عن العديد من الدول الإفريقية 2020(Doing Business).

ووفقا لتقدير هيئة "بروتون وودز"، فإن مسار الاستثمار والأعمال منذ بدايته يعتريه الكثير من العقبات، وهو نفس تقدير منتدى الاقتصاد العالمي أيضا الذي صنف الجزائر، في تقريره الصادر هذه السنة، ضمن البلدان التي تواجه العديد من المخاطر والشكوك التي تقوض هذا المحيط بالنسبة للمستثمرين المحتملين، وحددت 5 مخاطر تواجه مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر. وعدّد التقرير المخاطر الخمسة التي يمكن أن تؤثر على مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر، ويأتي الفشل في الإدارة والحوكمة والتسيير في مقدمة التحديات الخاصة بالجزائر، تليها انعكاسات تقلبات وصدمات أسعار الطاقة، ثم قصور وفشل المنظومة المالية والمصرفية، ثم تحديات العامل الأمني الذي يُنظر إليه على أساس ظاهرة إقليمية بالنظر إلى ما تعرفه المنطقة من مخاطر عدم استقرار، وأخيرا القضايا المتصلة بالغذاء والأمن الغذائي (global competitiveness report) 2019 .

وبالنسبة للبنك الدولي، فإن مسار الأعمال والاستثمار في الجزائر يظل معقدا، فقد جاءت الجزائر في المرتبة 152 في مؤشر الشروع في الأعمال أو تجسيد المشروع، حيث يجتاز المستثمر أو المتعامل 12 إجراء لبدء الشركة وتشغيلها بشكل قانوني، مقابل 6.5 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بداية بالتسجيل المسبق أو الابتدائي على سبيل المثال، التحقق من الاسم أو الحجز، والتوثيق، ثم التسجيل في المدن الكبرى، في إشارة إلى المركزية الإدارية، وتشمل تدابير تخص الضمان الاجتماعي، وتقدر مدة الإجراء بنحو 18 يوما، لا يشمل الوقت المستغرق لاستكمال الإجراءات الفترة المخصصة في جمع المعلومات مع بداية كل إجراء في يوم منفصل، أي لا يمكن استكمال إجراءين في يوم واحد أو فترة واحدة، وبالنسبة لتكاليف المشروع فإن الكلفة

تستثني العمولات والرشاوى التي يمكن أن تترتب عنها زيادة في الأعباء 2020(Doing Business). أما المؤشر الثاني فيتعلق بالتعامل مع رخص البناء، حيث صُنفت الجزائر في المرتبة 121 بعدد إجراءات تقدر بـ19 إجراء مقابل 15.7 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومتوسط زمني يصل 131 يوما، وتقدر كلفة المرحلة بنحو 6.5% من قيمة المستودع أو الوحدة، وصُنفت الجزائر في مرتبة متأخرة في مؤشر نوعية مراقبة البناء بـ12 من مجموع 15،2020 (Doing Business) . بعدها يأتي مؤشر الربط بالكهرباء الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 102 بـ5 إجراءات و84 يوما، مقابل الرتبة 165 في مؤشر تسجيل وتقييد الملكية و10 إجراءات بمتوسط 55 يوما.

ولا يزال النظام المصرفي والبنكي يشكل إحدى الحلقات الأضعف في مسار الاستثمار والأعمال، حيث صُنفت الجزائر في الرتبة 181 في مؤشر الحصول على القروض، ومؤشر 10 من 100، كما احتلت المرتبة 179 في مجال حماية المستثمرين الذي يمثلون نسبة الأقلية بمؤشر 20 من 100. وسجلت هيئة "بروتون وودز" عدة نقائص متصلة بالنظام المصرفي والبنكي، حسب عملية سبر آراء واستبيان، إذ أشارت إلى غياب توزيع البيانات على كل من الشركات والأفراد، وعدم توزيع بيانات الائتمان الإيجابية والسلبية على حد سواء والحصول على المعلومات الائتمانية للمقترضين 2020(Doing Business) .إلى جانب ذلك، يمثل النظام الجبائي أيضا نقطة ضعف، إذ صنفت الجزائر في المرتبة 158، علما أن الضغط الجبائي في الجزائر يظل مرتفعا نسبيا بقرابة 18%، وتمثل اقتطاعات الأجراء نسبة تقدر بنحو 30% من إجمالي التحصيل الجبائي والضريبي. أما فيما يتعلق بالتجارة عبر الحدود أو التجارة الخارجية للسلع والبضائع أو الخدمات، فإن تصنيف الجزائر جاء ضمن مجموع 190 دولة في الرتبة 172 بمسارات معقدة في مجال التصدير، في وقت صُنفت في المرتبة 113 في مؤشر تنفيذ أو تجسيد العقود، وفي المرتبة 81 في تسوية المنازعات أو الوضعيات المعسرة.

احتلت الجزائر المركز 106 عالميا برصيد 35 نقطة في مؤشر الفساد العالمي لعام 2019 الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية .وتراجعت الجزائر بمركز واحد عن تصنيف سنة 2018 الذي جاءت فيه في المركز 105 من أصل 180 دولة. يُصنف مؤشر مدركات الفساد مراتب 180 دولة من خلال المستويات المدركة لفساد القطاع العام، استنادا إلى 13 تقييما ودراسات استقصائية لمدراء تنفيذيين في مجال الأعمال التجارية. ويستخدم المؤشر مقياس من 0 (فاسد جدا) إلى 100 (خالي تماما) من الفساد (Transparency International) 2019.

2.3-تأثير مناخ الإستثمار في الجزائر على البطالة

أصبح للأزمة المالية التي تعاني منها الجزائر للسنة الرابعة على التوالي، بسبب انكماش الاقتصاد، بفعل تراجع مداخيل النفط إلى أكثر من الثلثين، امتدادا أدى إلى تجميد العديد من المشاريع وتجميد عمليات التوظيف في القطاعين العمومي و حتى الخاص، وهو الوضع الذي زاد من تفاقم ظاهرة البطالة في البلاد.وحسب الإحصائيات التي نشرها الديوان الوطني للإحصائيات، فإن نسبة البطالة ارتفعت إلى ما فوق عتبة 12.5 بالمائة شهر جويلية الماضي لسنة 2019 ، مقابل 9.5 بالمائة في شهر أفريل ما يمثل 3 % ارتفاعا للبطالة.وتترجم نسبة البطالة التي كشف عنها الديوان الوطني للإحصائيات عدد العاطلين عن العمل البالغ

2.5 مليون شخص، في حين بلغ عدد السكان الناشطين أي الذين بلغوا سن العمل والمتوفرين في سوق العمل سواء كانوا حاصلين على عمل أو عاطلين في أفريل الماضي نحو12.2 مليون شخص مقابل 11.932 مليونا عند مطلع السنة .وبلغ عدد الجزائريين العاملين 10 ملايين شخص في شهر جويلية لسنة 2019، منهم أكثر من 8 ملايين رجل ما يعادل81.1 % وأكثر من مليوني امرأة أي 18.9 % .ولا يزال القطاع الخاص أكثر تشغيلا في البلاد، حيث يُشغل 6.33 مليون عامل أي 58 % مقابل 4.56 ملايين شخص ما يعادل 42 % ا من السكان العاملين، وحسب التقسيم الجغرافي يشتغل 7.33 مليون شخص في الأوساط الحضرية مقابل 3.56 مليون في الأوساط الريفية.وحسب القطاعات تتصدر التجارة والخدمات أكبر المشغلين في الجزائر بـ 61.7 في المائة من السكان النشطين، يليها قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 16.6 في المائة والصناعة بـ13 في المائة ثم أخيرا الفلاحة بـ 8.7 بالمائة ONS (2019).في حين يرى العديد من الخبراء الإقتصاديين أن الأرقام أكبر بكثير من ما هو مصرح به من الديوان الوطني للإحصاء نظرا إلى أنها لا تحتسب الأشخاص الذين تجاوز سنهم الأربعين عاما من الذين لا يملكون وظائف ثابتة ولأن العاطل الذي لا يطلب الشغل لا يتم احتسابه. إضافة إلى ما يسمى عقود ما قبل التشغيل و تداعيات التغطية التي تمارسها هذه السياسات المجحفة و المهينة لطالبي العمل و التستر على الواقع المرير و المؤلم للشباب المستبعد و المستعبد من طرف المؤسسات الجزائرية العمومية التي تمارس عليه شتى أنواع القهر و القمع و التهميش .

بالإنتقال إلى مدى مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في التقليص من معدلات البطالة فيمكن القول بأن المساهمة جد محدودة مقدرة بـ 133583 منصب شغل على الرغم من القدرات الهائلة الطبيعية و البشرية التي تتمتع بها الجزائر نظرا لضعف الأداء المؤسساتي و غموض إستراتيجياته ما أدى إلى وجود مناخ إستثماري معقد إضافة إلى أن الإستثمار الأجنبي الموجود و المحدود يعتمد على رأس المال المادي غير البشري في الصناعة الإستخراجية خاصة، و في مجال البناء تكون الوظائف الشاغرة ذات مدة زمنية محددة وفق مدة العقد.

4-معوقات الإستثمارالأجنبي المباشر في الجزائروالحلول اللازمة لتحسين المناخ الإستثماري

هناك العديد من المعوقات التي تميز مناخ الاستثمار في الجزائر و التي جعلت المستثمرين الأجانب يترددون في الإقبال عليها و جعلت أيضا الإستثمار المحلي منصب على الجانب التجاري و الخدمي لعدم وجود توجه إنتاجي حقيقي بآليات تنويعية و تحفيزية بهدف تحقيق تنوع إقتصادي و رفاه إجتماعي ، لذا سنطرق إلى أهم العوائق التي تقف أمام وجود مناخ إستثماري قوي و متوازن ،و سيكون الشق الثاني متضمن لأهم الحلول اللازمة لتفادي العوائق و المشاكل التي تمر بها الجزائر.

1.4- معوقات بنيوية:

تتميزالبنية التحتية في الجزائربالتخلف و قلة الجودة لبعدهاعن المقاييس العالمية، رغم الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة، والمبالغ الضخمة التي خصصت لمشاريع البنية التحتية ،فحسب مؤشر البنية التحتية الأساسية المتضمن في تقارير التنافسية العربية والعالمية، تبين مدى هذا الضعف والذي يشمل مختلف العناصر المكونة له منها :انخفاض كفاءة إنتاج الكهرباء، نوعية الطرقات، إهمال استخدام السكك الحديدية في نقل السلع والبضائع أو مستوى كفاءة النقل بالطائرات ،و حسب تقرير التنافسية العالمي للسنة 2019تتفوق أغلب الدول العربية على الجزائر في نوعية البنية التحتية، بترتيب 89 من141 دولة ،ويمكننا إبراز هذا

التدني في البنية التحتية، خاصة عند مقارنته بأفضل الدول التي تصدرت التقرير و هي سنغافورة ،الولايات المتحدة الأمريكية ،هونغ كونغ ..إلخ 2019 (global competitiveness report).

2.4-معوقات قانونية وتنظيمية:

تتميز الإجراءات الإدارية بالتعقيد وبتعدد القوانين والأنظمة المتضاربة أحيانا والكثيرة بما يقلل من شفافيتها ويصعب التعرف عليها ،إضافة إلى عدم كفاءة بعض العاملين في الإدارة وتباطؤهم في أداء مهامهم وانتشار البيروقراطية والفساد والرشوة.ويترتب على ظاهرة الفساد الإداري عدة عواقب من خلال انخفاض معدل النمو الاقتصادي نتيجة تثبيط الاستثمار حيث ينظر إلى الرشاوى على أنها ضرائب، وعدم الكفاءة المترتب عليها سوء تخصيص الموارد الحكومية والمواهب والكفاءات وهدر الإيرادات الضريبية وتدني أداء البنية الأساسية والخدمات العامة وتقليل فعالية تدفقات المعونة الخارجية بتحويل الموارد المتاحة للمشاريع المشجعة على الفساد، وحسب دراسة ماورو(2008)هناك علاقة سببية ذات معنوية إحصائية بين الفساد ومعدل الاستثمار، حيث يتوقع أنه كلما تحسنت بيئة أداءالأعمال عن طريق مكافحة الفساد كلما ازداد معدل الاستثمار، وبالأرقام فإن التحسن في مؤشر الفساد بنقطتين يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار بنحو 3,2%ومعدل النمو الاقتصادي بحوالي .4,10%.

وتكتسب فعالية الحكومة أهمية جوهرية في تحقيق التنمية الاقتصادية وفي نهاية الأمر من الصعب تحقيق التنمية الإقتصادية في البلدان التي لا تعمل حكوماتها على الحد من الفساد و إنفاذ القوانين و توفير بيئة مواتية لتشجيع تنمية القطاع الخاص، وتكشف البيانات عن وجود علاقة ارتباك موجب بين التعليم المعدل حسب الجودة على مستوى موظفي الخدمة المدنية والأبعاد المختلفة لفعالية الحكومة أي انه عندما يصل موظفو الخدمة المدنية إلى مستويات تعليمية أفضل يتراجع الفساد ويزداد تحصيل الضرائب وتتحسن الإدارة المالية العامة وتلقى الأسواق الخاصة دعما أكبر ويقترن ارتفاع المستوى التعليمي لموظفي الإدارة العامة بانحسار الفساد في هذه الإدارات، كما يظل ارتفاع المستوى التعليمي لموظفي الإدارة العامة مرتبطا بانحسار الفساد مما يؤدي في نهاية الأمر إلى ارتفاع مستوى التنمية من خلال المساعدة على الحد من سوء استخدام الأموال العامة وحماية الشركات الخاصة من عمليات الاستيلاء ولقد أبرز التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية 2012أن تدني مؤشر تفشي الفساد يبقى مرتبطا عموما بـ (المعهد التونسي) 2012 :

- منظومات قضاء تفتقر إلى الشفافية ونظام برلماني غير فعال خاصة في الدول الفقيرة؛
- اختلال التوازن في التعليم وفي توزيع الثروات الوطنية؛
- زيادة في التضخم وتطور السوق السوداء
- رشاوى بعض الشركات الكبرى واستعمال معايير مزدوجة من أجل تملك وادارة الأعمال التجارية لاسيما في الدول الغنية؛
- عدم تنفيذ القانون ووجود وسائل إعلام مستقلة ومجتمع مدني ديناميكي؛
- تخصيص نسبة هامة من المصاريف للتسلح العسكري والجيش على حساب التعليم والصحة؛

الفساد المستشري في الجزائر لا يقتصر على الفساد المالي، أي الفساد الناتج عن الصفقات المالية وعقود التجهيز وما إلى ذلك، إنما يسجل أيضا الفساد السياسي المستشري في الجزائر و معظم الدول العربية حيث

تصعب الرقابة والمساءلة والمحاسبة الفاعلة، وفقدان الحكم الرشيد والديمقراطية، والتأثير السلبي في ذلك على مسيرة التنمية المستدامة في الجزائر والتي تبقى الوسيلة الأنجع في تحقيق التغيير والإصلاح المنشود.

3.4-معوقات اقتصادية ومالية

إن تمحور الاقتصاد الجزائري حول قطبية الريع البترولي يمثل فخا مزدوجا (بن حسين ناجي) 2007:

-على المستوى الداخلي : يضعف أهمية الجهد المنتج واضعاف الحاجة للإنتاج أمام سهولة الإستيراد بسبب توفر الموارد المالية الناتجة عن إيرادات المحروقات، وبالتالي تجنب القيام بالإصلاحات الضرورية.
-على المستوى الخارجي :فإن قطبية الإيرادات من العملة الصعبة حول المحروقات يجعل البلد تابعا لتقلبات المتغيرات الخارجية، منها تقلبات أسعار البترول المقررة في الأسواق العالمية، وهناك تبعية لتقلبات أسعار الدولار الأمريكي والتبعية أيضا للواردات الأساسية)مواد غذائية، أدوية، تكنولوجية، تجهيزات إنتاجية...(، وحيث أن الصادرات النفطية تمثل نحو 97% من إجمالي الإيرادات من العملة الصعبة، مع إنتاجية ضعيفة تميز كل القطاعات وتراجع الصادرات وعدم تنوعها ، كما أن السلوكيات الريعية التي لوحظت في البلدان المصدرة للبترول عقب الصدمات النفطية تجسدت من خلال زيادة حجم الاستهلاك العمومي والخاص، والذي بلغ درجات عالية من التنوع مماثل وفي بعض الأحيان يفوق المستوى الذي بلغته الدول المتقدمة، في حين بقيت الهياكل الإنتاجية متأخرة و الصادرات الصناعية محدودة فإن وضعية الجزائر تمثل بعض التشابه مع خصائص الظاهرة الهولندية .

بالإضافة إلى جملة من العراقيل والقيود الذي تميز النظام المصرفي في الجزائر منها:

- قلة كفاءة العاملين في القطاع البنكي، خاصة فيما يتعلق بتسيير القروض وتقييم المخاطر؛
- مركزية القرارات وبطئها في حالة منح القروض؛
- ارتفاع تكاليف القرض، وقيمة الضمانات التي تفرضها البنوك؛
- تأخر أنظمة الدفع وبطئها.

وقد أثبتت العديد من الدراسات العلاقة الايجابية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، من بينها دراسة شملت سبع دول عربية (مصر، الكويت، البحرين، المغرب، الجزائر، الأردن والسعودية)حيث أشارت النتائج إلى الارتباط القوي بين التطور المالي ونموه والناتج المحلي الإجمالي خصوصا على المدى الطويل في خمس دول منها، بينما لا يوجد دليل على أن التنمية المالية تسبب النمو الاقتصادي في الجزائر والسعودية، وسبب ذلك عدم امتلاك الدولتين نظام مالي متقدم (حمزة حسن كريم)2011 .كما تعاني بورصةالجزائر من سوء ورداءة الأداء، بسبب وجود عدة معوقات منها (منصوري الزين) 2007 :

- عدم تنوع الأوراق المالية المعروضة، على غرار الدول المتقدمة وحتى النامية؛
- ضعف وعدم فاعلية نظام المعلومات الذي هو مؤشر حقيقي عن كفاءة السوق المالية، والذي هو ضروري لعمليات الاكتتاب؛
- منافسة البدائل الاستثمارية المتاحة، خاصة مع ضبابية التعامل في البورصة، وقلة الجاذبية؛
- هيمنة القطاع العام على التعامل في البورصة والمتميز بسوء التسيير وعدم الكفاءة؛

- ضعف القدرة الشرائية للأفراد، والادخار مع غياب الثقة في الجهاز المالي خاصة بعد فضائح بنك خليفة ومظاهر الفساد المتتالية؛
- غياب الثقافة المالية للاستثمار في البورصة، بالإضافة للعامل الديني في تحريم المعاملات الربوية، مما يستدعي إيجاد البدائل.

كما هناك عدة مشكلات وعقبات تعترض سوق التأمين الجزائري منها (قندوز طارق) 2011:

- لايعد التأمين في الجزائر كأحد أهم مصادر تعبئة الأموال، أو أحد أهم مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية كما هو الشأن في الدول المتطورة، فضلا عن قصور مجالات الاستثمار، وغياب سوق مالي كفء يسمح بتوظيف اشتراكات العملاء كأسهم في البورصة والبنوك مما ساهم في عزوف المستثمرين الأجانب

- عدم اهتمام شركات التأمين بتطوير منتجات تأمينية جديدة، ومن الملاحظ أن أغلبية التغطيات الموجودة تقليدية وبسيطة، مع غياب الأدوات الابتكارية في صناعة القرارات؛

- غياب ثقافة تأمينية لدى أفراد المجتمع الجزائري ونقص الوعي التأميني مما أثر سلبا على تنافسية الشركات، خاصة مع احتكار الدولة لسوق التأمينات حتى صدور الأمر 07/95؛

- النقص الشديد في البيانات والإحصاءات الحديثة اللازمة لمزاولة عمليات التأمين، وغياب نظام معلومات يعيق المهتم بالتسويق للقيام بدراسات جدوى، إلى جانب غياب تطبيق المفهوم الحديث للتسويق؛

نقص شديد في الخبرات والكوادر الفنية على مستوى كافة التخصصات، وغياب برامج إعلامية مكثفة بأهمية البحث العلمي لتطوير نوعية المنتج التأميني، مع قلة الدوريات المتخصصة أو إعلام متخصص، ونقص في مكاتب الاستشارة في مجال الخدمات التأمينية.

4.4-معوقات اجتماعية

تتمثل أهم العوائق الاجتماعية في قلة مهارة اليد العاملة، مما يشكل حاجزا أمام استخدامها في القطاعات التي تبحث دائما على الخبرة والمهارات ،ومع انتشار الفقر نتيجة تدهور في القدرة الشرائية للفئات التي كانت تصنف ضمن الطبقة المتوسطة، خاصة مع بقاء معدلات البطالة في العشر سنوات الأخيرة مرتفعة وزيادة الاضطرابات الاجتماعية بسبب غلاء الأسعار ومطالب السكن أو إضرابات البطالين وأجراء القطاع العمومي المطالبين برفع الأجور، حيث شهدت العديد من القطاعات الاقتصادية إضرابات متتالية، كما صاحب ذلك ارتفاع في ظواهر اجتماعية مهددة للأمن كالسرقات والجرائم مما ينعكس سلبا على استقرار الأوضاع الاقتصادية، كما أن تفشي الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل وعدم تكافئ الفرص بين أفراد المجتمع، يسهم في زيادة الشعور بالظلم وتأجيج الاضطرابات الاجتماعية.

ويتمثل عدم الاستقرار الاجتماعي عموما في الاضطرابات الداخلية والاجتماعية التي تتسبب في هروب رؤوس الأموال الأجنبية التي تبحث دائما على الأمان والاستقرار لما يسببه التوتر وعدم الاستقرار من خسائر وأضرار بالأصول المادية والأموال المستثمرة.ومن ناحية أخرى يعاني قطاع الصحة في الجزائر العديد من المعوقات والتي نجملها في العناصر التالية (عماري و بومعراف) 2009 :

- ضعف تمويل القطاع الصحي، فبالرغم من ارتفاع مستوى الإنفاق الصحي الوطني، لكن يبقى ضعيفا إذا ما قارناه بمستويات الدول المتقدمة أو حتى الدول المشابهة لنا وانخفاض نصيب الفرد من النفقات الصحية، حيث لا يتجاوز مؤشر الإنفاق الصحي إلى الناتج المحلي الإجمالي 4%،في حين يتراوح هذا المؤشر فيما بين 9 و 12%.

- قلة وسوء توزيع الهياكل الصحية عبر التراب الوطني، حيث تستحوذ العاصمة وحدها على 55% من الهياكل الصحية و22% للمناطق الشرقية و20% للمناطق الغربية و3% للجنوب، مما انجر عنه عدم العدالة وسوء التوزيع وتردي الوضع الصحي لفئات الطبقات الضعيفة خاصة

- معوقات مرتبطة ببيئة القطاع الصحي، والمتعلقة بسوء استغلال الموارد المائية المتوفرة التقليدية أو البديلة، وار تفاع نسبة التلوث الصناعي بسبب المصانع غير المراقبة والنفايات الخطرة والسامة دون مراعاة الأساليب العلمية للتخزين، مما أدى إلى ارتفاع الإصابة بالكثير من الأمراض المرتبطة بالتلوث وعدم نظافة المحيط.

- تعاني فئات من المجتمع الفقروالحرمان،مايجعلهم غير قادرين على تحمل تكاليف الخدمات الصحية، وهو ما يؤدي لتفشى الأمراض التي تضعف اليد العاملة وبالتالي الطاقات الإنتاجية.

و أوضحت دراسة Gupta et al) 2000)أن الفساد يؤثر عكسيا في توفير الحكومة للخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم، وأن هناك ثلاث قنوات يمكن من خلالها حدوث ذلك، كما حددتها الأدبيات النظرية في هذا الموضوع، وهي :

- أولا أن الفساد يمكن أن يؤدي إلى رفع أسعار الناتج والخدمات الحكومية وخفض مستوياتها في دول عدة، علما بأن الخدمات الحكومية تتضمن تقديم خدمات الصحة والتعليم وتمويلها .

- ثانيا أن الفساد يمكنه تخفيض الاستثمار رأس المال البشري .

- ثالثا أن الفساد يمكن أن يقلل من الإيرادات الحكومية فينخفض بالتالي مستوى جودة الخدمات الحكومية، ويتراجع بعض الأفراد عن استخدام هذه الخدمات، وتقل رغبتهم في دفع مقابل لهذه الخدمات من خلال التهرب الضريبي، وهو ما يؤدي إلى انكماش القاعدة الضريبية وانخفاض قدرة الحكومة على تقديم خدمات حكومية جيدة.

كما هناك بعض العقبات التي ترجع للمستثمرالمحلي نفسه حيث يمكن إيجازها فيما يلي(عرقات حربي)2007:

- النظرة التجارية قصيرة المدى للمستثمر الجزائري، حيث لا يحبذ النظرة التجارية طويلة المدى في الاستثمارات لأنه يريد تحقيق أرباح بسرعة ودون انتظار لفترة طويلة ومشروعات غير مكلفة كثيرا .
- إن غالبية المشروعات التي أنشئت لم تحظ من الدقة والواقعية حيث أثبتت معظمها أن الكلفة أعلى من المردود .
- إن معظم دراسات الجدوى الاقتصادية تم إعدادها عن طريق بيوت خبرة أجنبية، وحيث أن معظم المشروعات لم تهتم بالجوانب الفنية والتسويقية وهاتان مهمتان جدا من مراحل إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية .

- عدم اختيار المستثمرين الإدارة الكفئة المؤهلة والنزيهة والقادرة على التعامل بكفاءة مع بيئة الاستثمار ومتغيراتها .
- سوء اختيار أنماط وأدوات تمويل المشروعات المختلفة من مصادر محلية وأجنبية وبفوائد عالية
- ضعف مستوى الخدمات التسويقية وقصور الجهود المبذولة محليا وخارجيا

كما أن القضاء الذي يعتبر من أهم المحددات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في أي بلد ويمثل الخطوة الأولى لعملية الاستقرار الأمني، من خلال تطبيق مبدأ سيادة القانون والذي يتوقف عليه منح الثقة و الإطمئنان للمستثمرين و هي ما تزال بعيدة نسبيا عن القضاء الجزائري بتميزه بالضعف، ويمثل حتى الآن عقبة في وجه التنمية بشكل عام والاستثمار بوجه خاص، فالمحاكم تستخدم أسلوب تطويل المرافعات لفترات زمنية تتجاوز في بعض الأحيان العمر الافتراضي للمشروعات وكذلك البطء في تنفيذ الأحكام مما يؤثر سلبيا على حماية مصالح المستثمر واستقرار وضعه ويولد عنده الشعوربعدم الثقة والاطمئنان على رأس ماله وهي حالة تعتبر طاردة للاستثمار.

ويلخص الجدول (3-8):أهم عناصر القوة والضعف، الفرص والتهديدات لإمكانات الاستثمار في الجزائر

عناصر القوة	عناصر الضعف
• عودة التوازنات الاقتصادية الكلية • التقييم الايجابي للإصلاحات من دوائر الأعمال الأجنبية. • الإرادة الإصلاحية للسلطات. • التكلفة المنخفضة للطاقة. • حجم السوق (أكثر من 38 مليون مستهلك سنة 2013). • قوة عمل شابة متعددة اللغات. • القرب الجغرافي لأسواق أوروبا وإفريقيا. • الاندماج الاقتصادي التدريجي الإقليمي (UMA/EU) والعالمي(OMC). • وفرة الموارد البشرية مع مرونة سوق العمل.	• تأخر في البنية التحتية • التأخر الكبير في إصلاح القطاع المالي والمصرفي • صعوبة الحصول على التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. • وجود معتبر للقطاع الغير رسمي • طول مدة الإجراءات القضائية • صعوبة الحصول على العقار الصناعي • عجز كبير في الاتصال وتوضيح صورة البلاد • نقص المعلومات الكمية عن التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة ومصادرها، مع نقص الخبرة المتعلقة بها.

الفرص	التهديدات
• المحروقات والطاقة • البنية التحتية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة(NTIC) • المناجم • الزراعة الغذائية • السياحة • الاكترونيك • الصيد • الانضمام المستقبلي لمنظمة التجارة الدولية • منطقة التبادل الحر مع أوروبا	• بطء التنظيم للقطاعات • التأخير البيروقراطي للإدارة العمومية • التأخر في إعادة تأهيل موظفي الإدارة العمومية • ضعف انتشار NTIC • هجرة الأدمغة • تكييف السياسات الوطنية مع الالتزامات الدولية للجزائر. • نقص التنسيق بين السياسات الوطنية • التداخل بين صلاحيات الهيئات المكلفة بالاستثمار

Source: CNUCED, Examen de la politique de l'investissement Algérie, 2004, p 67

5.4 - الحلول اللازمة لتحسين المناخ الإستثماري الجزائري

بالنظر إلى العراقيل والمعوقات التي تعترض مناخ الاستثمار في الجزائر والتي تناولناها سابقا، فإن الجزائر أمام تحديات كبيرة من أجل تحسين وضعها في أهم المؤشرات الدوليةوالتي تتطلب القيام بالعديد من الإصلاحات لحفز الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية، حتى تتمكن من تحقيق أهداف البرامج والخطط التنموية والنهوض بالقطاعات الإستراتيجية.

أولا:تحسين الجهود الترويجية

تعتبر الدراسات الحديثة لكل من Harding (2010) و Javorcik (2011)من أهم المساهمات في رصد أثر ممارسات الترويج على جذب الاستثمار الأجنبي، حيث أوضحت النتائج وجود علاقة ايجابية وذات دلالة إحصائية عالية بين مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العشرية الأولى من القرن الحالي ومتوسط تقييم أداء جهة الترويج في البلد المضيف، وذلك بعد التحكم في متغيرات مفسرة أخرى تتضمن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وحجم السكان والتضخم والاستقرار السياسي في البلد المضيف، وبينت الدراسة أن حجم هذا الأثر له دلالة اقتصادية عالية، فالبلد الذي يقيم فيه أداء جهازه الترويجي بمجموعة نقاط الجودة 60%يحصل في المتوسط على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد أعلى بـ25 % من أي بلد آخر تم تقييم جهاز الترويج فيه بـ45 %من النقاط، وقد صنفت الجزائر في مؤشر إمكانيات الدولة في جذب الاستثمار ضمن المستوى الثاني أي الإمكانيات المرتفعة وضمن المستوى الثالث في مؤشر الاستثمار الفعلي أي جذب

فعلي منخفض (المؤسسة العربية لضمان الإستثمار)2012 .ويلخص الشكل الموالي أهم السياسات والأطر لدعم إستراتيجية الترويج و دعم وتدفق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

شكل رقم (3-1) :المكونات الأساسية لجذب و تدعيم الإستثمار الأجنبي المباشر

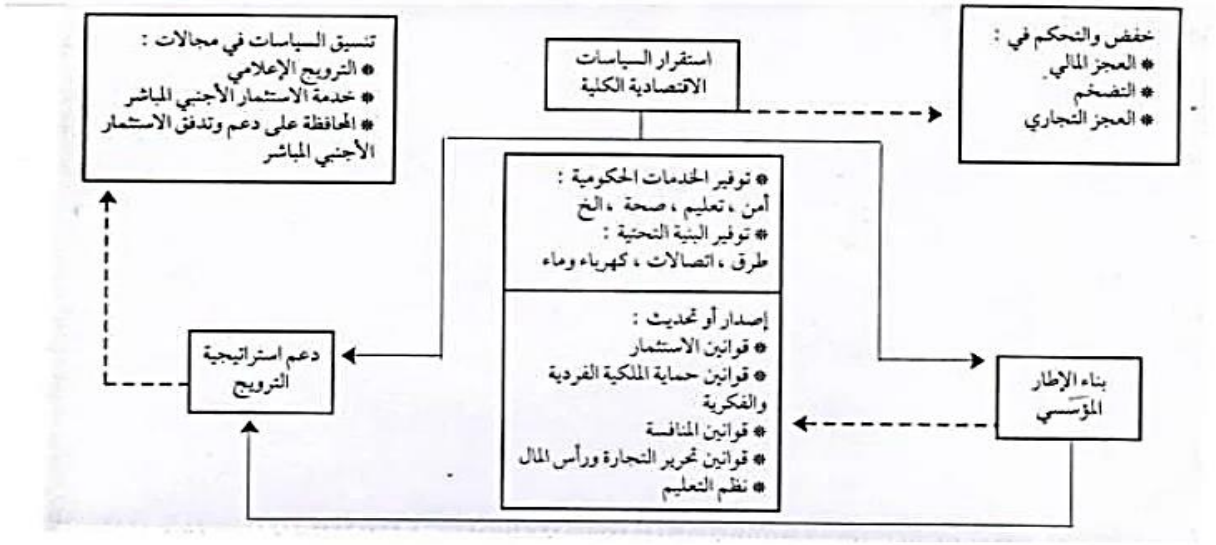

المصدر :حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، عدد 83 ، ديسمبر 2005ص119.

ولتدعيم سياسة الترويج ينبغي اتخاذ العديد من الخطوات منها (المؤسسة العربية لضمان الإستثمار)2012 :

- الحصر الدوري لمعيقات الاستثمار ومشاكله التشريعية والقوانين الإدارية .
- دراسة اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر جغرافيا وقطاعيا ومتابعة تحركات الدول المنافسة الرائدة .
- دراسة المخاطر المعيقة للاستثمارات عالميا كتقلب أسعار النفط والاختلال على المستوى التوازنات الكبرى (موازين المدفوعات، الضغوط التضخمية،الموازين العامة) لما لذلك من تأثير على أسعار الصرف.
- وضع إستراتيجية ترويج واضحة تستند على القاعدة المعرفية التي سبق تكوينها والتي تحدد السياسات العامة والأهداف ذات الأولوية.
- هيكلة واضحة لجهاز الترويج للاستثمار بأهداف واضحة قابلة للتحقيق والقياس مع تحديد واضح لدور المسئولين والعاملين في الجهاز.
- الاستفادة من تطور النظم الإدارية والتسويقية في وضع الإستراتيجية الترويجية وتحسين أساليب الأداء للأعمال لتعزيز جاذبيتها كمواقع مضيفة للاستثمار، والاستفادة من التجارب الناجحة عالميا.
- كي تحافظ الدول على تنافسيتها وتحافظ هيئات تشجيع الاستثمار على تميز أدائها مستقبلا لابد أن تستند بشكل رئيسي إلى تنمية بيئية داخلية، تدعم توليد الأفكار المبدعة وتطور أساليب عمل ذكية

تعتمد على مواكبة المستجدات، والتأقلم الكامل والسريع مع المتغيرات والتفكير المدروس لكيفية اتخاذ القرارات الخاصة بالأعمال.

ولضمان جذب وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات المنتجة التي يمكن أن يحقق فيها اقصى مساهمة في التنمية الوطنية ، و يجب أن تكون الدولة قادرة على بناء و إدارة و تحليل قاعدة بيانات واسعة ودقيقة بشأن المنشآت المحلية والمؤسسات الأجنبية القائمة في مختلف القطاعات (مرصد للاستثمار)، لتتمكن من استخلاص استراتيجيات مجدية للترويج للاستثمار تتضمن العناصر التالية :

- مقومات استهداف ودعم مستثمرين تتوافر فيهم قدرة كامنة على التأثير بقوة في الاقتصاد الوطني وتكييف الخدمات المقدمة لهم حسب احتياجاتهم،

- تقييم فعالية التسهيلات والإرشادات بشان قرارات المستثمرين و إجراءاتهم ،ربط عمليات الترويج بالسياسات الحكومية عموما وسياسات الإستثمار على الأخص ،

- ترشيد استخدام الموارد النادرة المتاحة لترويج الاستثمار وتطوير التقييم الذاتي لفعالية جهة الترويج فضلا على فعالية الجهات والمؤسسات المتعاونة الأخرى. (المؤسسة العربية لضمان الإستثمار) 2013.

ثانيا- تطوير القطاع المصرفي

إنَ وجود قطاع مالي قادر على تلبية الاحتياجات التمويلية يعتبر من أهم متطلبات المناخ الاستثماري الجيد.

أولا :تحديث الجهاز المصرفي:

يعتبر الاستقرار النقدي من أهم العوامل المؤثر ةعلى النمو الاقتصادي، من خلال التأثير المباشر على أسعار الفائدة وحجم الائتمان وأسعار الأصول المالية وضبط معدلات التضخم، و يتطلب النمو الاقتصادي وجود مؤسسات وساطة مالية فعالة وقوية تعزز الاستقرار النقدي وتدعم كفاءة تخصيص الموارد، ويتطلب ذلك تدعيم مؤسسات الجهاز المصرفي وتفعيل المنافسة بتنويع الخدمات وتقديم منتجات حديثة مواكبة للتطورات التكنولوجية العالمية الحديثة والتشجيع على الاندماج بهدف ايجاد بنوك كبيرة تستفيد من وفورات الحجم، ويعتبر تطوير الإطار التشريعي عنصر آخر مهم لمواكبة التشريعات الحديثة، وكذلك قدرات البنوك على إدارة ومواجهة المخاطر(أحمد مصطفى)2005. حيث تحتاج الجزائر إلى إعادة هيكلة قطاعها المصرفي وارساء قاعدة تطوير الخدمات المصرفية للتجزئة وتفعيل الإقراض (العادي أو الإسلامي) للقطاع الخاص، خاصة للمؤسسات الإنتاجية ويكون مترافق مع تعزيزالبنية التنظيمية والتشريعية والمناخ الاستثماري، كما تحتاج إلى سياسات نقدية فعالة تعتمد على استقلالية المصارف المركزية.

ثانيا :تطوير الصيرفة الإسلامية :

يقترح مجموعة من الخبراء والباحثين في مجال الصيرفة الإسلامية عدة أفكار واقتراحات قابلة للتطبيق والتي أثبتت نجاحها في دول عربية وأوروبية من أهمها (Albilad(2013:

- إنشاء شبابيك تقدم خدمات مصرفية في البنوك العمومية الجزائرية التي تحتكر نشاط التمويل في الجزائر، حيث يصل رأسمالها 90% من رأس مال البنوك، بتخصيص جزء من رأسمالها الضخم في تمويل المشاريع التي يرفض أصحابها نمط التمويل الربوي، وهذا ما سيسهم بشكل كبير في دفع عجلة الاستثمار المعطلة في

الجزائر، و توفيرمناصب شغل للشباب المتحمسين لهذا النوع من التمويل والرافض في أغلبيته للاقتراض الربوي.

- المساهمة في الحد من ثقافة اكتناز الأموال لدى الجزائريين، رغم كل ما تشكله من فرص ضائعة في خدمة الاقتصاد، حيث تتآكل هذه الأموال بفعل التضخم، ولا يستفيد منها الاقتصاد في تحريك عجلته القائمة على التمويل، مما أدى إلى تسجيل بطء في معدل دوران الأموال، وهو ما يؤدي حسب المعادلات الاقتصادية الضابطة لحركة السيولة المالية إلى ارتفاع في معدلات التضخم، ما أسهم في ارتفاع محسوس في معدلات الأسعار بتجاوزها 40% للمواد الاستهلاكية في السوق، كما سيؤدي ذلك إلى كسر احتكار المشاريع الاستثمارية على فئة معينة من المستثمرين الذين يتعاملون عادة مع البنوك التقليدية .

- يعد فتح شبابيك إسلامية في البنوك العمومية، الحل الأنسب لتدارك التأخر الكبير التي يشهده قطاع الصيرفة الإسلامية في الجزائر مقارنة بدول عربية وأجنبية أصبحت رائدة في هذا المجال، وصارت مثلا يحتذى به في كثير من الدول الغربية التي صارت تستورد هذه التجارب، وأفاد الخبراء بأن البديل الإسلامي صار واقعا مفروضا في مجال الصيرفة عبر العالم، حيث تتسابق الدول الآن على فتح بنوك إسلامية لاستقطاب رأس المال العربي، خاصة من دول الخليج التي تفضل التعاملات غير الربوية، مما خلق سباقا تنافسيا ما بين الدول على غرار فرنسا و بريطانيا وسويسرا لاستيعاب رؤوس الأموال العربية .

- الحد من العوائق التي تحول دون تطبيق مشروع الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية ،والمتمثلة أساسا في افتقار المنظومة المصرفية الجزائرية إلى إطار قانوني وتنظيمي يعترف صراحة بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية و يراعي خصوصيتها والمبادئ التي تقوم عليها، وأضحى وجود هذا الإطار القانوني والتنظيمي ضرورة ملحة تمكن البنوك الإسلامية من النشاط القانوني الرسمي ضمن الاحترام الكامل للقوانين المصرفية السارية المفعول من جهة المعايير الشرعية المختارة، من جهة أخرى نتج عن هذا الفراغ القانوني والتنظيمي أنه قد جعل بنك البركة وهو أول بنك في الجزائر بصيغة إسلامية تأسس عام1991 ينشط في دائرة المسكوت عليه فلا هو معترف به بقانون صريح ولا هو ممنوع بقانون صريح أيضا، إذ تتركز المعوقات القانونية في ثلاث قوانين أساسية هي القانون المصرفي والقانون التجاري وقانون الضرائب، مما يتطلب ضرورة التشريع ومراجعة الأمر 11.03 ليشمل إجراءات إضافية تؤسس للعمل المصرفي الإسلامي وتمنحه قوة قانونية حقيقية دون تمييز بينه وبين المصارف التقليدية.وفي الجزائر تطغى صيغة التمويل المعروفة بـالمرابحة على باقي الصيغ الإسلامية في تعاملات البنوك الإسلامية في العالم، لكنها تصل إلى مستويات غير معقولة في الجزائر، حيث تمثل 95% من تعاملات البنوك الإسلامية في الجزائر، حيث لا تمثل المرابحة الصيغة الأنسب في تمويل المشاريع الاستثمارية.

ثالثا:تطويرأسواق رأس المال

يمكن أن يجذب نشاط أسواق رأس المال قدرا لا بأس به من رأس المال المادي من خلال وسيلتين (حسين) :2015

الأولى بشكل مباشر من خلال مزيد من الاستثمارات القائمة على توظيف الأسهم والثانية بشكل غير مباشر من خلال استثمارات جديدة تحفزها التوقعات الجيدة بالنسبة للأداء الاقتصادي المستند على الارتفاع في أسعار الأسهم، ويتطلب ذلك العديد من الإجراءات منها:

- وضع خطة إعلامية للتعريف بفرص ومزايا الاستثمار المالي، بتوفير البيانات الكترونيا بمختلف اللغات عن الفرص المتاحة للاكتتاب، ونشريات تشمل كل ما يهم المستثمر ويساعده على اتخاذ القرار المناسب له، مع أهمية زيادة الوعي الادخاري لدى صغار المدخرين عن طريق مختلف وسائل الإعلام.

- تنشيط سوق السندات في البورصة، حيث تلجأ الشركات إلى استخدام السندات لتمويل أنشطتها باعتبارها مصدرا قويا للتمويل أكثرا استقرارا وأقل تكلفة مما يتيح لها التوسع في أنشطتها وتنويع محافظها المالية والمشاركة في مشروعات جديدة، ولكي تلعب السندات هذا الدور المتميز لابد لها أن تتصف بالتنوع والملائمة خاصة لصغار المستثمرين.

- إدخال المشتقات المالية في البورصة، والتي تعتبر من الأدو ات المبتكرة لإدارة المخاطر وتطور استخدامها بحيث أصبحت الآن من أهم أدوات الاستثمار.

ثالثا:تطوير قطاع التأمين

العمل على حل المشكلات و تذليل العقبات التي تعترض سوق التأمين الجزائري ليصبح أحد أهم مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية كما هو الشأن في الدول المتطورة من خلال عدة إجراءات من أهمها (حسين) :2005

- نشر الوعي التأميني لدى الأفراد بمختلف الوسائل،وزيادة القدرة التنافسية لشركات التأمين من خلال تحسين مستوى الخدمات المقدمة للزبائن

- تطوير مهارات العاملين وتكييفها مع تطوير الأجهزة المستخدمة حتى يمكن لشركات التأمين منافسة الشركات الأجنبية التي تتمتع بمستويات عالية من التقنية وطرق التسوية العالية الكفاءة بموجب اتفاقية الـ.GATS والسماح للبنوك بتوفير خدمات التأمين، عبر الشراكة بين البنوك وشركات التأمين ومن المهم تعزيز مساهمة الضمان الاجتماعي في القطاع المالي عبر تطوير هيئات الضمان الاجتماعي وتحسين الحوكمة والشفافية فيها.

رابعا :الحد من الفساد

لقد اقتصر النقاش في مناقشة مصطلح الفساد من خلال تعريف منظمة الشفافية العالمية وهو إساءة استخدام الوظيفة العامة للمنفعة والكسب الخاص ، والفساد كظاهرة اجتماعية وتاريخية لا تخص مجتمع معين أو حقبة تاريخية معينة، لأنها وجدت لتبقى طالما وجدت عوامل الجهل والفقر وقمع حرية الإنسان بالنسبة للمجتمعات الفقيرة، أما بالنسبة للمجتمعات المتقدمة فإن غياب الوازع الديني والأخلاقي تشكل سببا رئيسا في فساد الفرد والمجتمع، تعد الجزائر في طليعة الدول التي تعاني من ظاهرة الفساد حسب الوقائع المعاشة وفضائح الفساد التي طالت العديد من القطاعات، وتسببت في الكثير من الجرائم الاقتصادية وانعكست سلبيا على التنمية الاقتصادية، وبالنظر للآثار السلبية لظاهرة الفساد فإنه لا بد من وضع إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار الأسباب

التي أدت وساعدت في تفشي الظاهرة،و وضع حلول للأسباب التي ساعدت على انتشار الظاهرة حيث تضمن هذه الإستراتيجية العديد من الجوانب أهمها (زياد) 2005 :

أولا :الجانب الاقتصادي

حيث تعد الشفافية في العمليات الحكومية والمساءلة عناصر ضرورية لـ:

- سلامة المالية العامة وحسن الحكم و نزاهة الإدارة مما يحد من تبديد موارد المالية العامة والحد من الفساد.

- تعزيز ثقة المواطنين في حكومتهم، مما يحقق الاستقرار والمساواة وحسن تخصيص الموارد من خلال تصنيف البيانات الخاصة بالعمليات الحكومية والملكية والالتزامات.

- تحقيق مبدأ المساءلة بإلزام القائمين على شؤون السلطة باحترام حقوق ورغبات المواطنين وتعد الخوصصة من الخطوات التي تساهم في تقليل نطاق الفساد و إعادة هيكلة الحوافز، بالإضافة إلى تحسين رواتب الموظفين العموميين لتقليل الرشاوى،مع تبسيط اللوائح والضرائب وتوضيح حقوق الملكية،والعمل على الحد من فساد خاصة في المستويات العليا للتقليل من الإحتكار الكلي لمقدرات البلد.

ثانيا :الجانب الإداري:

يحتاج هذا الجانب إلى إحداث تغيرات إدارية واصلاحات داخلية في قطاعات الخدمة العامة، وترتكز على العديد من العوامل للتعامل بصورة فعالة منها:

- اعتماد سياسة التدوير الوظيفي بقدر الإمكان مع إعادة النظر في أوضاع العاملين في القطاع الحكومي.

- إنشاء وحدات رقابية في المؤسسات الحكومية، مع المساءلة والمعاقبة الصارمة للمخالفين

- إصلاح نظام الاستخدام والترقية الوظيفي للأفراد العاملين في القطاع الحكومي على أساس الكفاءة ووفق معايير موضوعية وعادلة

تضييق الفجوة بين الإجراءات الإدارية الرسمية كما هي محددة في السياسات والتشريعات والتعليمات والإجراءات الإدارية غير الرسمية كما تتم في الواقع العملي لدعم الجهود المبذولة لمكافحة الفساد، كما يفيد تقرير البنك الدولي حول ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2019 أن تحسين نوعية المنظومات والتطبيقات الإدارية والشفافية في تبسيط الإجراءات المتعلقة ببدء المشروع والحصول على التراخيص وتسجيل الملكية والربط بشبكة الكهرباء يتم من خلال تحسين استعمال التكنولوجيات الحديثة وطرق الحصول على مثل هذه الخدمات، حيث كلما زاد الالتقاء المباشر بين المستثمر والموظفين كلما اعتبرت العملية أقل شفافية وأن التطبيقات الجيدة هي التي تكون عن بعد وبأقل وثائق.

ثالثا :الجوانب السياسية والاجتماعية

لا يمكن الوصول لحلول جذرية إلا بالخروج من الواقع ومجاملته، ولذلك من المهم أن يسبق التغيير الاقتصادي والإداري هيكلة جذرية سياسية وقاعدة سياسية سليمة تؤمن الشفافية والحرية والعدالة والمراقبة وحرية الرأي بوجود أحزاب سياسية فعالة، مع الإقرار بمبدأ التداول السلمي على السلطة ومجتمع مدني وقد كان هذا من

مطالب الحراك الشعبي بداية من 22 فيفري 2019 الذي إلتزم بالسلمية و المطالبة بكامل حقوقه المشروعة و لا كن للأسف لا حياة لمن تنادي ،فلا بد من وجود مؤسسات دستورية وقضائية مستقلة، حيث القضاء وحده من يملك استخدام قدرة الدولة على الإرغام في تنفيذ الأحكام، على أن تتوفر فيه ثلاثة شروط أساسية وهي الاستقلال، وسلطة تنفيذ الأحكام والتنظيم الفعال، في إطار الفصل الأفقي بين السلطات (تشريعية-تنفيذية-قضائية) أو الفصل الرأسي سلطات مركزية-سلطات محلية.

كما أنَ رفع الحظر والرقابة على عمل مؤسسات المجتمع المدني المختلفة نظرا لدورها الفعال في محاربة الفساد، والعمل على رفع المستوى المعيشي للموظفين العموميين سيفسح المجال لمحاسبة الموظفين ذوي السلوك الفاسد ومكافئة الموظفين ذوي الكفاءة والجدية في العملية، مما يزيد من درجة الحصانة إزاء القضاء على الفساد والمفسدين، ويساعد في القضاء على ما يسمى" الفساد الصغير"، أما تعديل القوانين المعمول بها لمحاسبة المفسدين وجعلها رادعة والتنديد بالفساد وفضح رموزه عبر مختلف وسائل الإعلام سيهيأ لرأي عام معارض للفساد داخل المجتمع ويحميه من المخاطر المترتبة على تفشي هذه الظاهرة.ويشير (Daron Acemoglu)2003 أن للمؤسسات الجيدة ثلاثة خصائص رئيسية (شكوري)2013:

- توفير حقوق الملكية بالنسبة لفئة كبيرة من المجتمع تمكنهم من الاستثمار والمشاركة في الحياة الاقتصادية.

- وضع قيود على أعمال النخبة والسياسيين وجماعات المصالح، بحيث لا يستطيعون استعمال سلطتهم في انتزاع مداخيل واستثمارات الآخرين.

- توفير مناخ تتساوى فيه الفرص أمام كل قطاعات المجتمع، بحيث يستطيع كل الأفراد الاستثمار والمساهمة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المنتجة

تكتسب فعالية الحكومة أهمية جوهرية في تحقيق التنمية الاقتصادية وفي نهاية الأمر من الصعب تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان التي لا تعمل حكوماتها على الحد من الفساد وانفاذ القوانين وتوفير بيئة مواتية لتشجيع تنمية القطاع الخاص ، وتكشف البيانات عن وجود علاقة ارتباط موجب بين التعليم المعدل حسب الجودة على مستوى موظفي الخدمة المدنية والأبعاد المختلفة لفعالية الحكومة أي انه عندما يصل موظفو الخدمة المدنية إلى مستويات تعليمية أفضل يتراجع الفساد ويزداد تحصيل الضرائب وتتحسن الإدارة المالية العامة وتلقى الأسواق الخاصة دعما أكبر ويقترن ارتفاع المستوى التعليمي لموظفي الإدارة العامة بانحسار الفساد في هذه الإدارات، كما يظل ارتفاع المستوى التعليمي لموظفي الإدارة العامة مرتبطا بانحسار الفساد مما يؤدي في نهاية الأمر إلى ارتفاع مستوى التنمية من خلال المساعدة على الحد من سوء استخدام الأموال العامة وحماية الشركات الخاصة من عمليات الاستيلاء .

أما وفقا لمنظمة الشفافية الدولية فإنَ استئصال الفساد يتطلب مجموعة من الإجراءات (منظمة الشفافية الدولية)2013:

- إشراف قوي من البرلمان؛
- قضاء قوي ومستقل؛
- قانون نافذ يمنع تعارض المصالح ويمنع استخدام المؤسسات لتحقيق منافع خاصة؛
- تطبيق صارم وفاعل للقانون؛
- تضمين إجراءات مكافحة الفساد في صنع القرارات العامة؛

- التزام المزيد من الشفافية حيال الإنفاق العام والعقود العامة؛
- توسيع نطاق مساءلة الجهات العامة أمام الشعب؛
- شفافية في الميزانيات العامة؛
- الإعلام المستقل؛-مجتمع مدني حيوي؛
- شفافية في الحصول عن المعلومات.

خامسا:تحقيق التنمية البشرية

إن تحقيق تنمية بشرية يعد الأساس لأي تنمية حقيقية لأن العنصر البشري هو المحرك لها وهدفها، حيث للتنمية البشرية عدة أبعاد تشمل التعليم والصحة والتغذية والبيئة والعمل والحريات الاقتصادية والسياسية وهي تعتبر النمو الاقتصادي أساسيا ولكنها تؤكد على الحاجة إلى إعطاء اهتمام لنوعيته وتوزيعه، وتحلل باستفاضة صلته بحياة البشر كما أنها تعالج الخيارات القابلة للاستدامة من جيل لآخر.1تظهر أهمية رأس المال البشري في المنافسة الاقتصادية كما ظهرت في النمو الاقتصادي، حيث أن معظم الدراسات في اقتصاديات التعليم والتدريب تشير إلى دورهما كمحدد أساسي للإنتاجية، فتجارب التنمية تشير إلى أن رفع معدلات النمو المستديم يتم عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمارات في الأصول الملموسة وغير الملموسة مثل الابتكار والتعليم والتدريب وهو ما يشكل مركزا لتحقيق أهداف رفع الإنتاجية ومستويات التشغيل على المدى الطويل (حسين) 2005. وحسب دراسات (رومر وآخرون) 1990 فإن الدول التي تمتلك رأس مال بشري مرتفع تحقق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة، باعتبار أن التقنية تقود النمو نمطيا وتحتاج إلى وفرة في رأس المال البشري، فالتجربة العملية قد أثبتت أن مجرد توفير المناخ الاستثماري الملائم لا يشكّل بالضرورة ضماناً لنجاح العملية الاستثمارية بدليل وجود مشروعات استثمارية ناجحة وأخرى متعثرة في نفس البلد وفي نفس القطاع وتحت نفس الظروف المحيطة بالمشروع، حيث هناك تحديات ينبغي معالجتها لتحسين المناخ الاستثماري بالإضافة لما ذكرناه سابقا أهمها (قوريش)2011:

- إعطاء مصداقية للسياسات الحكومية؛
- مرونة السياسات وملاءمتها للأوضاع المحلية، فلا تقتصر بيئة الاستثمار النموذجية على مجرد منح الإعفاءات وتسهيل إجراءات التسجيل والترخي بل تتعداه لتشمل حزمة مكتملة من العناصر الضرورية التي لا بد من توافرها مجتمعة منها[:استقرار السياسات الاقتصادية الكلية؛
- تكامل السياسات الصناعية والنقدية والمالية والتجارية والتشغيلية مع مبدأ تشجيع الاستثمار وتعزيز البيئة الاستثمارية؛
- وجود منظومة قوانين وأنظمة اقتصادية فعالة وكفئة مما يتطلب مراجعة القوانين وتحديثها لتنسجم مع التوجه العام لتنشيط حركة الاستثمار وسن قوانين جديدة تتلاءم مع المستجدات على الساحتين المحلية والدولية ؛
- تبسيط الإجراءات الإدارية في جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثماري، على أن لا يقتصر على فترة الترخيص والتسجيل بل يتضمن تشخيص العوائق والمشاكل التي تواجه المستثمر على جميع المستويات؛

- تكييف الجانب الرقابي لتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية وبما يكفل الطمأنينة للمستثمر على حقوقه في المشاريع التي يستثمر فيها، بالإضافة إلى ضرورة محاربة الفساد وسوء الإدارة؛
- تقنين وترشيد الحوافز المالية والإعفاءات الممنوحة بحيث تكون أداة لتوجيه وتحفيز الاستثمار في المشاريع التي تضيف إلى الاقتصاد الوطني مما يتطلب وجود خريطة استثمارية واضحة ومتكاملة مع الخطة التنموية.

ولتحقيق النمو القابل للاستمرار على نطاق واسع، ينبغي أن تنتقل البلدان من الاستثمار الذي تسيطر عليه الدولة إلى الاستثمار الخاص ومن الصناعات المحمية إلى النمو بقيادة الصادرات ولتحقيق ذلك هناك أربعة مجالات تحتاج للإصلاح (ليبتون) 2013 :

- زيادة التركيز على التجارة، عن طريق زيادة التكامل الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي وفرص العمل فقط فمن شأنه فرض الانضباط وتوفير الحوافز بما يساعد على إرساء إستراتيجية الإصلاح الصحيحة.
- تحسين مناخ الأعمال وتيسير الحصول على التمويل.
- دعم سوق العمل وتحسين التعليم.

-إقامة شبكة حديثة للامان الاجتماعي بدلا من الدعم غير الموجه، حيث يكلف دعم الأسعار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مليارات الدولارات من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة، ومع هذا الارتفاع في القيمة فالدعم ليس لمساندة الفقراء في حين لابد من أن تكون شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة لدعم من هم بحاجة إليها حتى تكون الطريقة أكثر فعالية وكفاءة.

خلاصة الفصل الثالث:

تم في هذا الفصل الإجابة عن الفرضية الرئيسية من خلال تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في الجزائر ،بداية بالمبحث الأول الذي استعرضنا فيه القوانين المنظمة و المحفزة للإستثمار الأجنبي المباشر و المؤسسات الراعية له ، أما المبحث الثاني فقد تم فيه تحليل البيانات و الإحصائيات لتدفقات FDI خلال الفترة (2010-2019) التي أعطت صورة واضحة عن محدودية تواجد الإستثمارت الأجنبية المباشرة في الجزائر ،ما دل على وجود خلل واضح في السياسات المتبعة و ضعف قدرة المناخ الغير قادر على استقطاب الشركات متعددة الجنسيات ،وقد حاولنا في المبحث الثالث تقييم واقع المناخ الإستثماري وفق المؤشرات الدولية التي تصدر سنويا والتي يكون لها وقع على الشركات االتي تعتمد على هذه التقارير الدولية لإتخاذ القرار في الدخول إلى الأسواق الجزائرية ، حاولنا أيضا إيضاح حقيقة أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على إشكالية البطالة و مدى مساهمته في الحد منها.أما المبحث الأخير فخصصناه لذكر العوائق التي كانت سببا في تدهور المناخ الإستثماري مع وضع الحلول الضرورية اللازمة عاجلة و التأكيد على الشروع في تنفيذها و تجسيدها لضمان مستقبل وإقتصاد عادل وقوي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

تسعى كافة الدول النامية إلى ربح رهان التنمية الاقتصادية،وتضع من أجل ذلك البرامج والسياسات المختلفة، إلا أن هناك اجماع بين الاقتصاديين يكمن في استحالة تحقيق تنمية اقتصادية دون تحسين مستويات الإنتاج وارتفاع معدلات النمو، وبالتالي يمكن القول بأن الاستثمار المنتج الذي يسمح بخلق الثروة هو الشرط الرئيسي والمحرك الفعال للآلة الاقتصادية.من هذا المنطلق برز دور الإستثمار الأجنبي المباشر كأهم وسيلة تسهم في تحقيق التنوع الإقتصادي وتقليص الفجوة التكنولوجية والإنتاجية بين الدول المتقدمة و النامية ،وقد حاولنا في هذا البحث من خلال الفصل الأول التطرق إلى مختلف الآراء و الدراسات التي فسرت الإستثمار الأجنبي المباشر منها ما بين أهم الأسباب و الأهداف التي تبني عليها الشركات متعددة الجنسيات قراراتها بالدخول في الأسواق الأجنبية، و منها ما أكد على العوامل الخاصة بكل بلد من منظور الإقتصاد الكلي وبين أهم المحددات على المستوى الكلي التي تؤثر على قدرة البلد المضيف في جذب FDI وقد تباينت الآراء و إختلفت التفسيرات من حيث أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الإقتصادية ، حيث أشارت دراسات كثيرة إلى التأثير الإيجابي للـFDI في حين وجدت دراسات أخرى توضح الآثار السلبية له، لا ينفي ذلك وجود رأي ثالث يرى ضرورة وجود ضوابط و آليات معينة تعمل على تحسين المناخ الإستثماري باستمرار لإمتصاص أقصى المنافع و الفوائد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

تضمن الفصل الثاني إشكالية البطالة وماهيتها وفق وجهات نظر المدارس الغربية ،و قد بينا أن البطالة أضحت أزمة عالمية ومن النادر جدا أن يوجد بلد الآن لايعاني من ويلاتها. لم تعد المشكلة الآن هي انعدام النمو أو تباطؤه وإنما المشكلة باتت تكمن في انعدام فرص العمل المنتجة والمجزية رغم تحقيق معدلات نمو اقتصادية لا بأس بها. وهذه الحقيقة القاسية أدت إلى تبديد الوهم الذي كان يسيطر على عقول الكثير من الاقتصاديين ومفاده أن النمو الاقتصادي في حد ذاته يؤدي تلقائيا إلى علاج مشكلة البطالة وتوسيع فرص العمل وتحسن الأجور. فالصلة بين النمو الاقتصادي وزيادة العمالة قد ضعفت إن لم تكن قد انقطعت تماما. الغريب في الأمر أنه على الرغم من استمرار تفاقم البطالة وماتسببه من ويلات اقتصادية واجتماعية وإنسانية في مختلف أرجاء المعمورة إلا أن عددا كبيرا من الاقتصاديين الذين ينتمون إلى التيار التقليدي الحديث (النيوكلاسيك) يقدمون وقد أسقطوا من تحليلهم الفروق القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية تبريرا ساذجا للبطالة حيث يرى هؤلاء أن معدل البطالة الطبيعي (الذي يوجد حتى في حالة تحقيق التوظيف الكامل) قد ارتفع وأنه لا سبيل إلى خفض هذا المعدل إلا بزيادة التضخم. وأنه لخفض معدلات البطالة الراهنة ينبغي العمل على ان تكون أسواق العمل مرنة وذلك من خلال تخفيض الأجور وإلغاء إعانات البطالة وخفض مزايا الضمان الاجتماعي وإلغاء قوانين الحد الأدنى للأجور وكسر قوة نقابات العمال... إلخ.
أما الفصل الثالث فتناولنا فيه واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال إستقراء القوانين المنظمة له و تحليل البيانات الإحصائية التي أوضحت لنا مدى تأثير FDI على معدلات البطالة ، حيث خلصنا إلى أن هناك تأثير جد محدود ، نظرا لضعف و عدم قدرة مناخ الإستثمار في الجزائر على إستقطابFDI. ،تناولنا أيضا أهم نقاط القوة و نقاط الضعف و الفرص و التهديدات التي من شأنها أن توضح لنا واقع مناخ الإستثمار في الجزائر و معوقاته ، فبالرغم من القدرات الهائلة للجزائر و ما تتمتع به من موارد طبيعية و بشرية ما زال هناك وجود إقتصاد أحادي يعتمد على المحروقات ما يهدد مسار التنمية في الجزائر و يطرح عدة تساؤلات عن الجهود المبذولة واقعيا و ليس نظريا لتجاوز الأزمة التي تعاني منها الجزائر .

نتائج البحث:

من أهم النتائج التي يمكن إستخلاصها من هذا البحث بناءا على ما سبق و التي تؤكد الفرضيات أو تنفيها نذكر ما يلي :

1-للإستثمار الأجنبي المباشر العديد من المنافع وله دور فعال في تنمية المهارات و زيادة كمية العمالة بطريقة مباشرة من خلال الإستثمار الرأس مالي و بطريقة غير مباشرة من خلال الروابط الأمامية و الخلفية مع الشركات المحلية إلا أنه لم يكن له اي تأثير كبير في الحد من البطالة في الجزائرنظرا لتدفقاته المحتشمة على أرض الوطن .

2-لا يتمتع الإستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الموارد الطبيعية بقدرة عالية على توفير مناصب الشغل بسبب كثافته الرأس مالية و التكنولوجية .

3- من المؤكد أن وجود البطالة واستمرارها لفترة طويلة إنما يعبر عن أزمة اقتصادية واجتماعية وفشل واضح لآليات السوق في تحقيق العمالة الكاملة وأن علاج تلك الأزمة يحتاج إلى سياسات واعية وفاعلة. وقد كانت «الدولة» هي التي تتولى صياغة ومتابعة تنفيذ تلك السياسات عبر كل الأزمات لإنقاذ الرأسمالية من نفسها بيد أن «الدولة» نفسها تتعرض ومنذ فترة لحالة من الإضعاف الشديد والمتعمد على يد الرأسمالية المعولمة التي أخضعت السوق المحلية والمصالح الوطنية والحقوق الاجتماعية للمواطنين لمصلحة الشركات متعددة الجنسية والأسواق المالية العالمية.

3-لا يتعلق موضوع مناخ الاستثماربمدى القدرةعلى جذب الاستثمارات الأجنبية فحسب بل أيضا بمدى تأثيره في حجم الاستثمارالكلي –المحلي –وكفاءة أدائه.وعلى هذا الأساس فإن المشكلة الحقيقية التي تواجه الاستثمارفي الجزائرإنما ترجع بالدرجة الأولى لعدم ملاءمة المناخ الاستثماري لجذب الاستثمارات الأجنبية،بل عدم ملاءمته حتى بالنسبة للاستثمارات المحلية ذاتها.ولمعالجة هذا الوضع لا بد من إعادة النظرفي العديد من المؤسسات القائمة والسياسات المتبعة.

4- من أخطر الكوابح التي تعتبر حائلا دون المضي قدما نحو مستقبل واعد هي غياب الرادع و الرقابة على الفساد المستشري الذي نخر مقدرات الجزائر و مازال يهدد مستقبلها ، لذا وجب على العاملين في مجال البحث العلمي إعطاء الأولوية لإشكالية الفساد لإيجاد الحلول العاجلة والآجلة لها،فمن غير الممكن أو من السذاجة أن نجسد استراتيجية تنموية حقيقية بالموازاة مع وجود مؤسسات ضعيفة متهمة بالفساد و تدافع عنه ، ولا نستطيع أن نتوقع من أهل الرداءة أن يساهمو في بناء جزائر جديدة فالفساد لا يحارب بالمفسدين بل بالرجال النزهاء الأكفاء.

5- النتيجة الرئيسية التي توصلنا إلى تأكيدها عبر دراستنا التحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر هي ضعف المؤسسات القائمة، الرسمية منها وغير الرسمية، وعدم قدرتها على مواكبة التحولات الكبيرة التي يشهدها الاقتصاد الوطني، فإقامة قواعد جديدة رسمية لم يكن كافيا بشكل يسمح للاقتصاد الجزائري من الانتقال لاقتصاد السوق.

6- يمكن للإستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم في زيادة فرص العمل في الجزائر مستقبلا وأن تكون له آثار ايجابية على الجانب الاجتماعي خصوصا ما تعلق برفع القدرات التشغيلية، تحسين مستوى الأجور، تطوير وتأهيل قدرات وكفاءة العمالة المحلية خاصة في القطاعات كثيفة العمالة،إضافة إلى الكثير من المنافع الأخرى التي تم ذكرها أعلاه ولاكن بشرط تجاوز العقبات الأساسية أولا التي وضعت الجزائر في ما هي عليه الآن و العمل على تحسين القدرة الإستيعابية للشركات المحلية ليس فقط في الرأس المالي البشري و لاكن أيضًا في البنية التحتية المادية و التكنولوجية.

التوصيات المقترحة:

تتمثل التوصيات و المقترحات التي نرى أنها من الممكن أن تساعد الجزائر لتحقيق نهضة تنموية شاملة في ما يلي :

- توفير البيئة المناسبة، خصوصا مع التداخل المحلي والإقليمي والدولي وتشابك الروابط بينها.
- وجود الآليات الكفيلة التي تمكن المجتمع من ممارسة حقه في تطبيق مبادئ الحكم الراشد وهي المشاركة والشفافية والمساءلة والعدالة والإنصاف .فصندوق الاقتراع مثلا كآلية للمشاركة لا يمكن أن يكون فعالا ومعبرا عن اختيار الشعب في ظل ممارسات سلبية مهما كان شكلها أو مصدرها فهي تؤثر على نزاهة العملية الانتخابية.
- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، لأن الملاحظ أن واقع هذه المنظمات التي تعتبر الضلع الثاني في الحكم الراشد حسب تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، يشير إلى أنها أصبحت إما واجهات للسلطة تنفذ توجيهاتها وتعليماتها فتفقد روح المبادرة والقدرة على المشاركة والمراقبة والمحاسبة، أو أنها مرتبطة بأجندات مصادر التمويل الأجنبية التي تسعى لتحقيق مخططات خارجية معينة.
- تفعيل دور القطاع الخاص كضلع ثالث في الحكم الراشد بشكل لا يجعل معادلة الحكم تقوم على سلطة تسعى لتكديس الثروة، وأصحاب ثروة يسعون للإمساك بالسلطة، وبشكل لا يضر بمصالح الطبقات الوسطى والفقيرة.

إن فحص عوامل الانطلاق الاقتصادي المستخلصة من التجارب الدولية الناجحة (خاصة النامية) على ضوء الطروحات النظرية من جهة، وعلى ضوء واقع الاقتصاديات النامية من جهة أخرى، بيّن أن:

- لا يوجد اتفاق نظري على منهج قيادة الانطلاق الاقتصادي، لذلك لا يمكن أن ينحصر هذا المنهج في اتباع نموذج واحد حتمي (الاشتراكية أو الرأسمالية)،بل قد نجد منهجًا تندمج فيه عناصر النظريتين الرأسمالية والاشتراكية، يراعي الواقع الراهن للاقتصاديات النامية، ومن الأنسب أن يتم البحث عن مفردات هذا المنهج انطلاقا من الخصائص المميزة لهذه الاقتصاديات، ومن تجارب الانطلاق الاقتصادي الناجحة في دول نامية أخرى تشابهها في الظروف.
- إن دور الدولة لا يُنكر كعامل للانطلاق الاقتصادي، وقد ظل هذا الدور مختلفا حسب الظروف، ومن مكان لآخر، ولا يوجد إقصاء لها حتى في أكثر النظم ليبرالية، وإن الوضعية التي تعيشها الاقتصاديات النامية تحتّم عليها أن تكون الدولة هي الجهاز المسئول أولا عن قيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن يُولى لها دور كبير في هذا الشأن، وكفاءة تخصيص الموارد التي يستند إليها التيار الليبرالي في تبريره لإعطاء الأولوية لآليات السوق لا تعني تحقيق العدالة الاجتماعية أو إعطاء

حلول لمشاكل الفقر، بالإضافة إلى أن ظروف العالم الثالث تختلف كثيرًا عن ظروف الدول المتقدمة في فترة ما قبل الانطلاق، وهي تقتضي أن تتوفر القوة والسلطة الكافية للدولة لتحطيم العوائق التي تعترض انطلاق التنمية وحماية الصناعات الناشئة .من جهة أخرى، فإن قضية الأولوية في قيادة التنمية بين القطاعين العام والخاص لم تصبح مسألة أولوية قطاع على آخر، وتبادل للأدوار، حيث يحيد القطاع العام لمصلحة القطاع الخاص، أو العكس، وإنما مسألة تعاون وتكامل بين هذين القطاعين كحجر أساس في النظام الاقتصادي.

- يحتاج الانطلاق الاقتصادي إلى توفر درجة من الاستقرار السياسي والاقتصادي، وإرادة سياسية لتحقيق إقلاع التنمية، وإلى انتشار قيم نهضوية، لاسيما في ظل الثورة المعلوماتية وما فرضته من تحولات في قيم الإنسان المعاصر، تفرض تغييرا ثقافيا مدروسا، وتنشئة على القيم الإيجابية النهضوية، وهذا ما تفتقر إليه الجزائر.
- إن تنويع الصادرات عامل تتفق عليه الكتابات التنموية وتؤكد دوره في تحريك النمو الاقتصادي، ويشير واقع الدول النامية منها الجزائر إلى أنها لا تزال تصدر منتجات قائمة على الاستخدام الكثيف للموارد واليد العاملة غير الماهرة، ولم تستطع إقامة علاقة ديناميكية بين الصادرات ونمو الدخل تمكنها من تدارك الفجوة بينها وبين الدول الصناعية .وإن التوسع في التجارة الخارجية الذي عرفته البلدان النامية لم يُكافأ بزيادة مماثلة في حصتها من الدخل العالمي.
- التركيز على التصنيع كعامل للانطلاق الاقتصادي لا يمكن تصور نجاحه في ظل تخلف القطاع الزراعي، وإن النجاح الزراعي هو شرط مسبق وجسرٌ مهم للوصول إلى الانطلاق الاقتصادي،وغالبية الدول النامية بدل أن تطور قطاعها الزراعي كشرط سابق لتطورها الصناعي سارت الأمور فيها على منحى عكسي، حيث حاولت تحقيق انطلاق اقتصادي من خلال التصنيع في ظل تخلف للقطاع الزراعي، وهو ما انعكس على تنامي الفجوة الغذائية فيها، رغم ما تتمتع به من إمكانيات في المجال الزراعي.
- للنظام المالي دور فعال في التنمية الاقتصادية، وقد كان للكبح المالي الذي انتهجته الجزائر آثار سلبية كبيرة على التنمية فيها، ولكن بالمقابل لا ينبغي النظر إلى التحرير المالي- وفق نظرة اتفاق واشنطن -على أنه الحل الجاهز والأمثل لكل مشكلات فعالية النظام المالي كعامل للانطلاق الاقتصادي، بل إن التحرير المالي تختلف فعاليته من اقتصاد لآخر تبعا للظروف الابتدائية، ويتوقف نجاحه على توفر جملة من الشروط المسبقة، بالإضافة إلى تبني أسلوب التحرير التدريجي.
- إن الاهتمام برفع جوانب التنمية البشرية للفرد في البلدان النامية، وبالأساس الجانب التعليمي، يعتبر الشرط الضروري لجعل هذا الفرد موردا فعالا لتحقيق الانطلاق الاقتصادي، ولا تزال الجزائر تعاني من ضعف مردودية قطاعها التعليمي، رغم النفقات الباهظة التي تتحملها، وهذا راجع لأسباب عديدة أهمها ضعف النوعية، وعدم توافق مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، والهدر التعليمي، وهجرة الأدمغة .وفي جزئية أخرى توصلنا إلى نتيجة مفادها أنه لا يوجد اتفاق على اتجاه علاقة التأثير بين المتغيرين :السكان والنمو الاقتصادي، حيث أن هناك طرح قوي للآثار الإيجابية للنمو السكاني على إحداث التنمية، وأن المشكلة السكانية نتيجة للتخلف وليست سببا له، مما يدفع إلى القناعة بأن نمو السكان لا يمكن أن يُنسب إليه تأخر حدوث الانطلاق الاقتصادي في العالم النامي،

أو أن يُعتبر عقبة أمام التنمية فيه، وإنما هو مورد هام محرض للنمو متى ما توفر الإطار الملائم لاستغلاله وتوجيهه نحو الالتفاف حول خطة تنموية طامحة إلى التقدم.فالطاقة الإستهلاكية المرتفعة يمكن أن تحول إلى طاقة انتاجية فاعلة تسهم في تنويع الإقتصاد.

أفاق الدراسة:

بالنظر إلى الأهمية الأساسية للعمالة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجزائر يجب التعمق في دراسة الإستثمار الأجنبي المباشر وفق الإقترحات التالية:

- ✓ أولاً ، من الضروري دراسة كل قطاع من قطاعات الاستثمار الأجنبي المباشر على حدة ودراسة كل قطاع بعمق من حيث تأثيره على العمالة.
- ✓ ثانيا، تشكل العمالة الغير رسمية جزءًا كبيرًا من العمالة في العالم النامي ولا يمكن إهمالها ، خاصة في الجزائر حيث لابد من دراسة ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على العمالة في القطاع الغير رسمي حيث يمكن لمثل هذه الدراسة أن تمهد الطريق لابتكار طرق لتحسين ظروف العمل في العالم النامي.
- ✓ ثالثا، هناك حاجة إلى مزيد من البحث التفصيلي حول العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونوعية العمالة لفهم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مستويات العمالة .
- ✓ رابعا لابد من دراسة آلية التكتلات الدولية بين دول العالم النامي و دورها في الترويج و التحفيز على الإستثمار الاجنبي المباشر للخروج بقرارت توضح للجزائر مسار التكتلات التي تخدم مصالحها و لاتشكل اي خطورة على تنمية إقتصادها.

تم بعون الله إنجاز هذا العمل.

قائمة المراجع

المراجع:

1- الامم المتحدة، البرنامج الانمائي للامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية ،لعام الطبعة العربية 2012،ص85.
2- الامم المتحدة، البرنامج الانمائي للامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، ص117.
3- الامم المتحدة - تقرير التنمية البشرية في العالم- الطبعة العربية 1994 ص39.
4- الامر 01-03 المؤرخ في 20 اوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار -جريدة رسمية -رقم 47.
5- البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها، مؤسسة الجيران الجمعية العراقية الكويتية، 2007 ص 51.
6- المادة 51 من المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 2001/09/24 يتضمن صلاحيات ANDI و تنظيمها وتسييرها رقم 55 .
7- المادة 2 من قانون 90-11 النقد والقرض.
8- الامر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جولية سنة 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 19 جولية 2006.
9- المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، تقرير حول القدرة التنافسية لسنة2012 ، ص19.
10- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثالث (يوليو -سبتمبر2012) ، ص19 .
11- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2012-2013 ،ص17.
12- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،الترويج الناجح، ضمان الاستثمار عدد 3-2011 ،ص1،14،19.
13- البكر محمد عبد الله، اثر البطالة في البناء الاجتماعي، القاهرة، عالم الكتب، الطبعة الثانية 2008، ص44.
14- اموري د. رينكور - القياصرة القادمون- ترجمة احمد نجيب هاشم، الهيئة المصرية للتأليف والنشر،
15- القاهرة 1997 ص 58.
16- احمد زكي بدوي، التضخم الهيكلي في الدول النامية، دار الكتاب المصري، القاهرة، 2011 ص 186.
17- أحمد مصطفى، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، البنوك في الأردن، المجلد 19 ،حزيران2005،ص 9-12.
18- العربي للتخطيط، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد/15 عدد 2 ، يوليو 2013 الكويت، ص 44.
19- بن حسين ناجي، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار ي الجزائر، رسالة دكتوراه ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007 ص75.
20- باولو ماورو :تأثير الفساد على النمو والاستثمار والإنفاق الحكومي تحليل ما بين الدول، بحث منشور ضمن كتاب الفساد والاقتصاد العالمي لمحرره كيمبرلي آن إليوت، ترجمة :مجمد جمال إمام، الهيئة المصرية مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة، مصر، العامة للكتاب، 2008ص 124-125 .
21- جيمس جوراتيني، ريجارد استروب- الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص- ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ للنشر، الرياض 1998 ص427.
22- جريد محمد عبد الله، العولمة والبطالة والنمو والفقر، المؤسسة العربية، 2003 ص 32.

23- حازم الببلاوي- دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي- الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبةالاسرة 1996 ص120.
24- حمزة عادل ، تفسير البطالة في الاقتصاد السياسي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1985 ص295.
25- حمزة حسن كريم، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء لنشر والتوزيع،الطبعة الأولى ،عمان (الأردن) ،2011ص131.
26- حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي عدد 83،ديسمبر2005،ص68، 75-81.
27- حسين جواد كاظم -الدول النامية وازمة الديون الخارجية- دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1998 ص 59.
28- دانيال أر نولد ترجمة. عبد الأمير شمس الدين: تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1992، ص 79.
29- زياد علي عربية ، الفساد أشكاله أسبابه ودوافعه.. مركز البحوث الإستراتيجية ، مجلة دراسات إستراتيجية ، جامعة دمشق ،عدد 16، 2005 ،ص 118-122.
30- سمير امين- حول نظرية التضبيط- مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد الاول، العدد الاول، خريف 1997 ص6-24.
31- سيد سالم عرفة ،ادارة المخاطر الاستثمارية ، دار الراية للنشر و التوزيع ، طبعة الاولى ، الاردن 2009، ، ص207.
32- سيف الإسلام حسين عبد الباري، البطالة الاسباب والمخاطر المترتبة عليها ومنهج الاسلام في معالجتها، دار البنين للنشر، الطبعة الثانية، مصر 2008 ص8 ص9.
33- شارل تبلهيم ، الثورة الصناعية ونتائجها السياسية والاجتماعية - ترجمة صبري عبد الله، دار قابس
34- للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان 1998 ص 324.
35- صحيفة" البلاد"، ملخص عن منتدى نظمته يومية" البلاد"يوم 25 مارس 2013 على http://www.elbilad.net/archives/89406.
36- طاهر احمد، سعودي احمد، البطالة - المشكلة والحل -، المحروسة للنشر والخدمات الثقافية والمعلومات، مصر، 2002 ص 97.
37- عبد العزيز فهمي هيكل- موسوعة المصطلحات الاقتصادية الاحصائية- دار النهضة العربية، بيروت
38- 1980ص425.
39- عبد العظيم محمد - دراسة في الدورة الاقتصادية- مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، 1997 ص 253.
40- عبد الرحمان يسري احمد، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية 2000 ص6.
41- عبد المنعم دسمان-البطالة والعولمة الاقتصادية دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، ص43.
42- منظمة العمل الدولية، تقرير التوظيف العالمي والسياسات الوطنية في سياق عالمي لسنة 1997/1996،
43- النسخة العربي، جنيف، ص77-97.
44- عبد السلام ابو قحف ،نظريات التدويل و جدوي الاستثمارات الاجنبية ،مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ، 2001،ص12

45- عماري عمار، بومعرف ا إلياس، من أجل تنمية صحية مستدامة ي الجزائر ، مجلة الباحث، عدد 2009/07 ،ص32-33.
46- عريقات حربي محمد عيسى، مناخ الاستثمار في الوطن العربي، د ا رسة مقدمة للمؤتمر العلمي الخامس حول" نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية ، 2007 بجامعة فيلادلفيا الأردن ،ص 13-14.
47- عبد الكريم أحمد عاطف، مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثما ا رت، مركز الد ا رسات والبحوث اليمني، ص 21.
48- قندوز طارق، االعلاقة بين الشركات العمومية والخاصة لتنشيط سوق التأمين الجزائري، دراسات اقتصادية، عدد , 19، جويلية 2011،ص 105-106.
49- قوريش نصيرة، التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014 ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، 2011/6ص34.
50- ل.ابالكين، س.دزاراسوف، أ.كوليكوف- الاقتصاد السياسي- ترجمة سعد رحمي، دار الثقافة الجديدة،
51- القاهرة 1993 ص224.
52- لبيب شقير- نظرية التشغيل والدورات- مكتبة نهضة مصر القاهرة 1954 ص19 ص95.
53- ليبتون ديفيد، لحظة فارقة، التمويل والتنمية، مارس 2013،ص31.
54- محمد سعيد علي سلمان- التضخم والتكيف الهيكلي- دار المستقبل العربي، القاهرة، 1996 ص43.
55- مصطفى علي شكري - البطالة والراسمالية الاحتكارية - دار المناهل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الثانية 2003 ص278.
56- مصطفى كريم عطا الله - التضخم والتكيف الهيكلي-دار الفرابي، بيروت 1998 ص81.
57- موسى عبد الله، البطالة بين ارقام العولمة والحل الشامل، المحروسة للنشر والخدمات الثقافية والمعلومات، مصر 2007 ص 12 ص 27.
58- ميزس، لودفينغ فون،السياسة الاقتصادية، ترجمة حازم نسيبة الطبعة الاولى 2007، الاهلية للنشر والتوزيع بالتعاون مع مصبح الحرية، معهد كيتو، ص 58.
59- منظمة العمل العربية، العمالة العربية المهاجرة في ظل العولمة، التحديات والآفاق، القاهرة 1998 ص5.
60- منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد ، الصادر في ديسمبر2013 ،ص5،على الموقع http://www.transparency.org.kw.auti.org/upload/reports/mo2013/Mo2013.
61- منصور الزين ، اليات التشجيع وترقية الاستثمار كأدات لتمويل والتنمية الاقتصادية ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية ونقود جامعة الجزائر 2005-2006 ص 85.
62- منصوري الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007 ، ص 189-188.

References:

1- Aitken, B.B.J. and Harrison, A.N.N.E. (1999). Do Domestic Firms Benefit from Direct Foreign Investment? Evidence from Venezuela. The American Economic Review, 89(3), pp.605–618.

2- Aliber, R. Z. (1970). A theory of direct foreign investment. *The International Corporation*, 17-34.

3- Buckley, P. J., & Casson, M. (1976). A long-run theory of the multinational enterprise.The future of the multinational enterprise(pp. 32-65). Springer.

4- Boddewyn, J. J. (1985). Theories of foreign direct investment and divestment: A classificatory note.Management International Review, 25(1), 57-65.

5- Borensztein, E., De Gregorio, J. and Lee, J.-W. (1998). How does foreign direct investment affect economic growth? Journal of International Economics, 45(1), pp.115–135.

6- Campbell R. McGonnell , Stanley L. Brue: Economie: principes, problèmes et politiques, Edition douzième McGraw-Hill, Inc., International Edition 1993 p135.

7- Carkovic, M. and Levine, R. (2002). Does Foreign Direct Investment Accelerate Economic Growth? SSRN Electronic Journal, (April), pp.1–11.

8- Caves, R. E. (1971). International corporations: The industrial economics of foreign investment. *Economica, 38*(149), 1-27. doi: http://dx.doi.org/10.2307/2551748.

9- Choudhury, R. N., & Nayak, D. N. (2014). The link between trade and FDI: A study of saarc region. *International Journal of Trade & Global Business Perspectives, 3*(3), 1243-1253.

10- Cohen, S.D. (2007). Multinational corporations and foreign direct investment. Oxford University Press.

11- Daniel pascal Cohen - Les crises du capitalisme- Editions Demopolis (2009) p177.392. dans les pays industrialisés- éditions Wolters Kluwer France, 2003 p75.

12- Denisia, V. (2010). Foreign direct investment theories: An overview of the main FDI theories. *European Journal of Interdisciplinary Studies*, *2*(2), 104-110.
13- Dunning, J.H. 1981, "Explaining the international direct investment position of countries: towards a dynamic or developmental approach", Weltwirtschaftliches Archiv, vol. 117, no. 1, pp. 30-64.
14- Dunning, J.H. 1993, "Internationalizing Porter's diamond", MIR: Management International Review, pp. 7-15.
15- Ernst, C. (2005). The FDI–employment link in a globalizing world: The case of Argentina, Brazil and Mexico. International Labour Office, Employment Strategy ..., 17.
16- Fodil Hussam, chronique de l'économie Algérienne, vingt ans des reformes libérales l'économiste d'Algérie, Alger, 2005, p30_31 FDI Markets- June: 2020
17- Forssbæck, J. & Oxelheim, L. 2008, "Finance-specific factors as drivers of cross-border investment—An empirical investigation", International Business Review, vol. 17, no. 6, pp. 630-641.
18- Frédéric Lordon- L'avenir du capitalisme, forces économiques de demain-éditions
19- Gérard Debreu-La détermination des salaires et l'évolution du rôle des institutions
20- Girma, Sourafel & Görg, Holger, 2003. "Foreign direct investment, spillovers and absorptive capacity: evidence from quantile regressions pp.19–21.
21- Glass, A.J. and Saggi, K. (1998). International technology transfer and the technology gap. Journal of Development Economics, 55(2), pp.369–398
22- Gray, H.P. 1981, Macroeconomic theories of foreign direct investment: An assessment, University of Reading, Department of Economics.
23- http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018.
24- http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf.

25- https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA.pdf.
26- https://www.transparency.org/en/countries/algeria.
27- Hymer, S. H. (1976). *The international operations of national firms: A study of direct foreign investment.* MIT Press. Cambridge, MA.
28- IMF (International Monetary Fund), 1993, Glossary of foreign direct investment terms, Washington, DC: International Monetary Fund.
29- IMF (International Monetary Fund), 2000, International Financial Statistics Yearbook. Washington, DC: International Monetary Fund.
30- Inekwe, J.N. (2013). FDI, Employment and Economic Growth in Nigeria. African Development Review, 25(4), pp.421–433.
31- James M. Buchanan- L'inflation importée- éditions Albin Michel France, 2001 p46.
32- Jean-Jacques Laffont-Le temps de travail et de l'emploi- Éditions Belin France .2001, p129.
33- Jeremy Rifkin: The End of Work, The Decline of the Global Labor Force and the Dawn of the Post Market Era, G.P.Putnam's Sons, New York, 1995.p241.
34- Jeremy Rifkin: The End of Work, The Decline of the Global Labor Force and the Dawn of the Post Market Era, G.P.Putnam's Sons, New York, 1995.p327.
35- Kalotay, K. & Hunya, G., (2000). Privatization and FDI in Central and Eastern Europe. Transnational Corporations, 9(1), pp.39–66.
36- Kindelberger, C. P. (1969). American business abroad: Six lectures on direct investment. *The International Executive, 11*(2), 11-12. *New Haven, CT: Yale UP*.
37- Knut Wicksell: Lectures sur l'économie politique 2 vols, ed. L. Robbins,
38- Lipsey, R. E. (2004). Home-and host-country effects of foreign direct investment. *Challenges to globalization: Analyzing the economics.* 333-382. University of Chicago Press.
39- Lipsey, R.E. and Sjöholm, F. (2005). The impact of inward FDI on host countries: why such different answers? Does Foreign Direct Investment Promote Development, pp.23–43.

40- Lipsey, R.E., Feenstra, R.C., Hahn, C.H. & Hatsopoulos, G.N. 1999, "The role of foreign direct investment in international capital flows" in International capital flows University of Chicago Press, pp. 307-362.
41- Macmillan, New York, 1989 p330.
42- Martin jeans James, Mesure de la production potentielle dans les sept grands
43- Maurice Félix Charles Allais-la chute de la courbe de Phillips- éditions Lefebvre Sarrut 2002 p255.
44- McGraw-Hill International Editions, 1992, p. 656.
45- Média-Participations,2001 p275.
46- Moeti, K. B. (2005). Rationalization of government structures concerned with foreign direct investment policy in South Africa. (PhD thesis). Available from http://repository.up.ac.za/bitstream/handle/2263/24485/Complete.pdf?sequence=10. University of Pretoria.
47- Moosa, I. (2002). Foreign direct investment: Theory, evidence and practice. Palgrave.
48- Narula, R. (2003).Understanding Absorptive Capacities in an 'Innovation Systems' Context: Consequences for Economic and Employment Growth.
49- Nations Unies: Rapport sur l'investissement mondial 1995, les sociétés
50- Nayak, D. & Choudhury, R.N. 2014, A selective review of foreign direct investment theories, (No. 143), ARTNeT Working Paper Series.
51- Nguyen, H.T. et al. (2009). Foreign Direct Investment Absorptive Capacity Theory. Georgia Institute of Technology.
52- Nunnenkamp, P. (2004). To what extent can foreign direct investment help achieve international development goals ? World Economy, 27(5), pp.657–678.
53- OECD, 2008, "OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment", 4th ed., Organisation for Economic Cooperation and Development, pp. 234.
54- Olivier Jean Blanchard- Histoire des doctrines économiques, Edition Pearson (2010) p138.
55- Paul A. Samuelson and William D. Nordhaus: "Economics," Fourteenth Edition,

56- Pays de l'OCDE, Éditions Lefebvre Sarrut France, 1998 p75.
57- Petrochilos, G. A. (1983). *The Determinants and Role of Direct Foreign Investment in the Greek Economy.* Gower Publishing Company.
58- Pierre Cahuc, André Zylberberg, le chômage fatalité ou nécessité? édition Flammarion 2009 p 53. Nations Unies: Rapport sur la situation sociale dans le monde 1993, New York,1993 , p135- p138.
59- Popovici, O. C., & Călin, A. C. (2014). FDI theories. A location-based approach. *Romanian Economic Journal*, *17*(53), 3-24.
60- Radosevic, S., Varblane, U. and Mickiewicz, T. (2003b). Foreign Direct Investment and Its Effect on Employment in Central Europe. Transnational Corporations, 12(1), pp.53–90.
61- Sachs, J.D. and Warner, A.M. (2001). The curse of natural resources. European Economic Review, 45(4–6), pp.827–838.
62- Shin, S. 1998, "A Critical Review of the FDI Theories", 아태연구, vol. 5, pp. 179-211.
63- Szirmai, A. et al. (2013). Promoting Productive Employment in Sub-Saharan Africa. A Review of the Literature this report was prepared for the Knowledge Platform Development Policies of the Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands. , (April), pp.1–59.
64- Transnationales et de la compétitivité, de New York et Genève, 1995
65- Wilhelms, S. K., & Witter, M. S. D. (1998). *Foreign direct investment and its determinants in emerging economies.* United States Agency for International Development, Bureau for Africa, USAID Office of Sustainable Development.
66- World Bank (2004), Development Education Program (Depweb): "Beyond Economic Growth Student Book", last accessed 7 March 2011.
67- World Trade Organization (1996), Trade and Foreign Direct Investment, Press Release, Press 57.
68- World Trade Organization. (1996). Trade and foreign direct investment. World Trade Organization 1996 Press Releases. Retrieved April 24, 2014.